دعوة الحق

السنة التاسعة - العدد ١٠٦ - العام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

الاقتصاد الإسلامي
هو
البديل الصالح

بقلم
د. شوقي أحمد دنيا

تصدرها رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

رات

com

تمهيـــــد

منذ هبط آدم أبو البشر عليه السلام على ظهر الأرض واجهته مشكلة سد حاجاته المختلفة والتعرف على وسائل اشباعها والحصول عليها . قال تعالى : **﴿فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى . إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى﴾**[1] . بنص الآية الكريمة هناك مشقة يتحملها الإنسان في سبيل دفع حاجات الطعام والملبس والمشرب والمسكن . ولم تحدد الآية نوعاً معينا من المشقة بل أطلقتها كلية لتعم كل ما يمكن دخوله تحتها طبقاً للظروف المختلفة . لكن على أية حال فإن المشقة البدنية والمشقة الفكرية والمشقة الوجدانية كل منها وارد لا محالة بضرورة أو بأخرى .

ويتزايد حجم السكان على ظهر الأرض ويتقدم الحياة عليها وتطور المعرفة زادت مطالب الإنسان وتعقدت . وبإفساد الإنسان في الأرض بشتى صنوف الافساد **﴿أتجعل فيها من يفسد فيها﴾**[2] استفحلت مشكلة إشباع الإنسان لحاجاته .

وقد أثارت هذه المشكلة بقوة انتباه المفكرين فكانت موضوع علم من العلوم التي شيدها الإنسان (علم الإقتصاد) وأصبحت تعرف بالمشكلة الاقتصادية ، وصار من المتعارف عليه على مستوى الطلبة المبتدئين في الدراسة الاقتصادية أن وجود هذه المشكلة كان وراء مولد هذا العلم ، ولولاها لما كان[3] . والمفارقة المذهلة أن علماء الإنسان في الاقتصاد وقد انصرفوا وتفرغوا لدراسة هذه المشكلة ومواجهتها واتخاذ السبل الكفيلة لعلاجها إلا أن الواقع يشهد بتضخم تلك المشكلة يوما بعد يوم . وكأن هناك معامل ارتباط طردي بين تقدم علم الاقتصاد وتضخم المشكلة وهذا يوصلنا إلى ذروة المأساة

(١) سورة طه : الآية رقم ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) سورة البقرة الآية رقم : ٣٠ .

(٣) د. رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسي ، ج١ ــ ٢٠ ، دار النهضة العربية .

إذ كأنما علم الاقتصاد ما قام إلا لتنمية وتكبير وتعقيد هذه المشكلة .

قام علم الاقتصاد منذ عدة قرون من أجل معالجة هذه المشكلة ، وقدم في ذلك عطاءات متنوعة ، وعندها وبسببها انقسم إلى مذاهب وأنظمة ، وبرغم هذا العناء الفكري المضني إلا أن ما يحصده الإنسان اليوم هو المزيد من الحرمان والمزيد من البؤس والمزيد من الجوع والمزيد من العطش والمزيد من العرى والمزيد من عدم المأوى . والتقارير العلمية والاحصاءات الموثوق بها والدراسات الميدانية كلها تطفح بتأكيد هذه المقولات .

أن منطق الأمور يستلزم أن يقف الانسان مراجعاً ومقوما بل ومغيرا تغيرات جذرية في نمط حياته ونمط تفكيره ونمط توجيهاته ونمط قيمه وعاداته . ولكن أنى للانسان والمنطق الذي مازال سادرا في غيه يعمه ويتخبط ، وبدلا من توجيه النقد والاتهام لذاته ولسلوكه أخذ يكيل الاتهام للبيئة وللطبيعة وللكون راميا له بالقصور والعجز عن تلبية حاجاته ، وليتها حاجات بل هي في جملتها رغبات وشهوات ونزوات **﴿قتل الانسان ماأكفره﴾**(٤) أيظن أن الأمر فوضى وأن الكون بلا ضوابط وسنن ، وأنه إنما خلق ليلهو ويعبث كما يشاء ، وما على الطبيعة إلا السمع والطاعة والتجاوب مع كل هذيانه **﴿أيحسب الانسان أن يترك سدى﴾**(٥) **﴿أفحسبتم إنما خلقناكم عبثا﴾**(٦) .

ولو تأمل الانسان أدنى تأمل لأدرك أن عبثه يرتد مفعوله عليه هو **﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس﴾**(٧) **﴿وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها﴾**(٨) **﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾**(٩)

إن علم الاقتصاد شغل باشباع الرغبات والشهوات فعجز عن دفع أمس

---

(٤) سورة عبس : الآية : ١٧ .
(٥) سورة القيامة : الآية : ٣٦ .
(٦) سورة المؤمنون : الآية : ١١٥ .
(٧) سورة الروم : الآية ٥٨ .
(٨) سورة القصص : الآية ٥٨ .
(٩) سورة الأعراف : الآية : ٩٦ .

الحاجات . وهل هناك أدل على ذلك من الجري وراء رغبات الترف والمجون والمظهرية والمفاخرة والتقاتل مع ترك الجوع يفترس ما يقارب من نصف البشرية ؟ ان التقارير العلمية تذهب إلى أن هناك نحو المليارين من البشر يعانون من سوء التغذية[١٠] .

وفي بحثنا هذا نحاول الوقوف لحظة بهدوء وموضوعية مع علماء الاقتصاد الوضعي مناقشين ومتحاورين حول هذه المشكلة . وأمهات المسائل تتبلور في أربع . ما هي نظرتهم للمشكلة ؟ وما هي جهودهم ؟ وما هي ثمرة هذه الجهود وما هو البديل ؟ .

ومنها تتوالد فرعيات كثيرة . فما هي الندرة ؟ وما هي الحاجة ؟ وما هي الموارد ؟ وهل حقا هناك ندرة في الموارد ؟ وهل حقا الحاجات غير محدودة وهل كل رغبة حاجة ؟ وهل هناك أفكار بديلة ؟ ما هي ؟ وما فعاليتها ؟ وما الذي يترتب على ذلك ؟ وهل يزول علم الاقتصاد ؟ وهل تتغير مناهجه ومسائله ؟ وما هي حقيقة العلاقة بين الندرة والأسعار ؟ ... الخ .

ولا ندعي ولا نزعم أن هذا البحث ينطق بفصل الخطاب في الموضوع . أنه فقط يثير الانتباه ويلفت النظر ويطرح من المسائل والأفكار أكثر مما يجيب عليها فلعل الباحثين يقبلون على هذا الموضوع الهام موليه ما يستحق من عناية . فإلى يومنا هذا على حد علمي ، فإن المناقشة الجادة لم تأت على لسان علماء العالم النامي الذي يكتوي بنار هذه المشكلة ، كما لم تأت على لسان الباحثين في الاقتصاد الاسلامي ، اللهم إلا على سبيل البحث السريع .

والحال أن العالم الاسلامي المعاصر من أقصاه إلى أقصاه يعيش حياة التخلف الاقتصادي ويتجرع أسوأ آثار هذه المشكلة ، كما أنه في الوقت نفسه يمتلك البديل الفعال للخيار الوضعي السائد . ومع ذلك فإن العطاء في هذه

(١٠) منظمة الأغذية والزراعة (الزراعة نحو العام ٢٠٠٠) روما ١٩٧٩م .

المسألة يتطامن كثيراً عن الحد الأدنى ، إذ لا يتجاوز ــ على حد علمي ــ بعض العبارات والفقرات التي تحمل من العاطفة والانشاء أكثر مما تحمل من التحليل والتفسير والتأمل في حقيقتها لا معنى لها ، فما جدوى مقولة الاسلام لا يعترف بالندرة بل يعترف بالوفرة أو الكفاية . وهل مثل هذا القول بل ومثله معه يعتبر طرحاً علمياً كما علمنا الاسلام ؟؟؟ ومع أنني ضد التقسيم الحاد الجامد لموضوعات البحث حيث أن هذه التقسيمات ما هي إلا وضع حدود صناعية بين أجزاء شيء واحد إلا أنه لا مفر من نوع التقسيم مع الايمان الكامل بالتداخل والتكامل والترابط .

وفي ضوء ما نرى من أهمية للمسائل المارة فإن التقسيم التالي قد يفي بالغرض .

ــ المبحث الأول : حاجات الانسان بين المحدودية واللامحدودية .

١/١ : موقف الاقتصاد الوضعي .

٢/١ : مناقشة .

٣/١ : موقف الاقتصاد الاسلامي .

٤/١ : نتائج .

ــ المبحث الثاني : الموارد بين الندرة والوفرة .

١/٢ : موقف الاقتصاد الوضعي .

٢/٢ : مناقشة .

٣/٢ : موقف الاقتصاد الاسلامي .

٤/٢ : نتائج .

ــ المبحث الثالث : سبل المعالجة .

١/٣ : طريق الاقتصاد الوضعي .

٢/٣ : مناقشة .

٣/٣ : طريق الاقتصاد الاسلامي .

٤/٣ : نتائج .
ـــ المبحث الرابع : مترتبات فكرية ومنهجية .
١/٤ : خلافات بارزة .
٢/٤ : الندرة والأسعار .
٣/٤ : إعادة صياغة علم الاقتصاد .

المبحث الأول
حاجات الانسان بين
المحدودية واللامحدودية

رات
com

حاجات الإنسان بين المحدودية واللامحدودية

بالرغم من صعوبة وضع تعريف محدد للكثير من الأسماء والمصطلحات إلا أن ذلك في الكثير من الحالات يكون أمرا ضروريا وخاصة عندما يكون هناك احتمال كبير للاختلاط والتداخل عندئذ يصبح تحديد الاسم والمصطلح للمعنى والمضمون أمرا جوهريا ، وبالمثل تماما تحديد المعنى والمضمون لكل اسم ومصطلح .

في موضوعنا هذا نجد من بين الملاحظات العديدة عدم التحديد الواضح للأسماء والمصطلحات وعدم وضوح وتحديد المعنى والمضمون لما يثار من أسماء ومصطلحات . وقد أدى ذلك — مع غيره — إلى المزيد من الارتباك الفكري . ونحن ندرك مدى عظمة علم أصول الفقه عندما ينص على ضرورة و حتمية تحرير محل النزاع بمعنى التحديد الواضح الدقيق للموضوع مضمونا ومصطلحا .

نقرأ في بابنا هذا الحاجة والرغبة والطلب والنزوة والشهوة كما نقرأ الألم واللذة والضرر والنفع والأمر في حاجة إلى توضيح وتحديد . ولعل من أهم التساؤلات ههنا هو : هل الحاجة هي الرغبة ؟ وإذا لم تكن من حيث الماهية هي فما هي طبيعة العلاقة بينهما ؟ ثم ما مدى جوهرية هذا التساؤل ؟ لنرى أولا موقف الاقتصاد الوضعي ، ثم نعرج على موقف الاقتصاد الاسلامي .

١/ظ موقف الاقتصاد الوضعي :

في اللغة الانجليزية — لغة الاقتصاد الوضعي الأولى — نجد هذه الكلمات (Need, Want, Wesh, Desire.) وبالرجوع إلى قواميسها نجد أن كلمة (Need) بمفردها تعني الحاجة ، بينما بقية الكلمات تعني الرغبة أو الميل أو الشهوة . والمغزى من ذلك أن هناك فرقا بين الحاجة وبين الرغبة .

فإذا ما جئنا إلى علم الاقتصاد لنرى موقفه فإننا نجده يصرح باعتماده في

هذه المسألة على علم النفس حيث هو المختص بالدوافع والحاجات[1] . ثم يذكر مرئياته في ذلك . وقبل أن نعرض الموقف الاقتصادي نعرج أولا على علم النفس لنتعرف منه على ما إذا كانت الرغبة هي الحاجة أم لا ، وما هو مفهومه للحاجة . وهل له رأى محدد تجاه محدودية الحاجات أو عدم محدوديتها[2] .

ذهب علم النفس إلى التفرقة بين الحاجة والرغبة وأطلق على الرغبة تعبير «شبه الحاجة» (Quasi need) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد ذهب في تعريفه للحاجة إلى أنها اضطراب يخل بتوازن الفرد فيسعى الفرد إلى استعادة توازنه ، «أو هي» مثير مستمر يسيطر على الفرد وسلوكه حتى يستجيب له بشكل يؤدي إلى زوال تأثيره» ومن جهة ثالثة فقد ذهب إلى أن حاجات الفرد تنقسم إلى نوعين : حاجات أولية أو فطرية أو جسمانية ، وحاجات مكتسبة أو اجتماعية . وفي تناوله للحاجات الأولية أو الجسمية لم نر من إشاراته أنها غير محدودة ، كذلك فقد بين أن الحاجات الاجتماعية تخضع للبيئة والثقافة . والشيء الأكثر أهمية هنا هو تفرقته بين الحاجات والرغبات ، مبينا أن بعض الناس قد يشتهون أنواعا من الطعام والشراب قد لا تحتاج إليها أجسامهم ، بل أنها في بعض الحالات تكون مضرة لهم وأرجع ذلك إلى أثر التعلم[3]

هذا هو مجمل موقف علم النفس من حاجات الانسان نجد فيه الوضوح ، بغض النظر عن مدى الاتفاق معه حول تفسيره لبعض المسائل المتعلقة بموضوعنا .

---

(١) د. رفعت محجوب ، الاقتصاد السياسي ، ج١ ص ٦٧ ، مرجع سابق .

(٢) رجعنا في ذلك إلى المراجع التالية :

ـــ د. يوسف مراد «مبادىء علم النفس العام» دار المعارف ١٩٧٨م .

ـــ د. سعد جلال «المرجع في علم النفس» دار المعارف ١٩٦٢م .

ـــ د. أحمد عزت راجح «علم النفس الصناعي» .

ـــ د. مختار حمزة «مبادىء علم النفس» دار المجمع العلمي جدة ١٩٧٩م .

ـــ د. جميل صليبيا «علم النفس» دار الكتاب اللبناني (٣) د. مختار حمزة ، ص ٧٤ مرجع سابق .

فهل كان علم الاقتصاد على هذه الدرجة من الوضوح والتحديد ؟

في علم الاقتصاد نجد تعريف الحاجة هو (الرغبة في الحصول على وسيلة من شأنها أن توقف أحساسا أليما أو تمنع حدوثه أو تحتفظ بإحساس طيب أو تزيد منه تنشئة)[٤] .

معنى ذلك أن الحاجة ترجمت في الرغبة في إزالة ألم أو تحقيق لذة ، في حديثه عن المشكلة الاقتصادية يكرر (لبسي) كلمات (Desirs - Wants) دون كلمة (need) بل لقد أكد هذا المضمون بما طرحه من أمثلة للسكن الأفضل والملبس الأفضل والطعام الأفضل[٥] ــ وهنا تجدر الإشارة إلى أن علم النفس يؤكد على أن إشارات اللذة والألم هي في كثير من الحالات مضللة وقد تودي بحياة الإنسان[٦] ومعنى ذلك أنه ليس كل مايمنع ألما أو يحقق لذة يعتبر حاجة . وقد أكد القرآن الكريم على تلك الحقيقة سلفا بقوله : ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم**﴾[٧] فلم يصر علم الاقتصاد الوضعي على التمسك باللذة والألم وعلى استخدام لفظة Utlilty التي تعني مجرد الاشباع دون كلمة (Benefit) التي تعني الفائدة ؟! والذي يزيد موقفه غرابة أنه يدرك تماماً أن الشيء قد يرغب فيه وهو غير مفيد[٨] لكن اللذة كان لها من السيطرة على عقل الانسان وسلوكه للدرجة التي تجعل سبنسر يصرح بأن اللذة الإنسانية هي في النهاية الشيء الذي له قيمة في الحياة)[٩]

---

(٤) د. رفعت المحجوب . ص ٦٧ مرجع سابق .

(٥) Lipdey, An introduction to postive Economics, London 1973 PP. 49-50.

(٦) جميل صليبيا ص ٢٢٥ مرجع سابق .

(٧) سورة البقرة الآية رقم : ٢١٦ .

(٨) l, Hobbs, Advanced level Economics, England: Mc-Grow Hill Book Company, 1973, P. 11.

(٩) جون هرمان زاندال ، تكون العقل الحديث ، ترجمة د. جورج طعمة ، بيروت دار الثقافة ص ٣١٣ ج١ . A.N. Page «Utility Theary» John wiley & Sons, INC., London, 1968, PP. 50-51.

من خلال هذا الموقف غير الصحيح انطلق الاقتصاد الوضعي يصدر أحكاماً على الحاجات ، وكما هو معلوم فإن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، فإذا كان تصوره للحاجة على هذا النحو فكيف تكون أحكامه !!! لقد ذهب إلى أن حاجات الإنسان غير محدودة (مع ملاحظة مفهومه للحاجة) فكثيراً ما نرى ونقرأ هذا التعبير (Unlimited Wdnts) .

وهكذا نجد الاقتصاد الوضعي يقف من الحاجات موقفا يتمثل بإيجاز في عدم وضوح التفرقة بين الحاجة من الرغبة ، بل معاملتهما على أنهما مترادفان وإن كان الغالب في استعمالاته هو مصطلح الرغبة قاصداً به ما يشمل كل مرغوب .

كما يتمثل في تسليمه بأن تلك الحاجات أو الرغبات غير محدودة فهي متوالدة متكاثرة دائماً وأبداً .

٢/١ ما مدى صحة هذا الموقف ؟

لسوء الحظ فإن النظرية الاقتصادية الوضعية قد خلت من نقاش موضوعي حول هذه المقولات ، وعوملت كما لو كانت فوق الشك والجدال ، واعتبرت فرضية أساسية قامت عليها كل الدراسات الاقتصاد، مع أن الشك في صحة هذه المقولة وارد ، خاصة إذا ما رجعنا إلى علم النفس الذي أخذ عنه هذه المسألة علم الاقتصاد لقد رأينا أن فكرة غير المحدودية هذه غير واردة ولم تناقش بهذا الشكل الصارم في علم النفس كما أنه أكد على أن الحاجات في جملتها بنت البيئة والثقافة والتعليم . ومعنى ذلك أنه من خلال البيئة المعينة أو الثقافة يمكن التعرف على حاجات الأفراد ، وأنه لا يسوغ القول بأن رغبات وأهواء وشهوات الأفراد غير محدودة فلا يقبل القول على علاته بأن حاجتهم غير محدودة . وإلا فكيف يقال أن هناك حاجات أولية أو جسمية ، وهناك حاجات اجتماعية ، علما بأن الحاجات الأولية محدودة ومعروفة ، وإن كانت — كيفية إشباعها متنوعة حسب البيئة والثقافة ، كما أن الحاجات الاجتماعية محدودة

من خلال البيئة والثقافة . وقد اختلف علماء النفس في عددها ، ففي رأي البعض أنها أربع ؛ هي الحاجة إلى الأمن ، والحاجة إلى التقدير ، والحاجة إلى الاستجابة ، والحاجة إلى خبرات جديدة . وذهب بعضهم إلى أنها ثمان وعشرون حاجة[١٠] ومعنى ذلك أنها محدودة ولكن الخلاف منحصر في : كم هي ؟ فإذا ما علمنا أن الحاجات من وجهة نظر الاقتصاد هي جزء فقط من حاجات الانسان ، وأنه ليست كل حاجات الانسان هي حاجات إقتصادية لأدركنا على الفور إلى أي مدى ما عليه الأقتصاد من جنوح في موقفه . والذي أوقعه في هذا المأزق أنه لا يفرق بين الحاجة ــ تلك الحالة التي تفقد الانسان توازنه طالما لم تشبع ــ وبين الشهوة والرغبة أو الميل . ومعلوم أن تلك الأشياء لا تقع تحت حصر فهي مجرد مشاعر وتطلعات أو أحاسيس ، وهل هناك تحديد كمي لأحاسيس الانسان !!

والدليل على ذلك ربطهم الحاجة باللذة والألم ، فكل ما يحقق لذة للأنسان فهو حاجة له ، وكل ما يمنع عنه ألما فهو حاجة له[١١] . وباعتراف علم النفس الوضعي نجد أن ذلك محض هراء . فكثيراً ما يكون في الشيء الذي يحقق لذة ضياع الانسان نفسه . ومن جهة أخرى فإن علم النفس يؤكد على أن عدم أشباع الحاجة يؤدي إلى اضطراب واختلال في التوازن الانساني . وفي ضوء هذا التحديد أو المعيار نجد العديد من تلك الأشياء التي يعتد بها الأقتصاديون كحاجات هي أبعد ما تكون عن ذلك . وهل الأجدى بعلم الاقتصاد أن يجري وراء إشباع رغبات لا حدود لها أم يعمل على إشباع حاجات موضوعية يمكن حصرها وتحديدها ؟ إن الجري وراء إشباع الرغبات هو تماما جري الرجل في

(١٠) د. سعد جلال مرجع سابق ، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(١١) ولا جدال في أن إحدى قواعد الاقتصاد الوضعي قاعدة المنفعة التي قام بترسيخها بنثام ذاهبا في ذلك إلى حد قوله «إن كل ما يحقق لذة فهو خير» انظر : جون راندال ، تكوين العقل الحديث ، ترجمة د. جورج طعمة ، ج١ ص ٥١٦ دار الثقافة بيروت .

الصحراء وراء السراب فلا هو بواحدة ولا هو قد وفر على نفسه مشقة الجري . ولقد اعترف بعض الأقتصاديين بتلك الحقيقة إذ يقول (لبسى) : (بفرض حدوث زيادات هائلة في الانتاج فمن المشكوك فيه أن كل أفراد المجتمع سيشبعون رغباتهم بالدرجة التي لا يرغبون فيها إلى مزيد من السلع)[١٢] إذن من مواطن الزلل الكبرى في موقف الاقتصاد الوضعي عدم وعيه الكافي بما هنالك من فروق بين ما يمكن أن يطلق عليه بحق مصطلح الحاجة الذي يعني فقده عدم التوازن الانساني واختلال إنسانيته وحياته ، وما يمكن أن يطلق عليه مصطلح الرغبة أو الشهوة الذي يعني كما غير محدود من الأحاسيس والمشاعر سواء منها ما كان حاجة أو ما كان غير حاجة وقد صدق عالم النفس الغربي أريك فروم إذ يصرح قائلا : «الأبحاث الأساسية حول طبيعة الاحتياجات الانسانية لم تكد تبدأ بعد . نحن بحاجة إلى تحديد أي هذه الاحتياجات منشؤها تركيبنا العضوي وأيها نتيجة التقدم الثقافي ، وأيها تعبير عن النضج الفردي وأيها غير طبيعي ومفروض على الفرد بفعل الصناعة وأيها يحرك النشاط وأيها يثبطه . وعند ذلك سيبين للناس أن أغلبية سلع الاستهلاك الحالية لا تتسبب إلا في تثبيط النشاط الإنساني وسيتبينون أن الشغف بكل ما هو جديد وكل ما هو سريع ، وهو شغف لهعون لإشباعه بمزيد من الاستهلاك ليس إلا إنعكاسا لما يعانون من قلق ورغبة في الهروب من الذات»[١٣] وبغير دخول في متاهات علم المنطق للتعرف على طبيعة العلاقة بين الحاجة والرغبة ، وهل هي التطابق أم التباين ، أم العموم والخصوص المطلق ، أم العموم والخصوص الوجهي ، فإن ما تؤكده الحقائق أن العلاقة هي العموم والخصوص الوجهي ، وهي ما تصور رياضيا هكذا .

---

(١٢) Lipsiy, op. cit., P. 50

(١٣) إريك فردم ، الانسان بين الجوهر والمظهر ، ترجمة سعد زهران ، ص ١٩٠ عالم المعرفة ١٤٠١ الكويت .

الحاجات :حاجة فقط وحاجة مرغوبة-الرغبات رغبة فقط :

وسوف نرى في مرحلة لاحقة من البحث أن علم الاقتصاد الوضعي الذي قام من أجل مواجهة المشكلة الاقتصادية التي ترتكز على عدم محدودية الحاجات ومحدودية الموارد سوف نرى أن علم الاقتصاد نفسه قد أسهم بأكبر قدر ممكن لا في علاج المشكلة بل في زيادة حدتها ، وذلك من خلال قيامه بعملية مركبة من خلق وإيجاد لرغبات لم تكن لدى الإنسان أو كانت كامنة فأثارها بعنف كما أنه في الوقت نفسه مارس بأبشع صورة عملية تدمير واهدار الموارد . وهذه قمة المأساة في علم يقوم وينشأ لعلاج مشكلة فإذا به يتضخم من هذه المشكلة . ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القول هنا أنه في حدود الزمان والمكان يمكن للمجمع أن يتعرف بوضوح على حاجاته التي تتطلبها حياته المستقرة .

ويبقى أمامنا في هذه النقطة تساؤل هام هو : ما الذي ترتب على إتخاذ عدم محدودية الحاجات فرضية أساسية قام عليها علم الاقتصاد ؟ المنهج العلمي الرشيد يرى من الضروري أن تكون الفرضية لها أرضيتها الواقعية ومن سوء الحظ لا نرى لهذه الفرضية أي مساحة من الواقع ، ولنفرض أن الواقع غير محدد الدلالة بوضوح بمعنى أن الواقع لم يحسم الموقف تجاه المحدودية أو غير المحدودية فهل كان من الأفضل أن ينطلق العلم على أساس محدودية الحاجات أم على أساس غير محدوديتها ؟ قبل أن نجيب عن هذا التساؤل نرى من الضروري التنبيه إلى نقطة لها أهميتها هنا وهو ما نعنيه على وجه التحديد بمحدودية الحاجات إن ذلك لا يعني ثبات أنواعها ومفرداتها على مر العصور واختلاف الأماكن ، كما لا يعني عدم تطورها الكيفي من وقت لآخر . وفي الحقيقة فإن التنوع والتطور إنما يلحق أساسا بمشبعات الحاجة وأسلوب الاشباع ، فمثلا هناك حاجة للطعام وهناك حاجة للملبس وهناك حاجة للانتقال وهناك حاجة للتعليم وهناك حاجة للعلاج كل تلك الحاجات من حيث هي لا

تميز فيها ولا تطور لقد وجدت ملاصقة للانسان بغض النظر عن المكان والزمان ، ومع ذلك فإن وسائل الاشباع وكيفية استخدامها في دفع تلك الحاجات هي التي يعتريها قدر من التنوع والتطور حسب الزمان والمكان[١٤] . ففي مجتمع ما تصلح الدواب وسيلة للانتقال ، وفي آخر تصلح السيارات ، وفي ثالث تصلح القوارب وهكذا . لكن هذا لا يؤدي إلى القول بعدم محدودية الحاجة ، كما ذهب علم الاقتصاد .

نعود إلى سؤالنا ، ونقول إن إتخاذ عدم محدودية الحاجات فرضية ثابتة لم يسهم في حل المشكلة الاقتصادية بقدر ما أدى إلى استفحالها إذ ما قيمة أي جهد يبذل طالما أنه مهما كان فلن تشبع كل الحاجات ؟ ألا يدعو هذا إلى الاحباط ؟ وألا يدعو من ناحية أخرى إلى إساءة استخدام المتاح من الموارد عكس ما يزعمه الاقتصاد الوضعي من ترشيد الاستخدام ؟ إن المفاضلة الحقة تستلزم تحديد موضوع المفاضلة فكيف يتأتى تحديد ما هو غير محدود ؟؟ إن عدم معرفة الإنسان بحدود حاجاته الحقيقية جعله يجري وراء إشباع نزوات ورغبات قد لا تمت بصلة إلى حاجاته ، كما أنه لن يقف الأمر به عند حد . وقد صرح (لبسي) قائلا : «مهما زاد الانتاج ، ومهما تمكن الإنسان من تحقيق ذلك فلن يأتي اليوم الذي تنعدم فيه الرغبة إلى المزيد»[١٥] وقد صدق طالما أن نطاق حديثه هو الرغبات والشهوات .

أما كان الأولى والأصح أن ينطق علم الاقتصاد من نقطة بدء مغايرة تقوم على معرفة واضحة بحاجات الانسان في ضوء فطرته ووظيفته وزمانه ومكانه ، ووضع إطار واضح يضم تلك الحاجات ثم ينطلق بنظمه وسياساته ومؤسساته لاشباع تلك الحاجات الأهم فالأهم ؟ لو حدث ذلك لكان الإنسان أسعد

(١٤) ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٤١١ نشر المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة .
د. صلاح قنصوه . الموضوعية في العلوم الانسانية . ص ٥٧ دار التنوير — بيروت .
(١٥) Lipsiy, op. cit., P. 50.

حالا بكثير مما هو عليه الآن . وقد ترتب على هذا الموقف المبدئي الخاطىء للاقتصاد الوضعي تدمير وإضاعة الكثير من الموارد التي تنصرف إلى إشباع تلك الرغبات ، وفي الوقت نفسه إضاعة وتدمير العديد من حاجاته الحقيقية حيث لم يتح لها الاشباع(١٦) . وفي كلمة نرى أن هذا الموقف قد خلق ما يعرف اليوم بالمجتمع الاستهلاكي الذي يعيشه الغرب ويحاول أن يعيشه الشرق . وفي نفس الوقت قد خلق ما يمكن أن نطلق عليه مجتمع العدم الذي يحيا اليوم ما يقرب من ٤٠٪ من سكان العالم .

وفي أثر ذلك يقول جيسكار ديستان : (أحس دائماً أن المجتمع الاستهلاكي لا يلائم فرنسا فهو يقوضها وقد دمر جزءا من شواطئنا وجبالنا ومدننا وأسلوب حياتنا وثقافتنا ومارس فتكا فظيعاً) ويعلق على ذلك موريس غونيية قائلا : لتتصور الفتك الذي مارسه هذا المجتمع الاستهلاكي على أساليب الحياة ، وحياة كل عائلة والثقافات ... ولنفكر بما مارسه من فتك للطبيعة والبحار الملوثة والغابات المدمرة) وخلص من ذلك إلى أن هذا الاستهلاك المفرط هو مرض عضال(١٧) .

٣/١ موقف الاقتصاد الاسلامي :

للتعرف على موقف الاقتصاد الاسلامي من قضية محدودية وعدم محدودية الحاجات معرفة علمية علينا أن نتعرف على نوعية العلاقة لديه بين الحاجة والرغبة ، ثم نتعرف على المعيار الذي نحتكم إليه في تحديد ما هو حاجة مما

(١٦) انظر تفصيلا لذلك في كتاب معضلات الاقتصاد في الاسلام . للشيخ أبي الأعلى المودودى .

(١٧) موريس غورنية (العالم الثالث : ثلاثة أرباع العالم) ص ١٠٨ ترجمة ميليم مكسور ، ١٩٨٢ بيروت .

I. I. Senece and M.K. Taussig, «Environmental-Economics» New Jersey, 1979,. 7-9.

ـــ رينيه دوبو ، انسانية الانسان ، ترجمة د. نبيل صبحي الطويل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ص ٥٦ .

ليس بحاجة . وفي ضوء ذلك نتعرف على المفهوم الاسلامي للحاجة ومن ثم يمكن معرفة موقف الاسلام من المسألة المطروحة للبحث وهي محدودية الحاجة وعدم محدوديتها . وأخيراً ما الذي يترتب على ذلك من آثار .

وهناك نقطة بدء يجب أخذها في الحسبان : وهي أن الأقتصاد في الاسلام إنما يرتكز على عقيدة الاسلام وينبثق من شريعته هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنما نزل القرآن الكريم وبينة السنة الشريفة كل ذلك بلسان عربي مبين . والمضمون الاقتصادي لذلك أن تضبط مصطلحات ومضامين الاقتصاد الاسلامي بالضوابط الاسلامية ، وأن تستخدم الألفاظ والكلمات في إطار المعنى اللغوي لها وسوف نرى أهمية تلك النقطة جلية واضحة عند تناولنا لكل من مصطلح الحاجة والرغبة وكذلك مصطلح الندرة .

ما هي حقيقة العلاقة بين تعبير الرغبة من حيث اللغة ومن حيث الاصطلاح الشرعي ؟ .

من حيث اللغة نجد مادة الحاجة تدور حول : الفقر والطلب . والمحوج . ـــ المعدم وهي في الأصل الرغبة التي تحتاج إلى إزالتها .

أما المفهوم اللغوي للرغبة فهو يدور حول : الارادة والميل ، أو هو الضراعة والمسألة . والرغيبة العطاء الكثير . والرغب كثرة الأكل وشدة النهم وأرض رغاب لا تسيل إلا من مطر كثير . وواد رغيب ضخم واسع ، والرغيب الواسع الجوف الأكول من الناس ، والمراغب الأطماع ، ورغب النفس سعة الأمل وطلب الكثير ، وكل ما اتسع فقد رغب ، والأصل في الرغبة : السعة في الشيء[١٨] .

نلاحظ أن هناك فروقا جوهرية بين التعبيرين ومادتهما ، رغم ما بينهما من

---

(١٨) ابن منظور ، لسان العرب ، مادة رغب حوج الفيروز أبادى ، القاموس المحيط ، مادة رغب حورج الراغب الأصفهاني مفردات القرآن ، مادة رغب ـــ حوج الزبيدي ، تاج العروس ، مادة رغب ـــ حوج .

صلة . وقد ظهر ما يستبطنه مصطلح الرغبة من الشره والنهم والتوسع والطمع ، مما لا نجد له ظهوراً في مادة الحاجة .

والأمر كذلك على مستوى الاصطلاح الشرعي . وللتعرف على ذلك نستعرض بعض النصوص والأقوال ومن ثم نخرج بقاعدة عامة يمكن اعتبارها معيارا نحتكم إليه للتعرف على حاجات الانسان ومدى علاقتها بالرغبات ومدى محدوديتها أو عدم محدوديتها .

في القرآن الكريم وجدنا لمصطلح الحاجة ومشتقاتها مواطن ولمصطلح الرغبة وما يرادفها ويقترب منها مواطن . قال تعالى : ﴿**ولكم فيها منافع ولتبلغوا عليها حاجة في صدوركم**﴾[١٩] . وقال تعالى : ﴿**ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا**﴾[٢٠] وفي سياقه للنعم المخلوقة يؤكد على أنها خلقت من أجل دفع وسد حاجات حقيقية للانسان . ومع إشباع تلك الحاجة لا حرج في التمتع باللذة والبهجة قال تعالى : ﴿**ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون**﴾[٢١] وقال تعالى : ﴿**فأنبتنا به حدائق ذات بهجة**﴾[٢٢] .

أما الرغبة بما تحمله من الميل الكبير إلى الشيء بغض النظر عن طبيعة هذا الشيء ، وكل ما فيه أنه مشتهى لما فيه من اللذة ليس إلا فإن مواطن تلك في القرآن الكريم بالنسبة للدنيا هي مواطن ذم وتنفير . قال تعالى : ﴿**والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيماً**﴾[٢٣] وقال تعالى : ﴿**فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا**﴾[٢٤] ﴿**إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء**﴾[٢٥] وهكذا نجد القرآن الكريم يفرق بوضوح بين هذا التعبيرات ومضامينها ، ففيما يتعلق

(١٩) سورة غافر . الآية رقم : ٨٠ .
(٢٠) سورة الحشر . الآية رقم : ١٩ .
(٢١) سورة النحل . الآية رقم : ٦
(٢٢) سورة النمل . الآية رقم ٦٠ .
(٢٣) سورة النساء الآية رقم : ٢٧ .
(٢٤) سورة مريم الآية رقم : ٥٩ .
(٢٥) سورة الأعراف . الآية رقم : ٨١ .

بالحاجات نجده يصرح بأن عدم إشباعها يوقع الانسان في مشقة قال تعالى : **﴿وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس﴾**[٢٦] **﴿وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر﴾**[٢٧]

أما فيما يتعلق بمجرد الشهوات والرغبات لذاتها فنجد الذم الصريح . فهل بعد ذلك نأتي ونقول أو نسمع لقول من يقول : إنه لا خلاف بين الحاجات والرغبات والشهوات !!) .

والأمر في السنة الشريفة لا يخالف ذلك . وهذه بعض الأحاديث والآثار ذات الدلالة الواضحة . (إن لله عبادا خلقهم لحوائج الناس يفزع الناس إليهم في حوائجهم أولئك الآمنون يوم القيامة) فهل تلك المنزلة الرفيعة لهؤلاء تتفق ومفهوم الحاجة بمعنى الرغبة والشره والتوسع .

وقد روى (كيف أنتم إذا مرج الدين وظهرت الرغبة وقلت العفة) وقد قالوا إن ظهور الرغبة يعني كثرة السؤال والحرص على الجمع مع منع الحق كما روى (بئس العون على الدين قلب نخيب ــ جبان ــ وبطن رغيب) وفي الآثر و(كيفي بالمرء سرفاً أن يأكل كل ما يشتهي) وفي الحديث الشريف (حفت الجنة بالمكارة وحفت النار بالشهوات) (لو كان لابن آدم واد من ذهب لأحب أن يكون له ثان ولو كان له ثان لأحب أن يكون له ثالث) هذا قليل من كثير يبين لنا بوضوح اختلاف الحاجات عن مجرد الرغبات والشهوات .

ولنقف قليلا عند هذا الحوار لنحاكم عنده سلوكنا . لقي عمر رضي الله عنه جابر رضي الله عنه وقد أمسك بيده لحماً فقال له ما هذا يا جابر ؟ قال : لحم اشتهاه أهلي فاشتريته فقال : أوكلما اشتهيتم اشتريتم ؟)[٢٨] .

وقد تكلم الفقهاء في مواطن شتى عن حاجات الانسان كما تناولوا علاقتها

(٢٦) سورة النحل الآية رقم : ٧ .

(٢٧) سورة النحل الآية رقم : ٨١ .

(٢٨) ابن الجوزي (تاريخ عمر) ص ١٧٧ . المطبعة التجارية الكبرى .

باللذة والألم ، وبينوا أن اللذة والألم هي أحاسيس خلقها الله لتكون حادية لتناول الشيء ودافعة لطلبه وليس على أنها هي بنفسها تمثل الحاجة ، فللحاجة مضمونها ولها وظيفتها الموضوعية والتي يمكن أن يتعرف عليها بطريقة رشيدة . فمثلا للجوع ألم وللطعام لذة . لكن هل مجرد الأثر الحقيقي للجوع هو مجرد الآلام ، وهل الأثر الحقيقي للطعام هو مجرد أحداث اللذات ؟ لا فقد يزول الألم ومع ذلك فإن خطر الجوع على تهدم الجسم وتحلله قائم ، وقد لا تكون هناك لذة ومع ذلك يقوم الطعام ببناء الجسم وتجديد ما فقد منه . إذن هناك مهمة أو وظيفة موضوعية للحاجة مغايرة للذة والألم ، يقول الإمام الشاطبي : (إن الله تعالى وضع في الأمور المتناولة إيجاباً أو ندبا أشياء من المستلذات الحاملة على تناول تلك الأمور لتكون اللذات كالحادي إلى القيام بتلك الأمور)[٢٩] . كما أنه لا إرتباط على طول الخط بين اللذات والآلام وبين الخير والسعادة . يقول تعالى : ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم**﴾[٣٠] ومما يدل دلالة بالغة على أنه في ظل الزمان والمكان يمكن تحديد حاجات الفرد التي يجب العمل على إشباعها تشريع الزكاة . وللفقهاء في مجال المكلف بها والمستحق لها تحليل رائع يفهم منه بوضوح إمكانية حصر وتحديد الحاجات لقد قالوا إنها لا تجب في مشغول بحاجة أصلية ، وقالوا إن المكلف بها هو من ملك نصابا بعد إشباع حاجاته الأصلية ، وقال بعضهم يعطي منها الفقير بقدر ما يغتني به أي بقدر ما يسد حاجاته .

ويضاف إلى ذلك حديث الاسلام الطويل عن الاسراف والتبذير وعن الترف ، ألا يعني هذا أن هناك تجاوزا في الاستخدام عما هو قدر الحاجة ؟ وهل لو

(٢٩) الشاطبي ، الموافقات ص ٣٤٣ ج١ ، المكتبة التجارية الكبرى بدون تاريخ النشر .
— للراغب (المفردات) ص ٢٧٠ دار المعرفة بيروت .
(٣٠) سورة البقرة ، الآية : ٢١٦ .

كان كل مرغوب ينبغي إشباعه هل كان هناك مجال للقول بالاسراف والتبذير والترف ؟؟؟

إن القرآن الكريم نص بصريح الآية على أنه الانفاق على الغير إنّما يكون من العفو ﴿**ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو**﴾ وقد قال المفسرون إن العفو هو مازاد عن الحاجة فهل يمكن الزيادة على شيء غير محدود ؟؟؟ وننقل هنا بعض عبارات الفقهاء لدلالتها البالغة يقول الامام الرملي : (الفقير من لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لا بد منه لنفسه ولمن يمونه ولا يمنع من الفقر مسكنه وثيابه ، ولو للتجمل بها في بعض أيام السنة ، وإن تعددت . وحلى المرأة اللائق بها لا يمنع فقرها ، فهو من حاجاته الأصيلة ..)[٣١] وقد وضع علماء الاسلام تعريفا للحاجة الأصلية هو (ما يدفع الهلاك عن الانسان تحقيقا أو تقديرا فالثاني كالدين ، والأول كالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والثياب المحتاج إليها وكآلات الحرفة ، وأثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لأهلها)[٣٢] ولا يحمل تقييد الحاجة بالأصلية مضمون أدنى مستوى معيشي ممكن ــ (حد الكفاف) فهذا لا يعتبر غنى ، بل المقصود الحاجات التي تحتاج إلي إشباع ، حيث يرتب عدم إشباعها ضررا يلحق بالشخص ، أما الكفاف وعدمه فهذا يتعلق بمستوى الاشباع ، في ضوء هذا العرض الموجز هل يمكن صياغة قاعدة كلية تمثل المعيار أو الأساس النظري أو القانون أو الضابط لحاجات الإنسان من منظور إسلامي ؟

في كتابات مضت قلنا إن معرفة ذلك يتم من خلال التعرف على طبيعة الانسان وفطرته وعلى وظيفته في الحياة ثم غايته . وكل ما تتوقف عليه تلك العناصر الثلاث أو تتطلبه فهو حاجة للانسان لا مفر من دفعها ان أراد الاستقرار

---

(٣١) الرملي ، نهاية المحتاج . ص ١٥٠ ج ٦ دار احياء التراث العربي بدون تاريخ نشر .
(٣٢) ابن نجيم ، البحر الرائق ص ٢٢٢ ج٢ دار المعرفة . بيروت الطبعة الثانية .

والتوازن والسعادة[٣٣] . ومازال يمثل هذا القول في رأينا خير مرشد وأقوم ضابط نتعرف من خلاله على كل ما هو حاجة للانسان على اختلاف الأزمنة وتنوع الأماكن ، والجرى وراء عدم الاضطراب الجسمي والنفسي فقط كما ذهب علم النفس خطأ وقصور ، وأشد خطأ منه الجري وراء إشارات اللذة والألم فحسب كما ذهب علم الاقتصاد الوضعي .

وإذا حاولنا التعرض لتلك المحددات الثلاثة بقدر كبير من الاجمال فإننا نقول إن فطرة الانسان وطبيعته ليست مادية فسيولوجية محضة كما أنها ليست روحية محضة وبالمثل ليست فكرية أو نفسية محضة . وفي نفس الوقت فإن فطرة الإنسان تأبى الاعتزال والتفرد والوحدة ان الانسان كل «مكون من تلك العناصر كلها وإذا ساغ لنا أن نستعير هنا بعض مصطلحات الكيمياء فإننا نقول إن الإنسان هو مركب من تلك العناصر المختلفة ، ومعنى ذلك أنه ليس عنصراً واحدا كما أنه ليس خليطا من تلك العناصر بل هو مركب ، بالمفهوم الكيميائي لهذا المصطلح . هذا جانب من فطرته أما الجانب الآخر فهو عنصر الاحتياج فهو محتاج بصفة دائمة إلى المحافظة على إنسانيته المركبة من تلك العناصر بل وعلى ترقيتها وتزكيتها .

ولقد فهم بعض العلماء من الآية الكريمة ﴿**يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله**﴾ **فهما يماثل هذا أو قريبا**[٣٤] منه والذي يعيننا أن تحديد وتوضيح فطرة الانسان وطبيعته على هذا النحو ــ الذي أرجو أن يكون صائبا ــ ليسهم في التعرف الموضوعي السليم على حاجات الانسان ، إنها كل ما يحافظ على تلك الفطرة ويزكيها . وكل ماعدا ذلك لا يدخل في عداد الحاجات وان سمي بالرغبات والشهوات .

(٣٣) انظر الاسلام والتنمية الاقتصادية . ص ٤٦ ــ ٥٥ الفكر العربي القاهرة ١٩٧٩ ــ تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي ص ٧٦ ــ ٨٠ للمؤلف مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٠

(٣٤) الراغب . المفردات ص ٣٨٣ مرجع سابق .

هذا عن فطرة الانسان فماذا عن وظيفته.؟ إنها خلافة الله تعالى : ﴿**وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة**﴾[٣٥]

﴿**وهو الذي جعلكم خلائف في الارض**﴾[٣٦] ﴿**ثم جعلناكم خلائف في الارض من بعدهم لننظر كيف تعملون**﴾[٣٧] .

والعمران يتطلب من الانسان العمل والجهد والنشاط والسعى والابتغاء . ومعنى ذلك ان الانسان ليس ضيفا على الدنيا بل حاكم لها ومهيمن على ارضها بما منح من خلافة ،كما أنه لم يجيء إلى الدنيا ليعبث فيها ويلهو ويفسد فالسلبية مرفوضة وان لبست ثوب التصوف ، والافساد والعبث مرفوضان وان لبسا ثوب التقدم والنمو . اذ كلاهما مناف لمفهوم قاعدة الخلافة . ويترتب على ذلك ان كل مايتطلبه قيام الانسان بتلك الوظيفة يمثل حاجة له وبدونها يتعثر في أداء مهمته . أما عن غايته وهدفه فهو عبادة الله وطاعته ونيل ثوابه ورضوانه . ان ذلك لا يعتبر ترفا أو مجرد رغبة من الانسان بل هو حاجة فطرية لا تقل عن بقية حاجاته أهمية والحاحا ،[٣٨] وان عاند في ذلك المعاندون . واكبر برهان على ذلك ان قشرة العند سرعان ماتذوب عند الخطر ، اذ عنده تتفجر الفطرة ممزقة كل ثوب من عناد أو جحود داعية الله تعالى ملتجئة اليه دون سواه .

ومعنى ذلك ان للانسان حاجاته الروحية التي يحتاجها كانسان متكامل وليس مجرد روح .

اذن حاجات الانسان التى تتطلبها حياته المتزنة المستقرة تتحدد من خلال فطرته ووظيفته وغايته . وهذه هي التى يجب ان يسعى الانسان بكل نشاطاته

(٣٥) سورة البقرة الآية رقم ٣٠ .
(٣٦) سورة فاطر الآية رقم : ٣٩ .
(٣٧) يونس الآية رقم : ١٤ .
(٣٨) محمد باقر الصدر ، إقتصادنا ص ٢٧٨ ج١ ــ دار الفكر ــ بيروت ١٩٦٩م .

لاشباعها ، لا ان يتركها ويجرى وراء أمور أخرى ضررها اكبر من نفعها ، ان كان لها نفع .

ومادمنا قد رضينا بهذا معيارا فهل حاجات الانسان محدودة ام غير محدودة؟

من حيث حصر الحاجات في عدد محدد لا يزيد ولا ينقص فاننا لم نجد آية صريحة تدل على ذلك ، ولا على أن ماتناوله القرآن الكريم في هذا الصدد هو على سبيل الحصر ، والامر كذلك في السنة الشريفة ، وان كان تناول القرآن الكريم لما تناوله من حاجات يمكن أن يفهم منه أن تلك هي أصول الحاجات ، والا فلو كانت هناك حاجة أصلية اخرى تتوقف عليها حياة الانسان لما أغفلها ، من أمهات الحاجات التى يمكن التعرف عليها من دراسة القرآن والسنة والطعام والماء والملبس والمسكن والجنس (النكاح) والتعليم والصحة والانتقال والأمن والزينة والمكانة والانتماء وقد حاول بعض العلماء تحديد أصول الحاجات ، ومنهم الامام الغزالى[٣٩] والعز بن عبد السلام[٤٠] وغيرهم حيث ذكروا نحوا من ذلك .

ومع ذلك فانه اذا أمكن حصر وتحديد أصول الحاجات الا أن ذلك لا يعنى ثبات مشبعاتها نوعا وكما وكيفية حيث ان ذلك متروك لاهل العلم والخبرة في ضوء القاعدة العامة المشار اليها سلفا واذن فهناك ارتقاء وتنوع في وسائل الاشباع لكنه محكوم بضوابط موضوعية . ان الاسلام قد ارتقى بالحاجات فجعل لاشباعها مستويات ثلاثة :

١ ـ المستوى الأول :

مستوى الاشباع الضروري الذي يمثل حد البقاء وهذا لا يعتد به الاسلام اشباعا بل يطلب ماهو أعلى وأفضل ، حيث في هذا المستوى لن تؤمن

(٣٩) الغزالي ، إحياء علوم الدين . ص ٢٢٥ ج٣ ، ص ٢١٤ ج ٤ ، ص ٢٣٠ ج٤ ، دار المعرفة .
(٤٠) العز بن عبدالسلام ـــ قواعد الأحكام . ص ٦٠ دار المعرفة ـــ بيروت .

للانسان فطرته ووظيفته .

٢ ـ المستوي الثاني :

هو المستوى الحاجي أو هو أدنى قدر ممكن من خلاله يمكن للانسان أن يؤدى وظيفته ويحقق غايته . وهذا هو مستوى الاشباع المفضل في الاسلام كما فهمه كثير من العلماء .

٣ ـ المستوى الثالث :

ومع ذلك فهناك مستوى ارفع كماً ونوعاً من الاشباع وهو مستوى الكمالية والتحسين والرفه . وهو مقبول اسلاميا .(٤١)

وفوق ذلك لا يمكن الا التدمير والاهلاك والضياع وليس البناء والتزكية ومن ثم فهو محظور وممنوع ، لانه لا يحقق أى فائدة أو منفعة حقيقية للانسان بل يجلب له منافع سلبية .(٤٢)

ومرة أخرى إن تلك المستويات تتحدد في كل زمان ومكان في ضوء الضابط الكلي لحاجات الانسان . ومن ثم فان ما قد نسمعه هنا بان الاسلام يكمش حاجات الفرد بل ويكبتها ويرجع بها القهقرى ان ذلك ماهو الا هذيان لا يرقى لدرجة النقاش بله الالتفات .

٤/١ ـ والنتيجة الكلية التي نخلص اليها هنا هي أن حاجات الانسان لا تتسم بعدم المحدودية ولا بعدم النهائية . بل هي من أى باب أتيت يمكن ان تجد لها أطرا وضوابط تحددها في ضوء الزمان والمكان .

فاذا قال لنا علم الاقتصاد الوضعي ان حاجات الانسان لا نهائية ، وتعامل على هذا الاساس نرفض تلك المقولة ، ويؤيدنا في ذلك علم النفس المختص أصلا بدراسة حاجات الانسان . واذا قال ان رغباته لا نهائية نسلم معه في

(٤١) الغزالي ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ ج ٢ ، ص ٢٢٢ ج ٣ .
ابن الحسن ، الكسب ص ٧٤ ــ ١٠٤ . نشر عبدالهادي حرصوني ، دمشق ١٩٨٠م .
(٤٢) ابن الحسن ، نفس المصدر والمكان .

ذلك ، ولكن هل يترتب على فقدان أى رغبة منها التوتر والاختلال ؟

ونقول ان الاسلام بما غرسه في المسلم من عقيدة وقيم وغايات ووظائف جعله يتقبل بنفسه طواعيه على تقليل رغباته الى أقصى حد ممكن بحيث لا تتجاوز نطاق الحاجة في المستوى المتوسط لاشباعها . فاذا كان لغير المسلمين رأى آخر فلهم رأيهم وشأنهم .

ولقد كشف القرآن الكريم عن حقيقة هويتهم بقوله : ﴿**والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الانعام والنار مثوى لهم**﴾[٤٣] وبينت السنة الكريمة في رمزية بالغة أن المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء .[٤٤]

ومع ذلك وان كان ولابد من كلمة مقارنة بين موقف الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي من الحاجات فيمكن القول ان الاقتصاد الوضعي قد جعلها تتمدد في اتجاه واحد على حساب بقية الجوانب . ومن الاخطاء الكبيرة القول بأنه نمَّى حاجات الانسان ، إنه بالاحرى نمَّى رغبات بعض عناصر الانسان على حساب احتياجات بقية العناصر . أو هو على حد تعبير فرانسوا بيرو لم يستهدف كل الانسان .[٤٥]

---

(٤٣) سورة محمد ــ الآية رقم : ١٢ .

(٤٤) رواه البخاري .

(٤٥) فرانسوا بيرو والاقتصاد والمجتمع» ترجمة كمال غالي ص ١٢ . وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٢ .

المبحث الثاني
وسائل الاشباع بين
الندرة والوفرة

وسائل الاشباع بين الندرة والوفرة

الشق الثاني من القضية يتعلق بالموارد أو بوسائل الاشباع . فمن المعلوم أن حاجات الانسان بمفردها مهما كان الموقف حيالها لا تمثل بمفردها مشكلة اقتصادية . وبالمثل تماما وسائل اشباع تلك الحاجات هي بمفردها لا تثير أى اشكال . لكن المشكلة توجد بانضمام احداهما للاخرى طالما ان خصائص كل منهما تتعارض مع الثانية .

لقد ذهب الاقتصاد الوضعى الى ان الموارد أو وسائل الاشباع تتسم بالندرة النسبية ، أو بعبارة أخرى لقد ذهب الى أنها محدودة بينما الحاجات غير محدودة ، وهنا تبرز المشكلة . لكن الملاحظ أن هناك غموضا واضطرابا في أكثر من جانب ، لا سيما فيما يتعلق بتجديد المقصود بوسائل الاشباع ، فهل هي السلع والخدمات ؟ أم هي الموارد وما المقصود بالموارد على وجه التحديد ؟ فهل هي كل عناصر الانتاج المادية والبشرية ؟ أم بعضها ؟ لا نجد وضوحا شافيا لدى الاقتصاد الوضعي خاصة ماهو مكتوب منه باللغة العربية . هذا ومن الجوانب المحتاجة هي الاخرى الى تحديد واضح جانب الندرة والمقصود بها .

وأخيرا لابد من الوقوف بتأن أمام مصطلح الندرة كترجمة مصطلح (Scarcity) طالما نحن ملتزمون في اقتصادنا باللغة العربية ودلالات ألفاظها .

بينما الاقتصاد الاسلامي قد نظر لحاجات الانسان باعتباره انسانا وليس باعتباره جسماً أو مجرد فكر أو مجرد وجدان . ومن ثم فهي تنمية متعددة الأبعاد ، ولا أدل على ذلك من أن مقصود الشريعة كما هو باتفاق العلماء المحافظة على خمسة أشياء للانسان : الدين والنفس والعقل والنسل والمال .[1]

(١) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق . ص١٩ ج٤ . الشاطبي ، الموافقات ، ص ١٠ ج٢ . علاء الدين الطرابلسي ، معين الحكام ، ص ١٦٩ مكتبة الحلبي ، ١٩٧٣ .
د. مصطفى زيد ، المصلحة في التشريع الاسلامي ، ص ٥٤ ، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية .

والاقتصاد الاسلامي مهمته أن يوفر من الأموال ماينهض بتلك المهمة المركبة والمتكاملة ، والتى تمثل في الحقيقة مجمل حاجات الانسان في الحياة .

١/٢ موقف الاقتصاد الوضعي :

١/١/٢ ـ المقصود بالموارد : الكثرة الغالبة من كتب الاقتصاد الوضعي العربية لا تجد فيها بيانا شافيا لهذه المسألة ، بحيث لا يدرى القارىء عماذا يقرأ .

فهل المقصود المنتجات ؟ أم عناصر الانتاج ؟ أم الموارد الطبيعية ؟ أم الموارد البشرية ؟ أم ماذا ؟ لكن بيان ذلك قد نجده في بعض المراجع الأجنبية .

يقول لبسي : معظم المشكلات الاقتصادية تنبثق من استخدام الموارد لاشباع الرغبات الانسانية . وموارد أى مجتمع لا تتكون فقط من الهبات الحرة أو المجانية للطبيعة مثل الاراضى والمراعي والغابات والمعادن ، بل تحتوى أيضا على الموارد البشرية الفكرية والجسمية ، وكذلك كل انواع المصنوعات الانسانية التى تساعد في الانتاج ونموه مثل الآلات والمصانع والمباني . واحيانا ماتقسم هذه الموارد في أى مجتمع الى ثلاث مجموعات :

١ ـ كل الموارد الطبيعية والتي تعرف بالارض .

٢ ـ كل الموارد الانسانية والتي تعرف بالعمل .

٣ ـ كل المصنوعات البشرية التي تسهم في الانتاج مستقبلا والتي تعرف برأس المال .

وهي جميعها مايطلق عليها الاقتصاديون عناصر الانتاج وغالبا مايضاف عامل رابع هو التنظيم .[٢]

(٢) Lipsey, op. cit., PP. 49-50

I. Sence and M. Taussing, op. cit., PP. 5-6

من الواضح أنه حدد الموارد في كل عناصر الانتاج . ومعنى ذلك أن الحكم الذي أصدره على الموارد بأنها غير كافية لاشباع الرغبات ينصرف الى تلك الموارد مجتمعة ، ومن المعروف اقتصاديا أن العملية الانتاجية لا تتوقف على عنصر واحد من تلك الموارد بل عليها كلها أو بعضها متضامنة متآلفة متكاملة بنسب فنية محددة تسمح بالحركة لمدى معين قد يتسع أو يضيق . ومعنى ذلك ان العبرة في الوفرة والندرة ترجع أساسا الى المزيج المؤلف من تلك العناصر لا الى كل عنصر بذاته ، اذ ماقيمة الوفرة الوفيرة في عنصر ما طالما أن بقية العناصر غير موجودة بالحد الذي يسمح بالتأليف ، مع مراعاة مبدأ الاحلال .

٢/١/٢ ـ المقصود بالندرة : بغض النظر حاليا عن المصطلح العربى (الندرة) ومافيه وما عليه من ملاحظات . فان الاقتصاد الوضعي حدد مقصوده بوضوح حيال هذه المسألة . انه لم يتناول الموارد وكمياتها من حيث هي ، بل من حيث علاقتها بالحاجات أو الرغبات ، أى أنه أمام علاقة أو نسبة وليس أمام أشياء مطلقة ، في كشفه للعلاقة بينهما تبين له أن هناك عدم كفاية للموارد ، بمعنى أن الموارد قاصرة أو عاجزة أو أقل من أن تشبع كل رغبات الانسان ، ومعنى ذلك أننا أمام قصور نسبي أو كما تعبر الكتب العربية خاطئة (الندرة النسبية) (Relative Scarcity) .

اذن القاعدة أو المعيار الذى من خلاله تم الحكم على الموارد بأنها نادرة نسبيا هو مقارنتها بالرغبات البشرية . وقد وضع مؤشرا على تواجد الندرة هذه يتمثل في الثمن ، فالشيء الذي لا يحصل عليه الا بثمن يعتبر نادرا بالمفهوم الاقتصادى . ومن هنا ارتبطت الندرة بالاسعار ، فلا ندرة بلا سعر ، ولا سعر بلا ندرة ، والنتيجة الجوهرية المترتبة على ذلك أنه لو فرضنا زوال الندرة أو عدم وجودها فلن تكون هناك أسعار . وسوف نناقش في مرحلة مقبلة هذه العلاقة .

هذا هو مجمل موقف الاقتصاد الوضعي حيال هذه المسألة . الانسان له مطالب بغض النظر عن طبيعتها وتسمياتها ولن تشبع تلك المطالب الا عن طريق أمور معينة هي وسائل الاشباع أو الموارد ، وتلك المطالب لا نهائية وهذه الموارد محدودة . ومن ثم فهي عاجزة أو قاصرة عن اشباع كل تلك المطالب ، مما أوجد ماهو معروف بالقصور النسبي ، أو ما يترجم خطأ بالندرة النسبية . وهنا يجد الانسان نفسه أمام مشكلة ، اذ عليه أن يوفق بين تلك الموارد العاجزة أو النادرة أو المحدودة وبين المطالب المتعددة أو غير المحدودة . فكيف يحقق ذلك بحيث يشبع اكبر قدر مستطاع من حاجاته ، الأهم فالأهم ؟

هذه هي (المشكلة الاقتصادية) التى كانت السبب في نشأة علم الاقتصاد وكانت موضوعه في نفس الوقت .

٢/٢ ـ مناقشة الأمر هنا في حاجة الى حوار ونقاش طويل نجمله فيما يلى :

ان التعرف على العلاقة الكمية بين شيئين يقتضى اولا معرفة كمية لكل من الشيئين ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يقتضى تحديد النطاق الذي تتم بداخله المقارنة ، بمعنى هل المقارنة على مستوى كل فرد أم على مستوى كل دولة ، أم على مستوى العالم ككل ؟[٣] ومن جهة ثالثة فهل المقارنة على مستوى الحاضر ؟ موارد وحاجات أم على مستوى الحاضر والمستقبل ؟ ومن جهة رابعة فهل المقارنة تتم في ضوء توزيع عادل ورشيد لهذه الموارد ولما ينتج عنها من منتجات ؟

فهل هناك اجابات صريحة على تلك النقاط ؟ لا نجد ذلك .

ومن الواضح ان التحديد الكمي للحاجات والرغبات لم يتم ، وتلك بدهية طالما هناك تسليم بأنها لا نهائية ، فكيف يحدد ويحصر ماهو غير محدود !!!

(٣) أثار هذه النقطة في مجال تعقيبه على ربط علم الاقتصاد بالندرة على يد المدرسة الحدية مبديا العديد من التحفظات الدكتور محمد دوبدار في كتابه (تاريخ الفكر الاقتصادي) ص نشر .

كما ان التحديد الكمي للموارد والطاقات سواء أخذناها على مستوى الموارد الطبيعية أم على مستوى الموارد البشرية أم الرأسمالية هو الآخر لم يتم . والا فأين هي الاحصاءات الدقيقة التي تحدد لكل مجتمع بوضوح مقدار مايمتلكه من موارد ؟ ربما يقال ان المعلوم منها حاليا محدود . لكن ما الذي أدرانا بأن المعلوم هو الموجود في الواقع فعلا ؟ وهل اكتشف الانسان كل الموارد الموجودة ؟ ان التشخيص الصحيح للموارد لا ينظر اليها على أنها رصيد بل على أنها تيار متجدد بتجدد المعارف والعلوم .(٤)

كما أن حصر المشكلة في نطاق وطني أو اقليمي يعتبر خللا منهجيا ، حيث أن الحدود السياسية هي من صنع الانسان نفسه ، كذلك الحال في علاقات الدول بعضها ببعض ، كل ذلك المسؤول عنه والملام فيه هو الانسان وليست الموارد .

والتساؤل الهام هنا هو : هل استخدمت تلك الموارد الاستخدام الأمثل ووزعت التوزيع العادل ، سواء على مستوى الافراد أو الدول ثم لم يف الناتج بسد الحاجات الحقيقية للانسان ؟ لو تم هذا لكان للقول بندرة أو قصور الموارد متجه ، ولكن ذلك لم يحدث باعتراف الخبراء . وسوف نعود لتلك المسألة في المبحث القادم .

ويمكن القول انه لو أجريت المقارنة بين الحاجات بمفهوم الرغبات التى يرغب فيها الانسان وبين الموارد ربما تكون النتيجة هي عجز الموارد عن اشباع تلك الرغبات . لكن هل هناك علم يستحق ان يسمى علما يجرى تلك المقارنة على علاتها ؟

والأمر المهم الذي نود الاشارة اليه هنا هو الأثر السلبي الخطير المترتب على اتخاذ فكرة الندرة نقطة انطلاق ، بما لها من ابعاد محبطة ومثبطة ، اذ

(٤) د. رمزي زكي «المشكلة السكانية» ص ٢١٥ . عالم المعرفة ــ الكويت .

ما حيلة الانسان أمام ندرة مفروضة عليه ؟ وقد أشار بعض الاقتصاديين الى جانب من تلك المخاطر .[٥]

٣/٢ ـ موقف الاقتصاد الاسلامي :

انه من المؤسف أن موقف الاقتصاد الاسلامي من قضية الندرة في الموارد لم يخدم الخدمة المطلوبة من الباحثين[٦] بعد ، رغم الاهمية المحورية لهذه المسألة ، ويكفي انها وراء نشأة علم الاقتصاد ، كما أنها كانت وراء نشأة المذاهب الاقتصادية الكبرى المعاصرة ، الرأسمالية والاشتراكية . ونحن نقول ونكثر من القول إن لنا علمنا الاقتصادى كما أن لنا مذهبنا . وبديهي أن من مدعمات هذا القول بحث ودراسة هذه القضية والخروج بموقف منها وعندئذ سنرى ان كان لنا حقا علم اقتصاد خاص وكذلك مذهب اقتصادى مغاير أم لا . ومن الافراط في السذاجة ان نتصور في خلال تلك الوريقات سنحدد الموقف التحديد المطلوب ، لكنها في الحقيقة مجرد محاولة لاثارة بعض المسائل التي قد يكون لها اهمية في الاسهام في تحديد موقفنا من تلك القضية .

١/ ٣/٢ ـ مصطلح الندرة ما له ما عليه :

لقد تأكد لنا من دراسة الاقتصاد الوضعي في لغته الاصلية أن مايعنيه هنا هو عدم كفاية الموارد لاشباع كل الرغبات . وعدم كفايتها لا يستلزم أنها من

(٥) هيرشمان «استراتيجية التنمية الاقتصادية» ص ١٧ ــ ترجمة د. حسين عمر ، دار النهضة العربية ، فرانسيس مورلابيه «صناعة الجوع» ص ١٦ ترجمة : أحمد احسان ، عالم المعرفة ــ الكويت .

(٦) ليس معنى هذا عدم وجود كتابات في تلك المسألة على الاطلاق . فلقد أثارها بعض الكتاب منهم محمد باقر الصدر ، عيسى عبده ، شوقي الفنجري ، حسين غانم ، وغيرهم لكن ما قدم حتى الآن أقل مما نطمح إليه ..

القلة بحيث وصلت الى حد الندرة . ان المفهوم اللغوى للندرة يدور حول السقوط من جوف الشيء أو من بين الاشياء ، ونوادر الكلام ما شذ وخرج من الجمهور ، ونادرة الزمان . وحيدة العصر . وقد أوضح لسان العرب معنى السقوط انه عدم الاحتساب لها وبها ، ويقال للرجل ندر اذا مات .(٧)

معنى ذلك أن ترجمة المضمون والمصطلح الغربي الى هذا المصطلح العربي ترجمة خاطئة لاكثر من اعتبار :

١ ـ لانهم لم يقصدوا هذا المقصد المتضمن في هذا المصطلح .

٢ ـ لان هذا المصطلح لا يفيد مانحن كعرب اقتصاديين نود قوله .

٣ ـ وهذا هو الأهم لأن في ذلك اساءة بالغة في حق الاسلام وفي حق الخالق عز وجل وفي حق نعمه علينا .

فهل ما لدينا من موارد وطاقات هي من القلة بحيث صارت ساقطة أو شاذة أو لا يلتفت اليها ، هل هناك انسان مسلم مهما تواضعت درجة إسلامه يقول بذلك ؟ اذا كان الغرب غير المسلم لم يقل بذلك من منطلق محض فأنى للعالم المسلم ـ ومعه العلم ومعه الاسلام ـ أن يقول هذا !!! لقد سمعنا مرارا وتكرارا قولة العلماء : (ان هذا نادر والنادر لا حكم له) فهل موارد الكون التي تمثل جانبا من نعم الله تعالى علينا ، ومن رزقه لنا هل هي لا قيمة لها ولا اعتبار ولا التفات ولا حكم ؟

اذن من حيث المبدأ يجب شرعا تغيير هذا المصطلح وحذفه من كتب الاقتصاد العربية . والاستعاضة عنه بمصطلح (القصور النسبي) مثلا . ومعنى ذلك ان يدور الحوار حول موقف الاقتصاد الاسلامي من القصور النسبي للموارد .

وللاجابة على ذلك هناك عدة اعتبارات أو أمور يجب أن نلاحظ :

---

(٧) ابن منظور «لسان العرب» ، الفيروز أبادي «القاموس المحيط» .

«أ» أن تجرى المقارنة في ضوء المفهوم الاسلامي للحاجة وليس في ضوء المفهوم الوضعي لها . حيث ان النتائج جد مختلفة . ففي ضوء المفهوم الوضعي للحاجة (مجرد الرغبة) يمكن القول ان الموارد قاصرة سواء على المستوى الكوني أو على المستويات الاقل نطاقا . ولم نجد آية قرآنية أو حديثا صحيحا يدل صراحة على أن للانسان في الدنيا كل مايشتهيه ويرغبه ، بل وجدنا الآيات تترى مؤكدة على توفر ذلك في الجنة فقط . قال تعالى : ﴿**ولكم فيها ماتشتهي أنفسكم ولكم فيها ما تدعون**﴾[٨] كذلك نرى مايفيد ذلك في قوله تعالى : ﴿**ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض**﴾[٩] وقد قال العلماء : (ان المال أقل من أن يوضع في حق وفي غير حق)[١٠] وقالوا : (كل سرف فبازائه حق مضيع)[١١] ومن السذاجة الفكرية أن يقال : هاهو قد اتفق الاقتصاد الاسلامي مع الاقتصاد الوضعي في مسألة القصور النسبي فلم اذن الجهد والعناء ؟ ان القضية ـ كما هو واضح لذى عينين أخطر من ذلك وأكبر ـ نحن نتناقش في قضية اعتبرت قضية الانسان الاولى في حياته وهي اشباع حاجاته حتى يتمكن من القيام بوظائفه ، فهل في الكون مايفي بهذا أم لا ؟ أما انحراف الموضوع الى مجرد رغبات وشهوات ونزوات بلا ضابط ولا قيد اللهم الا قيد اللذة والبهجة المجردة ، وهل هناك مايشبعها ام لا ؟ فهذا ما نربأ بأنفسنا عن طرحه ، ناهيك عن مناقشته ، وماكان أحرى بعلم الاقتصاد ألا ينحدر الى تلك الهوة . اذن ليكن حوارنا حول مدى كفاية الموارد لاشباع حاجات الانسان الحقيقية بمستويات الاشباع الثلاثة ، الضرورى والحاجي والكمالي .

«ب» الأمر الثاني الذي يجب ان يؤخذ في الحسبان ان العمل البشري بكل

(٨) سورة فصلت ، الآية رقم : ٣١ .

(٩) سورة الشورى . الآية رقم : ٢٧ .

(١٠) ، (١١) الماوردي ـ أدب الدنيا والدين ـ ص ١٨٧ ـ دار مكتبة الحياة . بيروت ١٩٨٦م .

ما يتضمنه من مشاق هو حقيقة كونية لا مراء فيها . فسنة الله تعالى في الدنيا تقوم على الأسباب . قال تعالى : ﴿**هو الذي جعل لكم الارض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور**﴾[١٢] وقال تعالى : ﴿**فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله**﴾[١٣] .

ولقد وردت في القرآن الكريم مادة الابتغاء من فضل الله اثنتي عشرة مرة . والابتغاء ليس مجرد الطلب أو العمل بل هو كما قال البقاعي رحمه الله الطلب بجد واجتهاد[١٤] .

ومعنى ذلك أن ما في الكون إن هو إلا موارد في مجمله وليس منتجات ، اللهم إلا في أمس الأشياء ضرورة للانسان مثل الهواء وأيضاً الماء ولذا إقتضت حكمة الله تعالى ورحمته بخلقه أن يكونا موجودين في حالة صالحة للاستفادة المباشرة[١٥] . وإذن فمن السذاجة بمكان تصور قيام الحياة في الدنيا دون بذل الجهد البشري المضني ، إن ذلك في الجنة فقط ، قال تعالى : ﴿**فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى**﴾[١٦] وفي آية أخرى : ﴿**قطوفها دانية**﴾[١٧] .

لكن هل يعني ذلك تواجد الندرة في الدنيا ؟ إن الاقتصاد الوضعي يربط الندرة بالجهد والمشقة لكن هذا الربط غير وارد في المنظور الاسلامي فالجهد مطلوب بغض النظر عن وفرة الموارد أو قصورها . هذا ومن التساؤلات الهامة هنا

(١٢) سورة الملك ، الآية : ١٥ .

(١٣) سورة الجمعة : الآية رقم ١٠ .

(١٤) نظم الدرر ص ٨٤ ج٣ ــ دار المعارف العثمانية ــ الهند .

(١٥) يقول الامام ابن العربي في تفسيره عن الماء : «هو أجل الأقوات ، وانما هان لعموم وجوده ، وإنما عمم الله وجوده بفضله لعظيم الحاجة إليه ، ومن شرفه على سائر الأطعمة أنه مهيأ مخلوق على صفة لا صنعة لأحد فيها أولا ولا آخرا» أحكام القرآن ج١ ص ٢٣٢ .

(١٦) سورة طه : الآيات ١١٧ ــ ١١٩ .

(١٧) سورة الحاقة : الآية ٢٣ .

هو : ما مدى وفرة الجهد والطاقة البشرية على اعتبار أنها تدخل ضمن وسائل الاشباع ؟ من الواضح أن قوة العمل لدى الانسان محددة بعناصر فطرية وأخرى مكتسبة ، فيما يتعلق بالأولى فإن الغالبية العظمى من الأفراد تتوفر لديهم تلك العناصر الفطرية على أن هذا لا يمنع عدم توفرها في بعض الحالات ومن ذلك حالة الانسان في مراحل حياته الأولى وكذلك الأخيرة .

لكن هذا محكوم بقانون أو سنة إلهية أخرى ضابطة لحياة البشر على الأرض وهي التعاون والتجمع . أما المحدودات المكتسبة فإن الحديث عنها يجيء مع الحديث عن الموارد المالية والمنتجات .

(جـ) والشيء الثالث الذي يجب أخذه في الحسبان هو السنة الالهية الحاكمة لحياة البشر المتمثلة في ضرورة التجمع والتعاون . ومعنى ذلك أن أى حكم على الموارد أو وسائل الاشباع لا يمكن أن يكون سليماً في غيبة الوعي الكامل بهذه السنة ومضامينها ومعنى ذلك بالتالي أنه لا يسوغ أن يقال أن الكثير من الأفراد غير مزودين بوسائل الاشباع الكافية ومن ثم فهناك مشكلة الندرة أو القصور في الوسائل . إن ذلك يمكن أن يقال لو كان البشر عبارة عن وحدات منعزلة مستقلة تماما كل وحدة تمثل فرداً ، ومجموع هذه الوحدات المستقلة تكوّن البشر . لكن هذا أبعد ما يكون عن مجرد الخيال . واذن فالمورد الصحيح لتلك المقولة يكون من خلال التجميع والتعاون . فهل لو حدث تعاون حقيقي ورشيد بين بني البشر على اختلاف تجمعاتهم يمكن أن يقال عندئذ أن وسائل الاشباع لديهم لا تكفيهم[١٨]

في ضوء هذه المحددات يمكن البدء في مناقشة مقولة ندرة الموارد من

(١٨) وما أروع قول الرازي عندما أشار إلى محاورة وهو بصدد تفسير قوله تعالى : ﴿**وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم**﴾ فيقول : «وأما قوله حاجات الانسان كثيرة ، فنقول مكاسبه كثيرة أيضا ، فإنه يكتسب بيده كالخياط والنساج وبرجله كالساعي وغيره ، وبعينه كالناطور ، وبلسانه كالحادي والمنادي وبفهمه كالمهندس والتاجر وبعلمه كالطبيب والفقيه ، وبقوة جسمه كالعتال والحمال» ٢٥ ص ٧٨ التفسير الكبير ـــ دار الكتب العلمية .

منظور اسلامي . ولعل أفضل وسيلة لتناول هذا الموضوع هو تحديد النطاق أو المستوى . ونعني بذلك الرقعة المكانية التي تجري دراستنا في إطارها . ونرى أن خير تقسيم لذلك من حيث كفايته بالغرض هو (المستوى الكوني) ، أو (المستوى العالمي) و(المستوى الأقل نطاقا) والذي يبدأ من الفرد وينتهي بالأقاليم أو القارات ، المهم أنه لا يدخل كل الرقعة الأرضية ببحارها وهوائها في الحسبان بل جزءا منها فقط صغر هذا الجزء أو كبر .

٢/٣/٢ ـ وسائل الاشباع على المستوى الكوني :

والبحث يتناولها من حيث الأصل أو كما خلقها الله تعالى ، ومن حيث الواقع الحالي لها بعد أن عاش فيها الانسان وعمل وعبث وأفسد .

ـــ من حيث الأصل : هل من المتصور أن يخلق الله تعالى البشر ويسكنهم الأرض دون أن يخلق لهم فيها من وسائل الإشباع أو الموارد القدر الذي يفي بحاجاتهم الأصلية التي تتطلبها حياتهم وقيامهم بوظائفهم ؟ ان تصور ذلك يتناقض تماما مع مبدأ الربوبية . ومن ثم فهو مرفوض من أول وهلة . فإذا جئنا إلى القرآن الكريم نستجلي منه هذه الحقيقة نجد الآيات تلو الآيات تبرهن على ذلك . ومنها قوله تعالى : ﴿**وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها**﴾[١٩] . هذه الآية قاطعة الدلالة في أن كل من وما يدب على الأرض ، وليس فقط الانسان بل كل الكائنات الحية بأممها موجود لها رزقها . أى أن هناك في الأرض وعلى ظهرها من الموارد ووسائل الاشباع التي لا يستطيع الانسان أو الكائن الحي إيجادها هناك القدر الذي لا يعجز قليلا أو كثيرا عن حاجات تلك الكائنات الحية . مع اختلاف وتنوع حاجاتها بتنوع أجناسها وأماكنها وأزمنتها . ومن ثم نجد الكثرة من الآيات الكريمة تتبع الخلق بالرزق .

(١٩) سورة هود ، الآية : ٦ .

نجيء لآية كريمة أخرى ذات الدلالة الصريحة البالغة . يقول تعالى : ﴿**وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين**﴾[٢٠] نقف مع هذه الآية الكريمة وقفة متأنية محاولين التعرف على بعض جوانبها الأساسية .

بداءة نحن أمام الأرض كلها وليس أمام بقعة منها . وثانيا تخبر الآية الكريمة أن المولى عز وجل قد بارك في الأرض أى أودع فيها البركة . وللعلم ، فإن مادة البركة قد وردت في القرآن الكريم فيما أحصيناه احدى وثلاثين مرة منها ١٣ مرة تتعلق بالأرض أو جزء منها ومنها ٩ مرات تتعلق بالخالق عز وجل ومنها ٤ مرات تتعلق ببعض رسل الله وذرياتهم . ومنها ٤ مرات تتعلق بالقرآن الكريم ومنها مرة واحدة تتعلق بالماء .

ما هي البركة ؟ قال علماء التفسير : أن البركة تتضمن معنيين : النمو والزيادة ، والثبات والدوام[٢١] . ومعنى ذلك أن ما في الأرض وما عليها من موارد وخيرات هي نامية وثابتة ودائمة .

ويقول الإمام الراغب رحمه الله في مفرداته : (البركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء . قال تعالى : ﴿**لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض**﴾ **وسمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة ... ولما كان الخير الإلهي يصدر من حيث لا يحس وعلى وجه لا يحصى ولا يحصر قيل لكل ما يشاهد منه زيادة غير محسوسة هو مبارك وفيه بركة**)[٢٢] . وقال الطبري (جعلها دائمة الخير لأهلها)[٢٣] . وقال الزمخشري (أكثر خيرها وأنماه)[٢٤] .

---

(٢٠) سورة فصلت ، الآية رقم : ١٠ .

(٢١) الرازي ، التفسير الكبير ج٧ ص ٦٣ .

(٢٢) المفردات . ص ٤٤ مرجع سابق .

(٢٣) جامع البيان ص ٦٢ ج ٢٤ ، دار المعرفة ــ بيروت .

(٢٤) الكشاف . ص ٤٤٤ ج ٣ نشر مكتبة الحلبي .

﴿**وقدر فيها أقواتها**﴾ التقدير مأخوذ من مادة قدر ، والمعنى اللغوي لتلك الكلمة ومشتقاتها يجمع بين مضامين عديدة ترجع في مجملها إلى القوة والحكمة والعلم الواسع والموافقة والقياس ومعنى ذلك كما يقول البقاعي : (جعلها مع البركة على مقدار لا تتعداه ، ومنهاج بديع دبره في الأزل وارتضاه وقدره فأمضاه ، ومن ذلك أن خص بعض البلاد بشيء لا يجود في غيرها لتتظم عمارة الأرض كلها باحتياج بعضهم إلى بعض ، فكان جميع ما تقدم إبداعها وايداعها ما ذكر من متاعها ، دفعة واحدة لا ينقص عن حاجة المحتاجين أصلا ، وإنما ينقص توصيلهم أو توصل بعضهم إليه فلا يجد حينئذ ما يكفيه ، وفي الأرض أضعاف أضعاف كفايته)[٢٥] . وقال علماء التفسير أن المقصود بالأقوات كل ما يصلح لاشباع حاجاتهم المختلفة وليس فقط قاصرا على القوت وإنما هو من باب التنبيه على الأهم ، ولعل في ذلك رد بالغ على من يصرخون اليوم بأن الأرض عجزت عن إطعام سكانها . وقد أشار الطبري إلى ما في جمع الأقوات من مغزى ومضمون ، فكل ما يحتاج إليه خضع للتقدير الدقيق ، وليس فقط بعض الوسائل[٢٦] .

ومعنى ذلك أن الموارد الطبيعية على مستوى الأرض هي من جهة تحمل خاصية النمو والتجدد والثبات والدوام ، وهي من جهة أخرى خضعت لتقدير دقيق قدره من يملك القدرة الكاملة والحكمة البالغة والعلم المحيط .

وقوله تعالى : ﴿**سواء للسائلين**﴾ قد فهمه المفسرون على أوجه : منها ماقاله صاحب الكشاف : (متعلق بقدره ، أى قدر فيها الأقوات لأجل الطالبين لها المحتاجين إليها من المقتاتين) .[٢٧] .

وقال الطبري : (على قدر مسائلهم وحاجاتهم ومصلحتهم)[٢٨] .

وهكذا نجد هذه الآية بإجماع المفسرين تثبت نمو ودوام كل ما يحتاجه

(٢٥) نظم الدرر . ص ١٥٠ ج ١٧ مرجع سابق (٢٧) الكشاف ص ٤٤٤ ج ٣ مرجع سابق .
(٢٦) جامع البيان . ص ٦٢ ج ٢٤ مرجع سابق (٢٨) جامع البيان ص ٦٢ ج ٢٤ مرجع سابق .

الانسان في الأرض . إذن قضية عجز الموارد الطبيعية وبالذات على المستوى الكوني من حيث الأصل غير واردة .

وفي سورة أخرى نجد القرآن الكريم يعدد للانسان الكثير من الكائنات التي سخرها لمصلحته ثم يعقب بقوله تعالى : ﴿**وآتاكم من كل ما سألتموه**﴾ قال الرازي : (ما احتجتم إليه ولم تصلح أحوالكم ومعايشكم إلا به ، فكأنكم سألتموه أو طلبتموه بلسان الحال)[٢٩] ونحب أن نؤكد هنا على أن تلك الموارد لا تقتصر فحسب على الموارد الطبيعية بمفهومها الاقتصادي ، بل تتعداها إلى كل شيء يحتاجه الانسان ولا يمكنه إيجاده ومعنى ذلك شمولها للجوانب الفطرية لدى الانسان من عقل وجسم وكل ما قد زود به ليتمكن من الاستفادة من تلك الأرض . وإلا فما قيمة خلق تلك الكثرة الكاثرة من موارد الأرض إذا لم يكن الانسان مزوداً بالقدرات والآلات التي يستطيع بها أن يستفيد من تلك الأرض بقدر ما يشبع حاجته ويحقق مصلحته ؟؟ وكيف تناط به مهام الخلافة إلا إذا كان قادراً عليها ؟؟ هذا عن جانب من عناصر الانتاج وهو ما يرجع إلى الإنسان في نشأته ووجوده سواء كان ماليا أو كان بشرياً . أما عن الجانب الثاني وهو ما يرجع إلى الإنسان مثل رأس المال وبعض محددات عنصر العمل فهذا في الحقيقة ليس موردا أصيلا بل هو منتج إنساني كما يعترف بذلك علم الاقتصاد الوضعي ، ومن ثم فإذا كان فيه قصور فتلك قضية الانسان وهو المدان فيها والمسؤول عنها .

ولكن هل يفيد نفي القصور أو العجز إثبات الوفرة أو الكفاية ؟ لا يخفى مغايرة مضمون الكفاية لمضمون الوفرة ، إذ الأول يتضمن أو يعني كون الشيء على قدر الشيء بلا زيادة ولا نقصان ، بينما الوفرة تعني زيادة المعروض عن الطلب .

---

(٢٩) التفسير الكبير ص ١٢٩ ج ١٩ مرجع سابق ، وقال صاحب نظم الدرر : والسؤال طلب ما تسد به الحاجة وتقع به الكفاية» ج ١ ص ٤١٦ مرجع سابق .

من تتبع ما طرح حتى الآن من كتاب الاقتصاد الاسلامي حيال هذا الموضوع نجد اتجاها يؤيد القول بالوفرة واتجاها يؤيد القول بالكفاية أو التوازن . لكن في رأى أنه من الصعب الجزم بقول بعينه في المجال الاقتصادى حيث لا نجد نصا صريحا يدل على هذا أو على ذاك . بل ان دلالة النصوص على ما يؤيد كل اتجاه ليست صريحة قاطعة ، فعلى سبيل المثال من ذهب الى القول بالكفاية أو التوازن تمسك بمؤيدات عقلية ونقلية ، والأهم هنا مناقشة النقلية فهي الأصل . ومنها قوله تعالى : ﴿**والأرض مددناها والقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون**﴾[٣٠] . فقد تمسك بكلمة موزون ومنها اشتق التوازن ، لكن دلالة الآية على هذا المضمون الاقتصادى ليست صريحة ولا قاطعة فلعلماء التفسير فيها مواقف ، يقول الطبرى : موزون : مقدر بقدر ومحد معلوم .[٣١] ويقول القرطبي : موزون : مقدر معلوم ، لأن الوزن يعرف به مقدار الشيء .[٣٢] وقال النيسابورى : قال ابن عباس على قدر الكفاية .[٣٣] وقال الزمخشرى : موزون : وزن بميزان الحكمة وقدر بمقدار تقتضيه ، لا يصلح فيه زيادة ولا نقصان .[٣٤] وقد ذكر الرازى فيه اربعة أوجه منها مايفيد أنه بقدر الحاجة (الكفاية)[٣٥] وهكذا نرى عدم الدلالة الصريحة على التوازن ، لكن قد يؤيده قول العلماء : المال أقل من أن يوضع في حق وفي غير حق . وكذلك قد يتقوى بما قد يفهم من قوله تعالى : ﴿**ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض ... الآية**﴾ حيث أن البسطة للجميع أو لكل فرد تؤدى الى الطغيان . ومع ذلك فهناك نصوص قد تكون دلالاتها معارضة . ومنها : ﴿**ولو أن**

(٣٠) سورة الحجر . الآية رقم : ١٩ .
(٣١) جامع البيان . ص ١٢ ج ١٣ مرجع سابق .
(٣٢) الجامع لأحكام القرآن ص ١٣ ج ١٠ دار الكتاب العربي .
(٣٣) هامش جامع البيان ص ١٤ ج ١٤ مرجع سابق .
(٣٤) الكشاف . ص ٢٨ ج ٣ .
(٣٥) التفسير الكبير — ص ١٧١ ج ١٩ .

أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾[٣٦] **﴿وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها﴾**[٣٧] وهناك عبارات كثيرة منثورة للعلماء يفهم منها أن خيرات الله ونعمه على الانسان فوق حاجة الانسان .

على أية حال هذه مواقف متنوعة ، ولكل وجهة والذي يهمنا التركيز عليه هنا أنه باتفاق الجميع لا يوجد عجز أو قصور نسبي في الموارد الاصلية أو الالهية بالنسبة للعالم البشري ككل . هذا من حيث الأصل ، لكن من حيث الواقع في زمن معين . ويعد معايشة الانسان وسلوكه في الارض . هل يظل الموقف كما هو ، لا عجز ولا قصور في الموارد عن حاجات الانسان . حتى في ظل عبثه وافساده وتبديده للكثير من تلك الموارد ؟ أم ان الموقف يختلف ويمكن أن يحدث العجز والقصور ؟ من الناحية الاقتصادية الوضعية ظهرت حديثا أفكار تتناول هذه المسألة من بعض جوانبها . ومن أهم هذه الافكار ماتضمنه كتاب (حدود النمو) حيث ذهب الى ان الكثير من موارد الارض نضب أو كاد . وقد أرجع ذلك الى عوامل عدة منها ماهو مباشر في ادانة سلوك الانسان الانتاجى والاستهلاكي . وظهرت مؤلفات مؤيدة ومعارضة بدرجة أو بأخرى ومن ذلك النمو صفر «الخروج من عصر التبذير» «البشرية في مفترق الطرق» «كارثة أم مجتمع جديد ؟» الخ .

ومهما يكن من أمر ، ومهما يكن الموقف حيال ما في تلك الكتب أو غيرها فمما لا شك فيه ان سلوك الانسان قد دمر الكثير من الموارد وأتلفها ، أى أنه يعمل جاهدا على تحويل الموارد من كفاية أو وفرة الى عجز أو ندرة ، مما جعل بعض الاقتصاديين الغربيين يصف السلوك الاستهلاكى في الغرب بأنه سلوك اجرامى .

---

(٣٦) سورة الأعراف . الآية رقم ٩٦ .

(٣٧) سورة إبراهيم الآية رقم : ٣٤ .

على أية حال فان محل اهتمامنا حاليا هو وجهة النظر الاسلامية .

هناك الكثير من النصوص التي تفيد حدوث المجاعات واهلاك الموارد نتيجة لسلوك الانسان ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون**﴾[٣٨] ، ﴿**ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ونقص من الثمرات لعلهم يذكرون**﴾[٣٩] ﴿**والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي خبث لا يخرج الا نكدا**﴾[٤٠] وقول الرسول الكريم : (**ما تلف مال في بر أو بحر الا بحبس الزكاة**)[٤١] .

يضاف الى ذلك وجود الكثير من الآيات الكريمة التي تنهي عن الفساد في الارض وتحذر من أن مغبة ذلك هو فساد الارض نفسها بعد صلاحها . ومن تلك قوله تعالى : ﴿**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدى الناس ليذيقهم بعض الذى عملوا لعلهم يرجعون**﴾[٤٢] .

وفي معنى هذه الآية الكريمة يقول الامام البقاعي : (ظهر الفساد أى النقص في جميع ماينفع الخلق في البر بالقحط والخوف ونحوهما . والبحر بالغرق وقلة الفوائد من الصيد ونحوه من كل ماكان يحصل منه من قبل . بما كسبت أيدى الناس ، أى ماعملت من الشر عقوبة لهم على فعلهم) .[٤٣]

نخلص من ذلك الى القول بأن الموارد على المستوى الكوني لا تعجز عن اشباع حاجات البشر شريطة أن يلتزموا حيالها منهج الرشد والصلاح والا فهناك العجز والقصور الذى يرجع الى الانسان نفسه .

(٣٨) سورة النحل ، الآية رقم ١٢ .
(٣٩) سورة الأعراف ــ الآية رقم : ١٣ .
(٤٠) سورة الأعراف ــ الآية رقم : ٥٨ .
(٤١) المناوى ــ فيض القدير ص ٤٣٧ ج ٥ .
(٤٢) سورة الروم ــ الآية رقم : ٤١ .
(٤٣) نظم الدرر ص ١٠٤ ج ١٥ مرجع سابق .

٣/٣/٢ ـ وسائل الاشباع على المستوى الاقل من المستوى الكوني :

على أى نطاق كان أقل من النطاق الكوني أو العالمي قل هذا النطاق أو كبر ، وسواء تمثل في الفرد أو العائلة أو البلدة أو الدولة أو الاقليم أو القارة أو بعض القارات . على أى مستوى كان هذا النطاق . فان الموارد أو وسائل الاشباع من المنظور الاسلامي ليست بالضرورة كافية لاشباع الاحتياجات حتى على مستوى الاحتياجات الحقيقية . بل الوضع العادى والقاعدة العامة أنها في مجملها غير كافية . فعادة ما نجد قصورا في واحدة أو اكثر من عناصر الانتاج «وسائل الاشباع» وفي الوقت نفسه من الممكن بل والمعتاد أن نجد وفرة أو على الاقل كفاية في بعضها الآخر . وهكذا ينتج كقاعدة عامة عجز وفائض على المستويات النطاقية الاقل من المستوى العالمي .

لكننا لو جمعنا تلك المستويات وجمعنا مافيها من عجز وما فيها من فائض فانه ينتج لدينا المستوى العالمي وفيه نجد النتائج هي نفس ماتوصلنا اليه في الفترة السابقة ، بمعنى ان الفائض يجبر العجز وقد لا يفيض أو يفيض ، الأمر متسع .

وهنا تظهر أهمية ماسبق أن أشرنا الى ضرورة دخوله في الحسبان عند التعرف على ما اذا كانت الموارد نادرة أم لا . وهو ضرورة التعاون البشرى ، والتعاون البشرى هو ضرورة كونية ، فاما أن يحققها الانسان فتتحول الى حقيقة واقعية وفيها لا يشعر بمشكلة عجز الموارد ، واما ألا يحققها الانسان وهنا يعيش مشكلة العجز أو الندرة . لكن المسؤول عنها هو الانسان وليست الموارد في حد ذاتها . في القرآن الكريم نجد المؤصلات العديدة والصريحة لهذه المقولة ، ومنها قوله تعالى : ﴿**ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الارض**﴾ قال الزمخشرى : (لو أغناهم جميعا لبغوا ولو أفقرهم جميعا لهلكوا ولكن يقدر لهم ماهو أصلح لهم وأقرب الى جمع شملهم فيفقر ويغنى)[٤٤] ويصدق هذا

(٤٤) الكشاف . ج ٣ ٤٦٩ مرجع سابق .

على اى مستوى كان أقل من المستوى العالمي . فيه جانب الوفرة وهي تعكس الغنى وفيه جانب العجز وهو يعكس الفقر . وقال القرطبي : (قيل لو جعلناهم سواء في المال لما انقاد بعضهم لبعض ولتعطلت الصنائع)[٤٥] .

ومن الآيات الكثيرة الدالة على ذلك ما هنالك من آيات تحتوى على بحار وفلك وابتغاء من فضل الله . فغالبا ماتقترن الفلك بالبحر ومعهما الابتغاء من فضل الله . ومعنى ذلك ان الاقاليم أو البلدان أو القارات تحتاج بعضها الى بعض . قال القرطبي في تفسيره لقوله تعالى : ﴿**وقدر فيها أقواتها**﴾ (جعل في كل بلدة من التجارات والاشجار والمنافع ما لم يجعله في الاخرى ليعيش بعضهم من بعض بالتجارة والاسفار من بلدة لاخرى) .[٤٦]

وهنا يرد تساؤل : هل هناك ضمان لعدم عجز الطرق ووسائل المواصلات ، ومن ثم تعيش الندرة وتستمر دون امكانية التغلب عليها ؟ واجابة عن ذلك نقول : ان المحددات التي تحدد الطرق ووسائل الانتقال منها مايرجع الى الانسان ومنها ما يرجع الى الله عز وجل ، والكل في النهاية راجع الى الله تعالى . فأما ما لا دخل للانسان في ايجاده فانه غير قاصر عن حاجة الانسان للانتقال ، فالهواء مسخر للانسان ، والبحر هو الآخر مسخر له ، والارض بجملتها مسخرة له ولمزيد العناية الالهية بتوفير امكانات الربط الكامل بين اقاليم الدنيا نجد القرآن الكريم يصرح كثيرا بخلق العديد من السبل والمسالك الصالحة للانتقال عليها ، وليس هذا فقط بل قد أوجد من العلامات والدلائل ما لا يجعل الانسان يضل أو يتيه .

يقول تعالى : ﴿**وألقى في الارض رواسي أن تميد بكم وأنهارا وسبلا**

(٤٥) الجامع لأحكام القرآن ج ١٦ ص ٢٧ .

(٤٦) نفس المصدر السابق ج ١٠ ص ٣٤٢ وقارن بما قاله الهمداني في كتابه البلدان ــ طبعة ليدن ص ٢٥١ .

لعلكم تهتدون . وعلامات وبالنجم هم يهتدون﴾[٤٧] . ويقول جل شأنه : ﴿**وجعلنا فيها فجاجا سبلا لعلهم يهتدون﴾**[٤٨] ويقول تعالى : ﴿**لتسلكوا منها سبلا فجاجا﴾**[٤٩] إلى غير ذلك من الآيات التي ترشد وتؤكد على خلق الله تعالى العديد من الطرق والمسالك التي يحتاج إليها الانسان في تحصيل حاجاته .

أما المحددات الراجعة للانسان من جهد وعمل وصناعة وخبرة ومهارة فإن الجانب الالهي فيها قائم ووفير ، فإذا لم تقم الاتصالات على غير الوجه الكافي فالانسان هو المسؤول وليست الموارد التي تخرج عن نطاق قدراته .

يبقى أمامنا فيما يتعلق بالموارد الاشارة الصريحة إلى رأس المال وإلى الوقت ففيما يتعلق بعنصر رأس المال فإن محدداته بعضها يرجع إلى الموارد الطبيعية ـــ وقد سبق الحديث عنها ـــ وبعضها يرجع إلى القدرات والمهارات والجانب الفطري فيها كاف ، ثم ممارسة النشاط وبذل الجهد ، وهذه هي مسؤولية الإنسان .

ومعنى ذلك أن مشكلة انتاج رأس المال هي نفسها مشكلة إنتاج أي سلعة أو خدمة وهي ترجع أولا وأخيراً إلى محددات من صنع الانسان نفسه وداخلة تحت قدراته . هذا ، ومن فضل الله تعالى على الانسان أن حفظ له الرصيد المعرفي على مر العصور ، بحيث لا يبدأ كل جيل من فراغ بل يستفيد من كل من سبقه . وفي ذلك توفير للكثير من الزمن ومن الجهد والمشقة الفكرية والجسمية .[٥٠]

وفيما يتعلق بعنصر الوقت والزمن فإنه رغم عدم دخوله كعنصر إنتاجي بشكل

---

(٤٧) سورة النحل : الآية : ١٥ ، ١٦ .

(٤٨) سورة الأنبياء الآية رقم : ٣١ .

(٤٩) سورة نوح ، الآية رقم : ٢٠ .

(٥٠) أشار إلى ذلك بوضوح كامل الامام الغزالي رحمه الله في إحياء علوم الدين ص ١١٩ ج٤ .

صريح ومباشر إلا أن أية عملية إنتاجية لا تتم إلا من خلاله ، وكثيرا ما نسمع أن الوقت محدود أو نادر ، أو أقل من أن يشبع للانسان رغباته .

لكن الشيء الذي لم يول عناية تذكر في هذا المجال هو هذا التساؤل : لأى شيء لا يتسع الوقت ؟ هل لتحقيق رغبات ولذات وشهوات الانسان ؟ إن كان لذلك فهذا صحيح ، أم لانجاز حاجات الانسان الحقيقية ؟ إن كان لذلك فنحن لا نرى عجزا في الوقت . وتلك بدهية طالما سلمنا بالمفهوم الاسلامي للحاجة وعلمنا بأن الزمن هو صنعة إلهية لا دخل للانسان في إيجادها . والمشكلة الزمنية تتمثل حقيقة في عجلة الانسان ورغبته فيها ﴿(٥١)﴾ كما تتمثل في عدم الفصل الواضح بين ما هو حاجة وما هو مجرد رغبة .

لقد علم الاسلام الانسان أن الله تعالى خلق الكون في ستة أيام وكان بقدرته أن يخلقه في أقل من اللحظة ، كما أن الاسلام لم يكلفنا الآن بعبادة مستقبلية . ومعنى ذلك توسيع الوقت وعدم استهلاكه حتى في الأعمال الشرعية التي لم يحن وقتها بعد . مشكلة الانسان أنه يريد أن يعمل كل شيء الآن حتى ما يرغبه مستقبلا . كما أنه يجهد فكره ويبدد وقته بكل ما هو في المستقبل كما لو كان حاضراً أنه يعمل أشياء مستقبلية ويؤخر أعمالا فيصبح الوقت المتاح مسؤولا عن ضياع وقت مضى وعن وقت لم يحن بعد . ومعنى ذلك أنه يمارس عملية تدمير متعمد للزمن وسوء استخدام له . ومع ذلك فإن المتاح من الوقت أمام الانسان ليس هو الحاضر فقط بل هو الحاضر وكل الماضي ، فالانسان اليوم يستفيد خلال هذا اليوم من أعمال وجهود جسمية وفكرية ومنتجات مختلفة لم تنجز اليوم بل انجزت من قبل .

يضاف إلى ذلك كله ما هنالك من تدمير وإضاعة للشطر الغالب من الزمن فكم هنالك من أزمنة ضاعت بسبب أو بآخر . ومن منا وزع وقته على حاجاته

(٥١) سورة الاسراء . الآية رقم : ١١ .

المختلفة بطريقة رشيدة ثم شعر بعد ذلك بمشكلة ندرة الوقت . هذا ، ومن فضل الله تعالى على المسلم أن يبارك له في وقته وعمره من خلال ما يقوم به من أعمال الطاعة .

في كتابه المثير (البشرية في مفترق الطرق) يقول ميزاروفيك : إننا كنا نحرق في ثانية واحدة ولأسباب تافهة في أغلب الأحيان موارد نفطية أخذت من الطبيعة ملايين السنين في إنتاجها[٥٢] . وفي عبارة أخرى له : «إن الحقيقة الثابتة أنه في المناطق المصنعة في العالم قد بلغ استهلاك المواد مدى بعيداً في إضاعة الموارد بما ينم عن الانحراف عن جادة الصواب»[٥٣] .

نتائـــج :

من هذا التحليل السريع لمبحث وسائل الاشباع نجدنا قد توصلنا إلى بعض النتائج ذات الأهمية يمكن إجمالها فيما يلي :

لقد رأينا أن استخدام مصطلح الندرة أمر خاطىء ، وأن المصطلح الذي يمكن الحوار مع الاقتصاد الوضعي بشأنه هو مصطلح القصور النسبي للموارد وقد رأينا أن الطرح الاجمالي للقضية غير مفيد وغير صحيح فلابد من التحليل وتتبع مختلف عناصر الموارد إذ هي ليست من طبيعة واحدة ، كما أن نطاق البحث يجب أن يحدد مكانا وزمانا لقد بدأت القضية وضعيا على المستوى الوطني ثم صعدت إلى المستوى الكوني على يد القس مالتس ، ثم ها هي اليوم تطل بشكل أكثر عمقا وإثارة حيث الحدود الطبيعية للنمو والتحدث عن الموارد على مستوى الأرض الواحدة والكوكب الواحد . والملاحظ أنه في عصرنا هذا ، بل ومن قبله لا نجد الحدود الفاصلة في الكثير من الحالات بين التحليل على

(٥٢) ، (٥٣) ميزاروفيك «البشرية في مفترق الطرق» تعريب د. حسن عمر وآخر ص ١٤٠ ، ١٤٥ .

قارن : B. Ward, «Only One Earth» W-W-Norton, New Yourk: 1972, PP. 78-114.

المستوى الكوني وعلى المستويات الأقل فهناك الارتباط العضوي خاصة من حيث ما يجري في العالم المتقدم وشدة آثاره السلبية على وضعية العالم المتخلف[٥٤] . وقد تبين لنا أن الموارد على المستوى العالمي من حيث الأصل ليست بعاجزة أما من الناحية الواقعية فلا نجد إجابة قاطعة بالعجز أو عدمه ، وبغرض حدوث عجز ، فإن المسؤول عن ذلك هو الانسان . وعلى أى مستوى كان فإنه للحكم على الموارد يجب أن يجري مسح شامل مفصل لها وتخطيط رشيد لاستخدامها وتخصيصها في ضوء التحديد للحاجات البشرية المفصولة تماما عن مجرد الرغبات والنزوات مع قيام عدالة للتوزيع على مستوى كل الأموال إذا ماتم ذلك فإنه يمكن الحكم السليم على الموارد بالعجز ، أو بالكفاية أو بالوفرة والملاحظ أن ذلك لم يحدث على أى مستوى بعد . ويجب أن نعي نقطة هامة : هي أن الاقتصاد الاسلامي لا يصل به الخيال إلى حد القول أو التنبؤ بزوال مشكلة العجز النسبي بكافة صورها من دنيا الناس ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن القول بعدم وجود العجز النسبي في الكثير من الموارد لا يعني التفريط فيها ، تماما كما أن القول بندرتها لا يعني بمفرده ضمان حسن استخدامها كما يزعم الاقتصاد الوضعي . إن المسألة في تحليلها الأخير ترجع إلى التصرف البشري وضوابطه . وقديما صاغها عمر رضي الله عنه قاعدة مطردة وقانونا ساريا (لا يقبل شيء مع الصلاح ولا يبقى شيء مع الفساد)[٥٥] .

ولعل النتيجة الهامة التي نخرج بها هي أن المشكلة الاقتصادية موجودة وقائمة لكن الخلاف في تشخيصها وفي المسؤول عنها ومن ثم في كيفية مواجهتها . إن الاقتصاد الوضعي قد أخرج المشكلة عن نطاق قدرة الانسان بتركيزه على القول بندرة الموارد ، بينما الاقتصاد الاسلامي قد وضع المشكلة

(٥٤) موريس غورونيه : «العالم الثالث ثلاث أرباع العالم» ففيه تحليل مفصل لهذه المسألة .
(٥٥) ابن الجوزي — تاريخ عمر — ص ١٩٣ — المرجع السابق .

كلها في يد الانسان بتركيزه على الانسان نفسه .

وهكذا نجد أن الاقتصاد الوضعي قد ضرب صفحا عن أهم محدد ومكون من مكونات ما اسماه بالمشكلة الاقتصادية وهو حاجات الانسان وادعائه بعدم محدوديتها ثم انصرف إلى الموارد ليستخدمها بما يحقق أو يشبع للانسان أكبر قدر ممكن من حاجاته . بينما نجد الاقتصاد الاسلامي يمسك بهذا المحدد البشري في القضية . فيذهب إلى أن حاجات الانسان وإن تعددت وتطورت إلا أنه يجب أن يظل لها إطارها الموضوعي . كما يذهب إلى أن الموارد كافية لاشباع حاجات الانسان الحقيقية شريطة أن يبذل الجهد الكافي وأن يحقق العدل في معاملاته مع بني جنسه ومع الأرض وما فيها وما عليها . وإذن فالمشكلة في نظره تكمن في كيفية تحويل الموارد إلى سلع وخدمات ثم توزيع السلع والخدمات بين الأفراد بأكبر قدر ممكن من العدالة . أو بعبارة أخرى تكمن في كيفية اكتساب الأحوال وكيفية انفاقها[٥٦]

---

(٥٦) د. رفيق المصري ، أصول الاقتصاد الاسلامي ، دار القلم ، دمشق ١٩٨٩ ص ١٤ — ١٥ .

المبحث الثالث
سبل المعالجة

سـبل المعالجـة

في المبحثين السابقين تناولنا موقف كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي من ركني المشكلة الاقتصادية ، الحاجات ووسائل الاشباع .

وخلصنا إلى أنه من الضروري للانسان أن تستخدم الموارد في إشباع الحاجات ، وأن ذلك في حد ذاته يعتبر تحديا حقيقيا أمام الانسان . مما يعني أنه أمام مشكلة ، أي قضية تحتاج لبذل أقصى جهد في مواجهتها . وهذا هو حد القاسم المشترك الذي يجمع بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي . لكن ما بعد ذلك من مواقف لا نجدها متفقة في غالبية جوانبها إن لم يكن في جميعها ، فتشخيص المشكلة من منظور وضعي يغاير تشخيصها من منظور إسلامي ، ومن ثم فطرق مواجهتها مختلفة ، وفعالياتها مختلفة ، والآثار النظرية مختلفة .

وفي هذا المبحث نعرض عرضا كليا لطرق العلاج مع مناقشتها لمعرفة مدى فاعليتها .

١/٣ الطريق الوضعـي :

بوجه عام جاء منطلقه على أساس التركيز على الموارد . وكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل الذي يحقق أقصى اشباع ممكن ، وكذلك تخصيصها التخصيص الرشيد . ومن ثم يمكن للانسان أن يشبع أكبر قدر ممكن من حاجاته ورغباته . وغير خاف كيف انقسم الاقتصاد الوضعي إلي جناحين في مرئيات تجاه الأسلوب والنظام الذي يحقق ذلك بأعلى كفاية ممكنة . حيث ذهب الاقتصاد الرأسمالي إلى اعتماد الملكية الخاصة وجهاز السوق وحافز الربح ووضعية المنافسة واعتبار الفرد هو المحور الذي تدور حوله الأنشطة الأقتصادية . وذهب الاقتصاد الاشتراكي إلى اعتماد أدوات وتنظيمات معاكسة من تخطيط وملكية عامة ، ومحورية الجماعة . وبالطبع فإن الأدوات

المستخدمة تبلورت أساسا في جهاز السوق في الرأسمالية حتى ليقال اقتصاديات السوق ، وجهاز التخطيط في الاشتراكية حتى ليقال اقتصاديات التخطيط ، وليس هنا مجال التناول المفصل لطبيعة تلك الأدوات وحركيتها ، ولكن الذي لا جدال حوله أن لكل منهما ميزات في مواجهة الأخرى ، كما أن لكل منهما عيوب . وفي مجال المقارنة بين الأداتين نجد الأدب الاقتصادي الوضعي ثريا إلى حد كبير بما لا يدعونا إلى إعادة تناوله هنا .

٢/٣ ـ وفي مناقشتنا لما قدمه الاقتصاد الوضعي من علاج وتبيان مدى فعاليته لن نكرر ما هو شائع ومعروف في الكتب الجامعية من أبراز مثالب السوق وكذلك مثالب التخطيط ، إذ أن المناقشة في هذا النطاق جد محدودة الفائدة لكن مناقشتنا تتركز حول بعض الجوانب الأخرى وخاصة ما أسفرت عنه التجارب والتطبيقات . إن ذلك أصدق أنباء من مجرد المحاورة النظرية الفكرية ، التي تحمل من السفسطة أكثر مما تحمل من الحقيقة والفائدة .

لقد قام الاقتصاد الوضعي من أجل مواجهة وعلاج هذه المشكلة ، وقد مضى على قيامه عشرات . بل مئات السنين ، فماذا حقق ؟ هل قضى على المشكلة أو على الأقل كمشها وضيق من نطاقها وآثارها ؟ أم أن المشكلة هي هي ؟ أم أن الحال إزداد سوءا ؟ وسوف نعتمد هنا في الكثير الغالب على نتائج دراسات وأبحاث قام بها نفر من علماء الأقتصاد الوضعي .

١/٢/٣ نعود فنؤكد على أن الخطأ القاتل كان انطلاق الأقتصاد الوضعي من زعم اعتبره مسلمة وهي عدم محدودية الحاجات ، وأن الحاجة هي مجرد رغبة ، فكل ما هو مرغوب يعمل على إشباعه . وأن سعادة المرء تتمثل في إشباعه لأكبر قدر ممكن من رغباته ، أي أنها دالة متزايدة في حجم الرغبات المشبعة[١] .

---

(١) جون راندال ، مرجع سابق ، جـ١ ص ٥١٨ .

لقد ذهب الاقتصاد الوضعي إلى أن مالديه من أدوات قادرة وفعالة في حسن تخصيص الموارد بحيث تتجه إلى الأهم فالأهم من احتياجات الانسان . والتساؤل هنا متشعب تماما لكنا نكتفي منه بشعبة واحدة وهي : كيف يتسق هذا مع المبدأ الذي اعتنقه من أن الحاجة لا يعتد بها مهما كانت درجة إلحاحها طالما أنها لم تدعم بالمقدرة الشرائية ؟ وفي غفوة منه رأيناه يصرح بالتفرقة بين الحاجة التي راح يتشدق بإشباعها وبين الطلب الذي لا يخجل من التصريح بأنه هو محل الاعتبار والاعتداء ، ومعروف أن الحاجة بمفردها لا تكون طلبا إلا إذا دعمت بمقدرة مالية . وكيف تدعم الحاجة بمقدرة شرائية ؟ وهل أقام من الآليات ما تضمن تحول كل حاجة حقيقية إلى طلب ؟ أم أن ما أقامه يعمل في الاتجاه العكسي بحيث صرنا نرى بعجب شديد كيف أن الكماليات واللذات والشهوات عادة هي التي تسخر لها الأجهزة فتشبع ، وتبقى الحاجات الضرورية متأججة تهز بعنف حياة المليارات من البشر[٢] وإليك بعض الأمثلة :

~~يذكر فرانكلين مورلايس في كتابه المثير «الجوع : أقصر طريق إلى يوم القيامة»~~

يقول برل : (من المثير للضحك أن ٩٠٪ من الصيد الكبير الذي يتم في تيار بيرو يجري تصنيعه لاطعام قطعان الماشية في أمريكا وأوروبا)[٣] . ويقول : (إن إصدار جريدة التايمز في أحد أيام الآحاد مثلا يتطلب إبادة ٣٠٠ فدان من الغابات)[٤] ويقول : (لدى الأمريكيين ١٠٠ مليون كلب وقط ، وتأكل القطط منها ثلث السمك المعلب جميعه ، كما أن في الهند ٥٠ مليون قرد بالاضافة إلى عدد من الجواميس يقارب عدد الناس فيها)[٥] .

---

(٢) لمعرفة تحليلية انظر :

M.P. Todaro,. Ecanomic Development: in the Third world, longmon I nc, New Yourk 1977,. PP. 95-98.

(٣) فرانكلين برل ، الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة ، ص ٥٠ ــ ترجمة حسني عايش ــ دار القلم ــ بيروت . (٤) نفس المصدر ــ ص ٥١ . (٥) نفس المصدر السابق ــ ص٥٤ .

وفي مكان آخر ينقل هذا التقرير (يصرف الأمريكيون على الكلاب والقطط ٥,٤ بليون دولار سنويا ، بينما لم تبلغ مساهمة أمريكا في إطعام الشعوب الجائعة في العالم سوى ٢٥ بليون دولارا في السنوات العشرين الماضية ، وتستهلك القطة الأمريكية الواحدة في السنة حوالى ١٥٠ رطلا من الأطعمة اللذيذة مثل لحم الأبقار والكبد وقد يستهلك الكلب الأمريكي حوالي ٢٧٥ رطلا في السنة من اللحوم المشوية والجبن ، وتأكل القطة من الطعام أكثر مما يحتاج إليه إنسان بالغ ، أما الكلب فيأكل ما يكفي إنسانين ان أطعمة الحيوانات الأليفة تكفي لاطعام ١٢٠ مليون إنسان في اليوم)[٦] أليس من المجدي الآن أن يسأل الأقتصاد الوضعي عن ماهية الحاجة للكلاب والقطط وعن أهمية إشباع حاجات الكلاب والقرود بالنسبة لاشباع حاجات الانسان . إن المفارقة المذهلة هنا أنه بينما يحدث ذلك وأضعاف مثله نجد حوالى ٢ مليار من البشر يعيشون سوء التغذية .

وفي كتابه : «العالم الثالث وتحديات البقاء» يذكر جاك لوب أن (كل دقيقة يفقد على نطاق العالم ٢٠٠ فدان من الأراضي القابلة للزراعة في حين لا يتجاوز ما يدخل إلى حيزها من الأرض البكر لا يزيد عن ٤٠ فدانا كل دقيقة)[٧] . هل هذا هو حسن استخدام الموارد النادرة ؟؟ واستنادا إلى تقرير : العالم عام ٢٠٠٠ فإنه (بحلول عام ٢٠٢٠ يتوقع أن تكون قد أزيلت من الناحية الفعلية جميع الغابات التي يمكن ماديا الوصول إليها في البلدان الأقل نمواً)[٨] ترى ماوراء ذلك التدمير الاجرامي للموارد ؟ وهل هو إشباع لحاجات حقيقية أم هي النزوات والشهوات !!! .

ومن عبارات تقرير لجنة براندت ذات السمعة العالية : (إن الجانب الأكبر

(٦) نفس المصدر ص ٢٢٩ .

(٧) جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء ــ ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، عالم المعرفة ، الكويت ــ ص ١٨٦ .

(٨) نفس المصدر ص ١٥٤

من استنفاد الموارد غير المتجددة والضغط على المحيطات والمناخ كان مرجعه النمو الصناعي المذهل في البلدان المتقدمة التي لا يتجاوز سكانها خمس سكان العالم) هذه شهادة خبير من أهله على مدى فاعلية الأقتصاد الوضعي في علاج مشكلة الندرة . ما هو مرجع هذا العبث والتدمير إنه الجري وراء إشباع الرغبات والشهوات التي دعمها هو بالقدرة الشرائية . ترى هل هو بذلك يعالج المشكلة أم أنه في الحقيقة يصر على خلق الندرة أو صناعتها[٩]

هذا ومن فرضياته تجاه الحاجة نجد الاقتصاد الوضعي يصر وبغير حياء أو خجل على اعتبار الحاجة حقيقية محايدة . بمعنى أنها لا علاقة لها بما إذا كانت مفيدة حقاً ؟ بماذا كانت مع الصحة أو ضدها . بما إذا كانت مع الأخلاق أم ضدها[١٠] . المهم فقط توفر الرغبة المقرونة بالقدرة الشرائية كي تعبأ لها الموارد التي يعترف بأنها نادرة وتستخدم لاشباعها . ما أثر ذلك الفكر على مشكلة الموارد والحاجات ؟ وهل هو بذلك يعالجها أم يوجدها ويعمقها ؟

أما أثره على الحاجات فهو تدمير جذري للكثير من الحاجات الأصلية أليست هناك حاجات حقيقية للانسان ترجع إلى المحافظة على جسمه وتنميته ؟ أليست هناك حاجات إجتماعية ؟ أليست هناك حاجات روحية وخلقية ؟ إن ذلك كله يضحي به ويدفن في سبيل إشباع مجرد الرغبة طالما هي قادرة ؟ إن الاقتصاد الوضعي بذلك يدمر حاجات الانسان بدلا من أن يشبعها كما هو ادعاؤه . في سبيل ذلك أنتجت الخمور والمخدرات باختلاف أنواعها

(٩) وفي ذلك يقول مورلاييه : «.. النتيجة تبديد هائل : قلة استخدام الأرض وتوسع المحاصيل الترفيه وغير الغذائية لاطعام الشبعانين فعلا واطعام أكثر من ثلث إجمالي قمح العالم ومالا يقل عن ربع صيد العالم من الأسماك للماشية .. إنه نظام يقوم بنشاط خلق الندرة من قلب الوفرة» ص ٣٩٧ مرجع سابق .

(١٠)جان مارشال ، الاقتصاد السياسي ، ترجمة د. هشام متولي ، ص ٩ ج ٢ دار اليقظة العربية ، دمشق . والاس بيترسون ، الدخل والنمو والعمالة ، ترجمة برهان الدجاني ، ص٤١٠ ج ١ ، المكتبة العصرية ، بيروت .

وانتجت الملاهي وأعمال الزنا والعهر وانتجت السموم والمبيدات وانتجت الأسلحة وغير ذلك مما كان له أثره البالغ في تدمير الحاجات ، وأيضا في تدمير الموارد على حد سواء . أليس من الموارد قدرات الانسان الفكرية والجسمية ؟ ما أثر ذلك عليها ؟ ترى ما هي الموارد الطبيعية والرأسمالية والزمنية التي بددت ودمرت في إنتاج تلك الأشياء ؟ وماذا ترتب عليها من ضياع الساعات العمل المتاحة وللأموال التي تنفق من أجل علاج تلك المترتبات القاتلة التي نتجت عن اشباع تلك الشهوات ؟؟ في أحد التقارير الصادرة عن أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي أن عدد مدمني الخمور بلغ ٤٠ مليونا في عام ١٩٨٠م وأن الخمر تقتل مليون شخص كل عام وأن مرضى الخمر بلغ ١٧ مليونا ، وأن الخمرة سبب في ٨٥٪ من جرائم القتل والأغتصاب وأعمال السرقة وأنه من بين كل ستة أطفال يولد معتوه أو مصاب بالعتاهة سببها ادمان الخمور . ويتساءل العلماء ولماذا يحاربوننا مادمنا قد انهزمنا كدولة يتكون أكثر من نصف سكانها من مدمني الخمور العاجزين عن العمل . وأخيرا يشير التقرير إلى أن العائد من بيع الخمور يصل إلى ٥٦ مليار دولار بينما تصل الخسائر الاقتصادية السنوية بسبب ادمان الخمر إلى ٢٢٥ مليار دولار .[١١] .

هل هذه هي الحاجات غير المحدودة ؟ وهل هذا هو حسن استخدام وتخصيص الموارد النادرة ؟؟ .

هذا ومن مواقف الاقتصاد الوضعي ذات السوء بالبالغ أنه قد أشاع خرافة لا محدودية الحاجات في البداية ثم راح من خلال ما قدمه من علاج يحيل تلك الخرافة إلى حقيقة واقعة وذلك بصناعته المستمرة والمتزايدة للمزيد من الرغبات . وبدلا من أن يشغل نفسه بتلبية الحاجات القائمة وذلك بصناعة السلع والخدمات إذا به يصر ويلح على توجيه الموارد لانتاج وصناعة الرغبات والشهوات . وهكذا تتحول الرغبة إلى سلعة تنتج وتصنع وتتداول . كيف ؟

(١١) نقلا عن مجلة النور ــ العدد (٢٠) ــ بيت التمويل الكويتي ١٤٠٥هـ .

المعروف عند علم النفس أن الكثير من الرغبات لا يظهر ولا يوجد إلا بمثير خارجي وقيد استغل الاقتصاد الوضعي هذه الحقيقة لينتج الكثير من السلع والخدمات التي لا تشبع حاجة قائمة بل تصنع وتوجد رغبة ثم يصر باعلاناته على تحويلها إلى طلب يشبع . وهكذا .. ولو كان ما يضعه من رغبات هي بالفعل حاجات لهان الخطب ، ولكنها لا تمت للحاجة الحقيقية بصلة ، بل في أحيان كثيرة تكون ضارة بل قاتلة[١٢] . وهناك تحليل ميداني شامل يطفح بتلك الحقيقة قدمه صاحب كتاب صناعة الجوع . عن المشروبات الغازية والألبان الصناعية وغيرها[١٣] .

ولنا أن نتساءل هل : الجري وراء التقليد والمحاكاة والموضة والخيلاء والتفرد والسيطرة وهل ذلك كله يعتبر حاجة حقيقية يجب أن تشبع طالما دعمت بقدرة مالية ؟ نعم . هنا ما يجيب به الاقتصاد الوضعي . هل الانسان في حاجة إلى آلاف أو ملايين «الموديلات» المتجددة سنويا من السلع والخدمات[١٤] ؟ أم أن تلك مجرد رغبة كامنة يثيرها الاقتصاد بانتاج تلك الموديلات الجديدة ؟ وما حجم الناتج السنوي لكل تلك الأمور ؟ وما العمل حيال المتراكم من الانتاج من تلك السلع .

هل يلقي بها المستهلك في عرض الطريق ــ وأين الطريق ؟ ثم يجري لشراء نفس السلعة باسم مغاير ؟ وماذا نسمي هذا السلوك ؟ وأين هو من الرشد في استخدام الموارد والمنتجات ؟ إنه تدمير للموارد وللمنتجات وتلويث للبيئة . وهل يستطيع المستهلك أن يقف صامداً غير عابىء بهذا العبث ؟ وأنى له ذلك في

(١٢)وقد اعترف رجال الاقتصاد الوضعي بأن الاقتصاديين قد سلخوا مفهوم المنفعة عن حقيقته وهو النفع الحقيقي (Benefit) وانصرفوا به إلى مجرد الرغبة واللذة حتى ولو كان هناك ضرر من الناحية الصحية أو الأخلاقية . انظر : عبدالرحمن يسري ــ مبادىء علم الاقتصاد ص ١١٣ دار النهضة العربية . وانظر رينيه دوبو ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

(١٣) راجع ص ٣٤٣ ــ ٣٨٤ ، مرجع سابق .

(١٤)جلال أمين «تنمية أم تبعية إقتصادية وثقافية» ص١٥١ وما بعدها . مطبوعات القاهرة .

وسط الموج المتلاطم من الدعاية والترويج والاعلانات ؟

أليس التشخيص الموضوعي لهذا السلوك الاقتصادي أننا أمام صناعة للندرة ، على الجبهتين معا ؟ تدمير للموارد واصطناع للرغبات !!

وأي حاجة حقيقية في تدرج اللون الواحد في القماش مثلا أو في غيره إلى أكثر من عشر درجات ؟ ومن منا جلس فوجد نفسه في حاجة أو حتى في رغبة إلى هذه الدرجة المتخيلة من اللون ؟ ولكنها الحقيقة الهامة التي يتجاهلها الكثير وهي أن رغبات المستهلكين يصنعها المنتجون . على حد تعبير عالم النفس أفريك فردم[١٥] .

إنه الاقتصاد الوضعي الذي خلق تلك السلعة فأوجدت بدورها رغبة ثم ألح بأجهزته على إشباعها . والمفارقة المذهلة أنه في ظل هذا العبث المدمر لم تسد أمس الحاجات البشرية لأكثر من ثلث سكان الأرض من غذاء وشراب وملبس ومسكن وعلاج وتعليم وغير ذلك من أساسيات الحياة . في منتصف السبعينات قدرت منظمة الأغذية والزراعة أن هناك حوالي ٢ مليار من البشر يعانون من سوء التغذية[١٦] . وبإتفاق الخبراء فإن ذلك لا يرجع إلى قلة إنتاج الغذاء كما أن مجرد زيادة الانتاج لن تحل المشكلة . وتفيد الاحصاءات أنه برغم وفرة الانتاج في تركيا فإن نحوا من ٢٠٪ من السكان يستهلكون أقل من ٧٥٪ من الحد الأدنى[١٧] .

ماذا عن تلوث البيئة الذي حدث نتيجة لأنماط السلوك الاقتصادي القائمة على نظريات الاقتصاد الوضعي ؟ إن تلوث البيئة يعني إفسادها ، ومعنى ذلك تدمير الموارد بدلا من المحافظة عليها وحسن استخدامها . وغير خاف أن

---

(١٥) إريك فردم ، الانسان بين الجوهر والمظهر ، ترجمة سعد زهران ، ص١٩١ عالم المعرفة (١٤٠) الكويت .

(١٦) جاك لوب — مرجع سابق ص٤٨ .

(١٧) تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٧٩م — ص ٩٤ .

صور التلوث البيئي أكثر من أن تعد . كما أن آثارها التدميرية لا تقف عند حد . وعلى سبيل المثال فقد بلغت تكاليف مكافحة التلوث في الولايات المتحدة عام ١٩٧٧م مبلغ ٤٠ مليار دولار أي ٢٪ من الناتج القومي ويقدر أن تبلغ ٧٥ مليار عام ١٩٨٥م[١٨] . والمعضلة الأكثر حدة أن وسائل مكافحة التلوث تجلب بدورها أخطر مما تدفع فلقد أثبتت الدراسات أن درجة حموضة المطر في بعض المدن وصلت إلى درجة حموضة عصير الليمون بفعل مخلفات مزيلات التلوث[١٩] . وفي ذلك يقول جيسكار ديستان : .(تصور يا وزير المال كيف ستكون حالة التلوث العالمي لو أن مستوى استهلاك الصينيين والهنود كان مساويا لمستوى استهلاك الأمريكيين)[٢٠] . والملاحظ أن الأقتصاد الوضعي الذي خلق التقدم والتخلف قد خلق معهما ما يعرف بتلوث النمو وما يعرف بتلوث التخلف[٢١] .

هذا هو علاج الاقتصاد الوضعي للمشكلة الاقتصادية ، حسن تخصيص واستخدام الموارد النادرة !!

وبرغم هذا العبث المدمر فهل استخدام العالم كل مالديه من موارد طبيعية ؟ إنه استخدم بعضها ومازال الكثير منها لم يستخدم بعد . والجزء الذي استخدمه منه لم يحسن استخدامه بل أساء . ومعنى ذلك تواجد الأمكانيات الكبيرة لتحسين أوضاع العالم وللقضاء على مشكلات عدم اشباع أساسيات الكثير من حاجات غالبية أفراده .

يقول صاحب كتاب (صناعة الجوع) : «ما من بلد في العالم يعد سلة

(١٨) K. Taussing, OP. cit., P. 11.

(١٩) ميزاروفيك . مرجع سابق — ص ٦٧ ، ٦٨ .

(٢٠)موريس غورنييه — مرجع سابق ، ص ١٤ .
وانظر رينيه دوبو ، إنسانية الانسان ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ ومابعدها .

(٢١)محبوب الحق — ستار النقر — ص ١٣٤ ترجمة أحمد بليع — الهيئة المصرية العامة للكتاب .

غذاء ميئوس منها»[٢٢]

كما يقول : (إن تشخيص الجوع بأنه نتيجة لندرة الغذاء والأرض هو لوم للطبيعة على مشكلات من صنع البشر)[٢٣] ثم يشير إلى إحصائية تبين أن ما يزرع في العالم من الأراضي الصالحة للزراعة لا يتجاوز ٤٤٪ منها . ويؤكد على أن العقبات أمام تحرير هذه الطاقات الانتاجية ليست في معظمها فيزيائية بل إجتماعية ، فحيثما كانت هناك سيطرة غير عادلة على الموارد الانتاجية فإن تطورها يعاق)[٢٤] .

ثم إن الأمر لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى طرح تساؤل أكثر غرابة هو : هل هناك ندرة في المنتجات على المستوى العالمي ؟ يقول مور لاييه : (بالقياس عالميا يوجد الآن ما يكفي من الغذاء لكل فرد ، فالعالم ينتج كل يوم رطلين من الحبوب أي أكثر من ٣ آلاف سعر حراري وبروتين وفير لكل رجل وامرأة وطفل على الأرض ... وهكذا وعلى مستوى العالم فليس هناك أساس لفكرة أنه لا يوجد من الغذاء ما يكفي الجميع)[٢٥] ويصل إلى نتيجة دافعة هي أن : (الجوع حقيقة والندرة وهم) .

ما الذي أفرز تلك الوضعية المتردية ؟ إنه الاقتصاد الوضعي الذي زعم أنه ماقام إلا من أجل أن يؤمن لبني البشر حاجاتهم .

٢/٢/٣ ـ بين النظرية والتطبيق :

ربما يجيء من يقول هذه الانحرافات والمثالب تنصرف إلى التطبيق وإلى السياسات الاقتصادية أما النظرية الاقتصادية فهي بريئة منها براءة الذئب من دم

---

(٢٢) ، (٢٣) ، (٢٤) مور لاييه ــ ص ١٤ ــ ١٩ ــ مرجع سابق ــ قارن د. رمزي زكي ــ المشكلة السكانية ــ ص ٢٠٤ وما بعدها مرجع سابق .

(٢٥) مور لاييه ــ ص ١٤ ــ ١٩ ــ مرجع سابق ــ

يوسف . وسوء التطبيق ليس حكرا على الاقتصاد الوضعي بل كثيرا ما يرد على الاقتصاد الاسلامي .

وإجابة عن ذلك نقول ــ باختصار ــ بادىء ذي بدء فإن علم الاقتصاد لا يقتصر على النظرية بل يتعداها إلى السياسة . فإذا كانت السياسة معيبة فإن ذلكُ لا يقل دلالة عن عيب النظرية هذا بالإضافة إلى ما هو معروف جيدا من وثوق الصلة بين النظرية والسياسة الاقتصادية ، ثم إن أي نظرية إجتماعية فإنما هي بنت بيئتها ؛ زمانا ومكانا ، مدينة بشكل أو بآخر للمثل العليا التي نشأت في ظلها .

ومع ذلك فإننا نرى أن ما حدث ويحدث على مستوى الاستهلاك وعلى مستوى الانتاج وعلى مستوى التوزيع إنما هو تطبيق واتباع أمين مخلص لمبادىء ونظريات علم الاقتصاد ولنضع أمامنا مثالا حيا لنرى مدى مافيه من إنحراف من جهة ، ومن حسن اتباع والتزام من جهة أخرى . ومن ثم ندرك حق الإدراك من هو المدان وهل هو التطبيق أم الفكر الذي احتضن هذا التطبيق . والنظريات والقوانين التي أدت إلى ذلك .

من حاجات الانسان الحاجة إلى معرفة الوقت . وغير خاف ما هنالك من وسائل عديدة يمكن أن تشبع للفرد تلك الحاجة ، ومع ذلك فدعنا نفترض أن كل فرد في حاجة للسلعة المسماة بالساعة ، من الملاحظ أن لهذه السلعة من المفردات مايزيد على المائة نوع ، منها مالا يتجاوز ثمن الواحدة منه عشرين جنيها ومنها مايزيد ثمن الواحدة عن عشرين ألف جنيه . ما هو السلوك الاقتصادي الرشيد حيال تلك السلعة ؟ وهل الرشد في شراء الأولى أم الثانية ؟ إن الاقتصاد الوضعي بمبادئه ونظرياته يضبط الرشد بتحقيق الحد الأقصى من الأشباع في حدود ما لدى الانسان من دخل[٢٦] . والمعيار الحاكم للرشد هو

(٢٦) G. Stigle, «The theary of Price» New Yourk, 1966, PP. 46-58.'
I. Hirshleifer, «op. cit., PP. 88-FF.
Ibid, 66

موازنة الفرد بين الاشباع المتحقق وبين ثمن السلعة . فإذا ماجئنا لنتعرف على كنه وجوهر هذا الاشباع نجده يترجم في المنفعة التي ترتبط باللذة والمتعة[٢٧] . في ضوء هذه المبادىء فإن من يشترى الساعة بعشرين ألفا يعتبر رشيدا طالما أنها حققت له متعة ولذة لا تقل عن العشرين ألفا . والأمر على نفس المنوال على جبهة الانتاج فمنتج هذه الساعة منتج رشيد طالما أنه يحقق الحد الأقصى من الأرباح .

إذا كان ذلك عجيبا فإن الأعجب منه أن الأقتصاد الوضعي يصف كلا من المستهلك والمنتج بالسفه وعدم الرشد إذا لم يكن ذلك مسلكهما لأنهما فوتا على أنفسهما متعة ولذة أكبر[٢٨] . هذه مفردة واحدة من سلعة واحدة ناهيك عن بقية مفردات تلك السلعة وعن ملايين السلع الأخرى[٢٩]. دعونا نتعرف بطريقة رقمية على الدلالة الاقتصادية لهذا المسلك على مستوى الموارد والحاجات . إن الذي ترتب على شراء المستهلك لهذه المفردة من السلعة يمكن معرفة جانب منه على النحو التالي :

ـــ تدمير للموارد يصل إلى ١٠٠٠٠٠٪ حيث حصل على سلعة بثمن هو ١٠٠٠ مثل الثمن الذي كان عليه دفعه لو اشترى المفردة الأخرى من السلعة التي تسدّ نفس الحاجة الحقيقية لتلك السلعة .

ـــ التكلفة المضاعفة هنا هي ١٩٩٨٠ جنيها .

ـــ لو فرضنا أن الغذاء اليومي للرجل يتكلف ١٠ جنيهات فإن شراء تلك المفردة أضاعت تغذية يومية كاملة لعدد من الرجال = ١٩٩٨ جنيها .

ـــ ولو فرضنا أن ساعات العمل في اليوم = ٨ ساعات فإن المجتمع يكون

---

(٢٧) A.N. Page, op. cit., PP. 171-172.

(٢٨) linsey, op. Cit., PP. 171-172.

(٢٩) لمزيد من المعرفة انظر : بول باران وبول سويزي «رأس المال الاحتكاري» ترجمة حسين فهمي ص ١٣٤ وما بعدها . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

قد ضيع (١٩٩٨×٨) ساعة عمل .

ـــ ولو فرضنا أن جلباب الرجل = ٣٠ جنيها فإن ما ضاع على المجتمع من جراء تلك المفردة الواحدة = ٦٦٦ جلبابا ، أي ما يكسى أكثر من نصف ألف شخص .

هذه بعض الدلالات وهي كافية في الاشارة إلى حسن استخدام الموارد واشباع الحاجات . والمفارقة العجيبة إن هذا الفرق في السعر لا يرجع على الاطلاق إلى أداء السلعة لخدمتها التي خلفت من أجلها وهي معرفة الوقت . بل يرجع إلى عوامل أخرى مثل التفرد والظهور ، كما يرجع إلى الموارد التي تصنع منها . سبحان الله وهل هي ساعة أم أداة رينة ومظهر وتفاخر ؟ ماالذي دفع المنتج إلى إنتاج مثل تلك السلعة ؟ وهل وجد حاجة ملحة للأفراد فقام بإنتاج ما يشبعها ؟ أم أنه في سبيل الحصول على الحد الأقصى تخيل طلبا فقام بالانتاج فأوجد رغبة فألح عليها بوسائله الاعلانيه المختلفة إلى أن تحولت إلى طلب فعلي ؟؟؟

هذا هو مفهوم السلوك الاقتصادي الرشيد للوحدات الاقتصادية في ضوء مبادىء علم الاقتصاد . هل في ضوء ذلك يمكن قبول أو مجرد سماع مقولته الزائدة من قيامه على حسن استخدام وتخصيص الموارد النادرة عملا على اشباع أهم الحاجات !! ما هي تلك الحاجة التي جعلت المستهلك يدفع في سلعة ثمنا كان يمكنه دفع ٠,٠٠١ منه ليحصل على سلعة تؤدي نفس الخدمة ؟

إننا نعلم أن معرفة الوقت حاجة لدى الكثير من الأفراد ويمكن أن تسد تلك الحاجة على خير وجه بما لا يكلف الفرد والمجتمع أكثر من عشرين جنيها أو حتى أربعين أو حتى مائة . هذه هي حدود الحاجة في أي مجتمع كان مهما كان مستواه الاقتصادي ، ومازاد على ذلك فهو مجرد رغبة وتزيد واشتهاء هل بانت لنا الحدود الفاصلة بين الحاجة والرغبة المجردة ؟ هذه هي الحقيقة التي لايراها الاقتصاد الوضعي . ترى هل إقتصاد على هذا النمط جدير بتلك

التسمية التي تتضمن حسن التدبير !! لكن ماذا نعمل مع اقتصاد يصل به الحال إلى اعتبار ذلك التصرف هو حسن التدبير بعينه[٣٠]

وأخيرا فلعل هذا المثل يؤكد لنا على صدق مقولتنا من أن ما يجري في العالم من عبث اقتصادي مدمر هو تطبيق واتباع مخلص وأمين للنظرية الاقتصادية وليس خروجا عليها .

هذه مناقشة سريعة لموقف الاقتصاد الوضعي من المشكلة الاقتصادية ولعل النتيجة الجوهرية التي نخلص إليها هي أن الندرة النسبية هي في جانبها الغالب وهم وخرافة وهي في الجانب الآخر إنتاج وصناعة . وهكذا نصل مع مزار وفيك إلى أن الاقتصاد الوضعي قد أوقع نفسه في تناقض حاد حيث انطلق من فرضية ندرة الموارد لكنه في سبيل معالجتها قد زاد من ندرتها من جهة ، وتعامل معها وبشكل دائم على أنها وفيرة من جهة أخرى . كما أنه انطلق من موقف يعتمد عدم محدودية الحاجات مدعيا أنه يعمل على إشباع الأهم فالأهم منها فإذا به يضاعفها أضعافا كثيرة من جهة ويدمر أساسياتها من جهة أخرى[٣١] .

وفي ختام هذه المناقشة نجد من الضروري التذكير بحقيقة جوهرية ، مع أن الكثير من الاقتصاديين المعاصرين لا يقفون عند دلالاتها ومضامينها كثيرا وهي أن ربط علم الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية والادعاء بأنه لولا هذه المشكلة لما كان لعلم الاقتصاد من وجود كل ذلك ليس من عمل مؤسسي علم الاقتصاد ولا رواده الأوائل وإنما هو من إدعاءات بعض الاتجاهات الاقتصادية في القرن التاسع عشر وعلى يد ما يعرف بالمدرسة الحدية . وغير خاف هنالك من فقد قاس لمجمل إنتاج هذه المدرسة وخاصة ما يتعلق بهذا الربط الزائف بين علم

(٣٠)ولقد ذكر لبسي في كتابه المشار إليه سلفا عند تناوله لموضوع السلوك الاقتصادي الرشيد وعدم الرشيد . أن ذلك أحد أخطاء علم الاقتصاد كما اعترف بأن علم الاقتصاد لا يهمه طبيعة السلوك حتى ولو كان فسقا (Immaral) .

(٣١) مزاروفيك — مرجع سابق ، ص ٥٥ .

M. Lipton, «Why Poor People stay Poor 2» London, 1977,. PP-13 FF.

الاقتصاد وهذه المشكلة بهذا التشخيص .. والذي وصل إلى حد أن جعلت هي موضوع هذا العلم . إضافة إلى موقفها من المنفعة الحدية التي تبين أنها بعيدة عن كل اتصال بالعالم الاجتماعي الواقعي وما يجري فيه[٣٢] .

٢/٣ ـ الطريق الإســـلامي :

لن ندخل هنا في تفاصيل الحل من منظور اقتصادي اسلامي ، فذلك فوق طاقة البحث والباحث حيث يتطلب الأمر تتبع مختلف النظم على تعددها سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية لما لها من علاقة وطيدة بموضوعنا ، بل ان النظم الاقتصادية المتنوعة من سعرية لتوزيعية لانتاجية لمالية النقدية كل ذلك يكون جانبا من صميم العلاج الاسلامي الاقتصادي لهذه المشكلة . إن الحل باختصار سواء بفرضية القصور النسبي أو بفرضية الكفاية يتركز في ثلاثة مواطن يجب العمل عليها كلها في وقت واحد . هي :

١/٢/٣ ـ الانســـان وحاجاته :

إن العمل هنا يتلخص في مواجهة ذاتية صريحة وحاسمة بين الانسان ونفسه لتحديد صريح ودقيق لحاجاته الأصلية الحقيقية ووضع سور حديدي يفصل بينهما وبين حاجاته الزائفة التي لا يترتب على عدم اشباعها أي اختلال حقيقي في حياة الانسان بل على العكس فإن اشباعها هو الذي يرتب هذا الاختلال الجذري لدى الانسان . فهل يقدر الانسان على ذلك ؟ هذا هو التحدي الحقيقي أمام الانسان . إن ذلك يتوقف على فطرة الانسان وقيمه وثقافته[٣٣] .

(٣٢)جون هرمان راندال ، تكوين العقل الحديث ، مرجع سابق جـ٢ ص ١٦٦ .

(٣٣)دينيس غابور ، الخروج من عصر التبذير ، ص ١٩ وما بعدها . ترجمة عيسى عصفور . دمشق ١٩٨٢م وفي ذلك يقول هيرارا مؤلف «كارثة أم مجتمع جديد» إن مصير البشرية لا يتوقف في النهاية على عقبات طبيعية لا تذلل ولكن على عوامل إجتماعية وسياسية يمكن للبشر تعديلها ولكن هذا ليس سهلا على الاطلاق لأن تغيير نظام وقيم المجتمع أصعب بكثير ولكن ذلك هو الطريق الوحيد» انظر رمزي زكي «المشكلة السكانية» ص ٢١٨ مرجع سابق .

والفطرة لا تختلف من هنا وهناك ، وحاجاتها معروفة صريحة ومحدودة ، والمشكلة في القيم والثقافة والبيئة . إن معظم جوانب المشكلة تسأل عنه . وقد تكفل الاسلام بعلاج هذه المسألة بما قدمه للانسان من عقيدة وثقافة ، إن عقيدة التوحيد وما ينبثق عنها من قواعد ومبادىء مثل مبدأ الاستخلاف والإيمان بالآخرة وبالثواب والعقاب كل ذلك يخلق البيئة التي يتمكن الانسان من خلالها أن يواجه نفسه بفعالية محددا حاجاته الحقيقية ، مبتعدا عن الكثير من الرغبات والشهوات ، طواعية واختيارا دون أن يشعر بأي خلل في حياته . ألا يستطيع الإنسان في ضوء هذه العقيدة والقيم أن يحدد لنفسه من خلال زمانه ومكانه حاجاته والأسلوب المرضي لاشباعها كما وكيفا ؟ لكنه في غيبة هذه العقيدة هل يمكن حل تلك المسألة بفاعلية ؟ إن ذلك يتطلب جهدا عنيفا يبذله الانسان ليضع لنفسه إطارا لحاجاته مفصولة عن نزواته وشهواته . وقد ينجح وكثيراً ما لا ينجح ، وإن نجح فهو نجاح مرهق من جانب وجزئي من جانب آخر . ويمكن أن تذكر هنا تجربة الصين مع التأكيد على قصورها وعجزها ، ويكفيها قصورا أنها أغفلت أهم حاجة للانسان وهي التدين .

ومن المواقف البالغة الاعجاز للاسلام أنه وهو الذي يقول : ﴿**وآتاكم من كل ما سألتموه**﴾ ويقول : ﴿**ولا تبذر تبذيرا**﴾ ﴿ويقول : ﴿**ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث**﴾ وهو الدين الوحيد الذي تحدث عن الاسراف والتبذير والترف واتباع الشهوات بما لا نظير له في أي دين أو مذهب آخر ، وقد حرَّم كل هذه التصرفات ، لما تحدثه من عمليات تدميرية على مستوى الموارد وعلى مستوى الحاجات .

والتجربة البالغة الدلالة هنا على خطورة فعل العقيدة في تحديد الحاجة ومقدار إشباعها ماورد في الحديث الصحيح أن رجلا كان مشركا فشرب في يوم واحد لبن غنمات عدة . وفي اليوم الثاني أسلم،فقدم إليه اللبن فلم يشرب إلا قليلا وشبع فقال الرسول الكريم بعد أن وضحت نتائج التجربة أمام أعين

الجميع (**إن المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء**) .

هل شعر هذا الانسان عندما أسلم وأكل سبع ما أكله بالأمس هل شعر باختلال في جسمه وفي حياته ؟؟ المسلم الذي يعيش في بيئة اسلامية هل يجد لديه رغبة أو شهوة ناهيك عن حاجة في تناول واستخدام المئات من السلع والخدمات التي يقبل عليها غيره في نهم وشره ؟ حتى بغرض توافر الدخل الكافي ؟

إذن يبدأ العلاج من الذات بمواجهة صريحة وحاسمة مع النفس تحديدا لحاجاته الحقيقية وتحديدا لمستويات إشباعها المناسبة في حدود الزمان والمكان . ومن حسن الحظ أن المسلم لديه ما يعينه على ذلك بقدر كبير من اليسر والفعالية . وليس معنى هذا أن الاسلام يكمش حاجات الانسان أو يكبتها أو يدني منها . إن هناك القاعدة العامة وهناك في إطار هذه القاعدة الاعتداد بالزمان والمكان (العرف السليم) وفي ضوء ذلك لا ترد هذه المزاعم الباطلة .

وبقدر من التفصيل نقول أن هناك رغبات هي من حيث الأصل ضارة ومدمرة ومن ثم فإن أي إشباع لها وإن قل ومهما كان شكله محظور ، حفاظا على حاجات الانسان كإنسان متكامل . ومن ذلك مثلا الخمور والمخدرات والزنا وغير ذلك . وهناك رغبات هي من حيث الأصل تمثل حاجات لكنها تعود فتنفرد كرغبة مجردة بعد الوصول إلى مستويات إشباع معينة . وهنا فإن تلك الرغبات تشبع بالقدر الذي تتواجد فيه الحاجة معها ثم بعد ذلك يتوقف الاشباع ، حيث يأتي الاشباع هنا بأثر عكسي ، فهو يدمر الانسان بدلا من أن يسعده ، ومثالا على ذلك الطيبات من الطعام والثياب والسكن .. الخ[٣٤] . في حدود مستوى معين من الاشباع (داخل الزمان والمكان) يعتبر إشباعا لحاجة ، وخارج تلك الحدود يعتبر جريا وراء مجرد رغبة ومن ثم لا يعتد به . والأكثر من

(٣٤) انظر المرجع السابق — حيث خصصه ناري روما للخروج من هذا العصر .

ذلك نرى أنه من خلال الاقتصاد الاسلامي يحافظ على حاجات الانسان كاملة أي يحافظ على كل الانسان ويعمل على إشباعها على اختلاف أنواعها ، ولا يقر الانسان على ترك حاجة له لم تشبع طالما أنه قادر على ذلك . ولذلك وجدنا الاسلام ينفرد بتحريم قتل النفس والترهب والتقتير والبخل . هل نرى شيئا من ذلك في الاقتصاد الوضعي ؟؟ إن حاجات المسلم أوسع نطاقا من حاجات غيره وأكثر توازنا ، ربما يكتفي غير المسلم بأي سكن وأي ملبس ، لكن المسلم يتطلب في مسكنه مواصفات معينة وكذلك في ملبسه وكذلك في الماء الذي يحتاجه . وهكذا فإن الاقتصاد الوضعي الذي ذهب إلى عدم محدودية حاجات الانسان هو الذي ذهب إلى تدمير الكثير من تلك الحاجات وعدم إشباعها ، جريا وراء إشباع رغبات لا تمت بصلة إلى حاجاته . لقد شغل باشباع الرغبة فعجز عن سد الحاجة .

بينما كان مسار الاقتصاد معاكسا تماما ، كما كانت نقطة انطلاقه والآن يصرخ الكتاب بضرورة الخروج من عصر التبذير الذي يعيشه العالم المعاصر كمخرج فعال لمواجهة المأزق الذي وجدت البشرية نفسها واقعة فيه[٣٥] .. ولكن أين العقيدة الصالحة التي يمكنها أن تنشله من الهاوية ؟ إنها فقط عقيدة الاسلام ..

٣/٢/٣ ـ الإنسان وبنو جنسه :

إذا تمثلت النقطة السابقة في العمل على المستوى النفسي فإن هذه النقطة تتمثل في العمل على المستوى الاجتماعي . أو بمعنى أصح على المستوى الإنساني .

---

(٣٥) ولا أدل على ذلك من تحذير الرسول عليه الصلاة والسلام من استغراق الانسان في التكاثر الشيء حيث شبهه بالبهيمة تقبل منهم وشره على الغذاء وتظل تأكل منه دون وعي فيكون سبب هلاكها . انظر نص الحديث الشريف في صحيح مسلم باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا وما يبسط منها .

لقد أكدت الدراسات الميدانية أن المشكلة الاقتصادية لن يحلها إنتاج مهما كبر طالما أن الإنتاج يتجه لاشباع الرغبات المدعومة بالقدرة المالية ، ومعنى ذلك أنه يجب التركز على وجود جهاز أو تنظيم يضمن توافر هذه القدرة المالية في يد كل حاجة أو إيجاد نظام يضمن إشباع الحاجات بغض النظر عن مدى توفر الدعم المالي لها .

والواقع أن ما قدمه الاقتصاد الوضعي من علاج لم يتضمن لا هذا ولا ذاك ومن هنا تفجرت مشكلة الندرة إزاء مشكلة الفائض المتزايد . ندرة قاتلة في مواجهة وفرة مدمرة ، في الوقت الذي يعيش فيه حوالى ٢ مليار جائع تقرأ كثيرا عن اغراق ملايين الأطنان من الزبدة واللبن والحبوب والحيوانات في البحار والمحيطات . يقول صاحب كتاب صناعة الجوع : (في بنجلاديش التي تعاني من قلة الاستخدام الفظيعة لمواردها فإنها تنتج من الغلال وحدها ما يكفي لتزويد كل فرد في البلاد وبما لا يقل عن ٣٣٠٠ سعر حراري يوميا . إلا أن أكثر من نصف السكان تستهلك أقل من ١٥٠٠ سعر حراري للفرد وهو الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة)[٣٦] . والاختلال العالمي في قضية التوزيع لا يقل استفحالا عن اختلالها الداخلي[٣٧] ولم يعبأ بها الاقتصاد الوضعي مع أهميتها الكبرى في علاج هذه المشكلة .

مثل هذه الأشياء تجعل من الضروري العمل على جبهة الانسان ولابد من تعاون بين الجميع ولابد من سيادة مبدأ وقانون العدل بكل صوره وفي كل مجالاته وعلى كل المستويات (تعاون عادل) هذا هو أحد حبال النجاة

(٣٦) صناعة الجوع ــ ص ٢٦ مرجع سابق .
قارن سلومو روتلنجر «الأمن الغذائي والفقر في أقل البلدان نمواً» مجلة التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٨٥ .

(٣٧) ولا أدل على ذلك من استفحال مشكلة المديونية العالمية . وتدني الأوضاع المعيشية في أكثر من ثلثي سكان الأرض .

الأساسية . سواء على المستوى الداخلي لكل دولة أو على المستوى العالمي بين الدول بعضها وبعض . عدل في توزيع الفرص ، عدل في توزيع الثروات والمصادر ، عدل في توزيع الدخول والمنتجات ، عدل في توزيع المغانم والمغارم . في ظل التكافؤ الكامل للفرص يعطي كل ذي حق حقه . بهذا يمكن لزيادة الانتاج أن تؤتي ثمارها في علاج المشكلة الاقتصادية . وبهذا وحده لا نجد مشكلة الجوع والفقر المدقع تجاه مشكلة التخمة والثراء الفاحش ، مع عدم قيام أي منهما على أساس موضوعي . لكن ما الذي يضمن تحقق الشعار وتحويله إلى حقيقة واقعة ؟ هل هو الاقتصاد الوضعي الذي يعتمد الحصول على الحد الأقصى مع عدم دفع إلا الحد الأقل «أكبر قدر ممكن من العائد الخاص» «أكبر قدر ممكن من رفاهية اليوم» ؟؟؟ لقد حققت الصين بعض العدالة فنجحت في حل مرضي للمشكلة[٣٨] .

لكن الاقتصاد الاسلامي هو الوحيد الذي يمتلك من العناصر والأدوات ما يمكنه من إنجاز ذلك على الوجه الأمثل . ولن نناقش هنا التفاصيل ولكن يكفي أن نشير على القارىء بقراءة جيدة في النظام السياسي في الاسلام ، وفي النظام التوزيع في الاسلام ، وفي نظام التكافل الاجتماعي في الاسلام ، وفي النظام السعري في الاسلام ، وأخيرا في النظام الانتاجي في الاسلام ، إن القراءة سريعة لتلك الأنظمة في الاسلام تكشف لنا عن مدى الفعالية لدى الاقتصاد الاسلامي ليحل ما عجز عن حله الاقتصاد الوضعي[٣٩] . إن علاقة الانسانْ

---

(٣٨) لمعرفة مفصلة بتجربة الصين . انظر «التنمية الزراعية في الصين تأليف داويت بركنز شيكاغو : مطبعة جامعة ارنبرج ١٩٦٩م . وانظر في سوء التوزيع :

A-Bigsten, «Income Distribution and Development» Heinemann, London, 1983, chepter 4. M.P. Todara, op. cit., PP. 104-107.

(٣٩) يمكن الرجوع لمزيد من التفصيل لكتاب (النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي) للكاتب — نشر مكتبة الخريجي — الرياض . ١٤٠٤هـ .

بالانسان تحتاج إلى العديد من المؤسسات ذات القوة الزائدة التي بها تقيم العدل وتوزع الفرص والمصادر والموارد بين سائر الأفراد بلا ظلم وجور . وفي الوقت ذاته فإن تلك المؤسسات في حاجة إلى مبادىء وتشريعات صالحة لانجاز ذلك . والأنظمة الاسلامية السابقة هي خير من يملك هذا وذاك .

لكن ما أثر ذلك على المستوى العالمي والحال أن الكثير منه لا يدين بالاسلام عقيدة ؟ .

إن الإجابة عن ذلك تتبلور من خلال نقطتين : الأولى أن الاسلام إذ يعلى مبدأ العدل في كل شيء فإنه يجعله أيضا مع كل إنسان بغض النظر عن عقيدته ، والآيات صريحة في ذلك كل الصراحة . قال تعالى : ﴿**ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا**﴾[٤٠] والثانية أن الاسلام لا يكرَه أحد على اعتناقه عقيدة ، وإذن فما المانع من أن يستفيد بنظمه وتشريعاته الدنيوية كل البشر بغض النظر عن ديانتهم ومن ثم فإن العالم أجمع ان لم يسعد بالاسلام كعقيدة فلا مانع أن يسعد به كنظام . إن الكل يؤمن بتلاقح الحضارات والثقافات ، لم لا يطبق هذا في الاستفادة من النظم التي يقيمها الاسلام ؟ إن ذلك يقدم توفيقا ولو جزئياً بين القناعة الاسلامية من أن الكثير من سكان الأرض لن يسلموا وبين الأمر الصارم للأمة الاسلامية بأن تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر ، على مختلف الأصعدة والمستويات ، على المستوى الكوني وليس على المستوى الداخلي لها فحسب ، فإذا لم تكن الثمرة عقيدة فلا أقل من أن تكون نظاما .

إذن لابد للنجاح في مواجهة المشكلة الاقتصادية من إزالة الظلم قدر الاستطاعة وعلى كل المستويات ، عدم ارتكابه وعدم الخضوع له ، وعلينا أن نعي جيدا أن الخنوع والخضوع للظلم لا يقل — في الاسلام — جرما عن

(٤٠) سورة المائدة الآية رقم : ٨ .

ارتكابه[٤١] . ولعلنا من خلال هذا العرض السريع لهذه الجزئية ولسابقتها ندرك جانبا من عظمة القرآن الكريم بذكره وتسجيله للظلم على الانسان في معرض وثيق الصلة بموضوع بحثنا هذا . يقول تعالى : ﴿**وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ، إن الإنسان لظلوم كفار**﴾ وبهذه المواجهة الصريحة نضمن عدم اجتماع الضدين على مستوى كل دولة وعلى المستوى الدولي ، وفرة وندرة . وبدلا من أن يواجه الاقتصاد مشكلة واحدة هي مشكلة الندرة إذا به اليوم يواجه وبدرجة أعنف مشكلات الوفرة كيف يتخلص من جبال الزبدة ومن أنهار الحليب وتلال الحبوب كيف يوقف العرض ليرتفع السعر . والغريب أن معالجة هذه المشكلات لم تسهم في علاج مشكلة الندرة كما هو المتصور بل عولجت على أساس الإبقاء على الندرة وهكذا وجدنا على نطاق دولي (بطنة الغني بطنة الفقير) .

٣/٢/٣ ـ الإنســـان والموارد :

المواجهة هنا هي على المستوى الاقتصادي أو بعبارة أصح على المستوى الإنتاجي ، وبافتراض تحقق الخطوتين السابقتين فإن إنجاز هذه الخطوة يكون من اليسر بحيث يمكن إنجازها دون عقبات أو تضحيات قاسية ، والملاحظ أن الاقتصاد الوضعي كان موقفه من الخطوتين السابقتين سلبيا إلى حد كبير ، ولذلك وبالرغم من تركيزه كل جهوده على هذه الخطوة إلا أن انجازه فيها جاء قليل الكم ردىء النوع . أن تعامل الاقتصاد الاسلامي مع الموارد محكوم بقواعد عدة كلها تعمل في اتجاه حسن استخدام وحسن تخصيص هذه الموارد . وفي هذا البحث المختصر لن ندخل في تفاصيل عمليات الانتاج

(٤١) ثم إننا لو طبقنا في ديار المسلمين هذه الأنظمة الاسلامية فإننا نحل المشكلة الاقتصادية أو جلها على المستوى الاسلامي كما أننا لا نسمح لبقية دول العالم في العبث وسوء استخدام الموارد التي هي في جزء كبير منها مستوطنة في العالم الاسلامي .

فهذا مجاله نظرية الانتاج في الاقتصاد الاسلامي ، لكنا نكتفي بتناول تلك القواعد الحاكمة لما لها من دلالة بالغة في حسن استخدام وتخصيص الموارد ثم نعقب بالاشارة إلى بعض الضمانات التي تؤمن استخدام تلك القواعد عملياً .

ـ من قواعد استخدام وتخصيص الموارد :

١ ـــ الموارد نعمة من الله : إن نعم الله تعالى على الإنسان لا تعد ولا تحصى ومن تلك النعم ما هنالك في الكون من موارد ومصادر للثروة وعناصر للانتاج . وكثيرا ما نجد الآيات الكريمة التي تتناول بعض تلك الموارد تذكر الانسان بأن تلك الأشياء نعمة من الله تعالى على الانسان . والنعمة حقها الشكر وحقها التكريم ، وحقها الصيانة والحفظ ، وحقها الاستخدام والاستفادة . والقانون الالهي الخالد أن بقاء النعمة وزيادتها مرهون بشكرها واكرامها . قال تعالى : ﴿**لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد**﴾[٤٢] وفي الأثر : (قيدوا النعم بالشكر) والشكر هو استخدام النعمة فيما خلقت له والاعتراف المطلق بذلك لخالقها ، وكفرها هو عكس ذلك . ويوم يعرف الانسان ذلك حقا لن يترك كسرة خبز على الأرض ، ناهيك عن ملايين الأطنان من شتى السلع . هل هناك أيسر على الانسان من شكر النعم وبذلك يتحقق له ما تعجز كل قدراته ومهاراته وامكانياته عن تحقيقه ؟ إنه دوام وزيادة تلك الموارد بصفة مستمرة . إن ذلك يقدم أحد إن لم يكن كل التحصينات القوية ضد العجز أو الندرة . وشتان بين اعتبار الموارد نعمة واعتبارها أشياء جامدة مبعثرة في الأرض لا يعبأ بها في ذاتها ، واهانتها أكبر بكثير من حسن معاملتها .

٢ ـــ الموارد مسخرة للانسان : هذه القاعدة تتعارض مع فكرة الصراع والتقاتل مع الطبيعة الشائعة في الفكر الوضعي . إن الذي خلق الانسان وخلق

(٤٢) سورة إبراهيم الآية رقم : ٧ .

الطبيعة بيَّن أن العلاقة يحكمها مبدأ التسخير ، شيء مسخر لشيء . وتفيد معاجم اللغة أن التسخير هو الانقياد الكامل ، مع تضمن النفع والفائدة ، فانقياد بلا نفع لا قيمة له ، ونفع بلا انقياد لا طائل وراءه . إن كل الأقوال الواردة هنا من الإله خالق الانسان والكون هي التسخير والتذليل . قال تعالى : **﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا﴾** ، **﴿ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض﴾**[٤٣] . والدلالة الاقتصادية هنا واضحة تماما ، فليس هناك استحالة أمام الانسان في استخدام الموارد فيما يحقق له اشباع حاجاته الحقيقية ، لا نجد تلك الاستحالة لا من جهة الانسان ولا من جهة الموارد أو الطبيعة .

٣ ــ الجهد البشري الدائب حقيقة كونية : فلقد اقتضت حكمة الله تعالى البالغة أن يخلق للانسان الموارد في شكل موارد وليس في شكل سلع وخدمات جاهزة للاستخدام النهائي . إن ذلك فقط هو للانسان في الجنة ، أما في الدنيا فالقانون غير ذلك . الكثرة الغالبة من الأشياء متوقفة على الجهد البشري . إن ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على تكريم الله عز وجل للانسان بتحميله جزءا من المسؤولية ، لا سيما وقد سخر له الموارد ومنحه العقل والفكر[٤٤] . والجدير بالاهتمام إدراك أنه مع ما في الموارد من التسخير والتذليل إلا أن حكمة الله تعالى إقتضت ألا تبوح بأسرارها وتعطي ثمارها إلا بالعمل المضني من الانسان وليس بمجرد عمل[٤٥] .

(٤٣) سورة لقمان ــ الآية رقم : ٢٠ .

(٤٤) وقد تنبه ونبه علماء المسلمين على تلك تلك الحقيقة انظر في ذلك :
الغزالي ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٤ ج ٣
الراغب الأصفهاني ، الذريعة إلى مكارم الشريعة ، ص ٨٤ نشر دار الصحوة ، القاهرة ١٩٨٥
ابن خلدون ، المقدمة ، ص ٤٢ مرجع سابق .

(٤٥) والملاحظ أن القرآن الكريم عادة ما يأتي بصيغة الافتعال في طلب الرزق **﴿فابتغوا عند الله الرزق﴾** قال المفسرون لأنه تعالى أجرى سنته أنه في الغالب لا ينال الرزق إلا بكد من المرزوق وجهد .

إذن ترك الموارد الطبيعية بلا جهد جاهد من الانسان لا يحقق أي شيء . والمسؤولية هنا تقع على عاتق الانسان . وعلينا أن ندرك أن كفاية الموارد شيء وضرورة بذل الجهد البشري فيها شيء آخر . ولا منافاة بين هذا وذاك ، كما زعم عن جهل علم الاقتصاد الوضعي حيث قد ربط الجهد والمشقة بالندرة . لكن الاقتصاد الاسلامي يربط الجهد بطبيعة الموارد لا بكميتها ، إنها مهما كثرت فلن تغني بمفردها شيئاً ، لا لشيء إلا لأنها موارد وليست منتجات . لقد قال تعالى : ﴿**من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها**﴾ وفي تفسيرها يقول الرازي : «دلت الآية على أن منافع الآخرة والدنيا ليست حاضرة بل لابد في البابين من الحرث ، والحرث لا يتأتى إلا بتحمل المشاق في البذر ثم التسقية والتنمية والحصد ثم التنقية ، فلما سمى الله تعالى كلا القسمين حرثا علمنا أن كل واحد منهما لا يحصل إلا بتحمل المتاعب والمشاق»[٤٦] .

٣ ــ تحديد ووضوح الهدف : من القواعد الحاكمة لعلاقة الانسان بالموارد وضوح الهدف من استخدام الانسان لهذه الموارد . إنها لم تخلق لتظل مجرد موارد مكنونة ولم تخلق لتستخدم فيما لا فائدة للانسان فيه[٤٧] . ومن حسن التعقل إدراك أن تلك الموارد لن تقف مكتوفة اليد عند عبث الانسان بها ، بل ترتد على الانسان مهلكة مدمرة . إذ هي لم تسخر للعبث والاهانة . شاهد الجمل إذا يعبث به ويهزأ وشاهده وهو يقوده طفل صغير . ولن نذهب

(٤٦) سورة الشورى الآية رقم : ٢٠ ، وانظر تفسير الرازي لها .

(٤٧) فإذا ما استخدمت في ذلك فهو العبث بنص القرآن الكريم يقول تعالى على لسان رسوله هود : ﴿**أتبنون بكل ريع آية تعبثون**﴾ وفيها يقول الرازي : «بنو بكل ربع بروج الحمام أو أعلاما عالية يهتدون بها فكان ذلك عبثا لاهتدائهم بالنجوم فهي مستغنى عنها» ج ١٤ ص ١٥٧ . ويقول البقاعي : كانوا يبنون بكل مكان مرتفع علامة على شدتهم ، لأنه لو كان لهداية أو نحوها لكفى بعض الأرباع دون كلها ولما كان إقامة الدليل على قوتهم بمثل ذلك قليل الجدوى قال تعبثون» ج ١٤ ص ١٤ .

بعيدا قلب البصر في الدراسات الحديثة عن علاقة الانسان بالبيئة (علم الايكولوجيا) وسترى كيف كان رد الطبيعة ـــ بأمر خالقها ـــ من القوة والعنف على عبث الانسان بها .[٤٨] .

وهكذا يجب أن توجه الموارد لاشباع ما يحتاجه الانسان فعلا ، وهنا تتعانق وتتسق علاقة الانسان بالموارد بعلاقة الانسان بنفسه وحاجاته .

٥ ـــ حسن الاستخدام والتخصيص : زعم الاقتصاد الوضعي أن مهمته الأولى هي حسن استخدام وتخصيص الموارد ، لكن مسلكه العلمي برهن على عكس ذلك . أما في الاقتصاد الاسلامي فلا نجد هذا التناقض . إن سلوكه العملي هو برهان على مبادئه ونظرياته . إن كل التصرفات حيال الموارد على اختلاف أنواعها بل وحيال غيرها محكومة بمبدأ عام هو الاتقان الذي يصل إلى درجة الاحسان أي بلوغ الغاية في الجودة وتخير الأفضل . وآيات الاحسان في القرآن الكريم أكثر من أن تحصى . والاحسان مطلوب على مستوى كل من الوسائل والأدوات والغايات . ومن متضمناته أن يستخدم كل شيء فيما خلق له[٤٩] ، ويستفاد من كل مورد طبقا لسننه وفطرته التي فطره الله عليها . ومن الرمزيات البالغة الدلالة في ذلك ما أشار إليه الحديث الصحيح (**بينما رجل فيمن قبلكم ركب بقرة إذ التفتت إليه وقالت : لم أخلق لهذا ، خلقت للدر والحرث**) والمفارقة المذهلة تتضح بالمقارنة بما هو جار اليوم في دنيا الناس . فكم من موارد وطاقات أسيء استخدامها .

وبدلا من أن تستخدم في الأكثر إفادة استخدمت في الأكثر ريحية أو مظهرية .

هذه لمحة مجملة عن بعض القواعد الحاكمة لعلاقة الانسان بالموارد ودلالتها كافية في الحض على حسن الاستخدام والتخصيص ، لكن ما الذي

(٤٨) فرانكلين برل . ص ١٦٣ . مرجع سابق .

(٤٩) من الكتب الاسلامية التي تناولت هذا الموضوع «الآداب الشرعية» لابن مفلح المقدسي .

يضمن أن يجيء التطبيق على وفق القواعد ؟ إن من تلك الضمانات اعتبار العمل والنشاط الاقتصادي طاعة وعبادة شأنه شأن أي عبادة ، لها الثواب ولها العقاب[٥٠] ، كذلك وجود الدولة القوية القائمة على العدل وللعدل ، بالاضافة إلى البيئة الاجتماعية الصالحة ، ثم النظام التوزيعي للدخول وللتراث الذي لا يترك ثغرة مؤثرة في عدالة التوزيع إلا وتتبعها ، وهكذا تتضامن وتتكاتف الضمانات الذاتية والضمانات الخارجية لإنجاز المستهدف على شتى الأصعدة .

---

(٥٠) من الكتب الاسلامية التي تناولت هذا الموضوع باسهاب (المدخل) لابن الحاج المالكي .

المبحث الرابع
نتائج ومترتبات

نتائج ومترتبات

ها قد تناولنا بشكل مجمل مواقف كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي تجاه الحاجات وتجاه الموارد وتجاه المشكلة الاقتصادية ثم تناولنا باجمال ما قدماه من طرق علاجية ، وها قد رأينا جوانب كثيرة برز فيها الخلاف سواء على مستوى التشخيص أو على مستوى المواجهة .

ـــ ويمكن أن نجمل أهم النتائج فيما يلي :

١/٤ ـ خلافات بارزة : الاقتصاد الوضعي انطلق من منطلق عدم محدودية الحاجة البشرية منصرفا بها عن جهل أو عمد إلى مضمون الرغبة والشهوة . وقد ترتب على ذلك سلوك من شأنه أن يحدث عن عمد وإصرار ندرة في الموارد على اختلاف أنواعها . وذلك بصرفها لاشباع تلك الرغبات ومن ثم إضاعة الفرصة أمام المزيد من الحاجات . لقد أشبع رغبة فأضاع حاجة . مع مافي ذلك من إيحاء متعمد يصل إلى درجة التضليل بأن القضية قضية طبيعية وليست قضية اجتماعية تنظيمية .

يضاف إلى ذلك أن الأقتصاد الوضعي من حيث عدد ونوعية ومستوى إشباع حاجات الانسان يقل بكثير عما فعله أو يمكن أن يفعله الاقتصاد الاسلامي ان ما حدث في ظل الوضعي هو إشباع لنوعية معينة فقط من حاجات الانسانية واستغراقه في ذلك إلى الحد الذي أخرجها عن الحاجة إلى مجرد شهوة ولذة وهو في جانب إنصرف لاشباع أشياء هي في ذاتها مجرد شهوة ورغبة . وهو بذلك قد أضاع الكثير من الموارد ودمر الكثير من الحاجات إن الاحصاءات تشير إلى أن الانفاق على التسليح يفوق الانفاق على الصحة والتعليم ناهيك عن الاسكان والانتقال والطعام والشراب[1] . إذن هو لا يعتبر إشباعا حقيقيا

(١) بول باران ، رأس المال الاحتكاري» ، مرجع سابق . د. محمد شوقي الفنجري ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة السلام ، القاهرة ١٩٨١م . وفي إحصائية قديمة نسبيا تلاحظ أن الانفاق السنوي على التسليح ٤٨٠ ملياراً من الدولارات انظر موريس غورنييه ص ٦٩ . بينما المساعدة العامة السنوية للعالم الثالث تمثل عشرة مليارات .

للانسان بل هو تكاثر سرطاني قاتل . بينما نجد الأمر في ظل الاقتصاد الاسلامي : متوازن لمختلف حاجات الانسان . ومن ثم فهو تنمية حقيقية لكل الانسان ، كما يلاحظ أن الاشباع في الاقتصاد الوضعي ذو طبيعة تدميرية على مستوى الحاجات وعلى مستوى الموارد بينما هو في الاسلامي ذو طبيعة بنائية وإنمائية لكل من الموارد والحاجات .

وعلى جبهة الموارد فإن الوضعي قد انطلق منذ اللحظة الأولى على أساس أنها نادرة ، لكن الاسلامي لم ينطلق من هذا المنطلق بل من منطلق أنها موجودة وكافية شريطة قيام الانسان نفسه بدوره الصحيح وان الخوف من تبديدها فيما لو كان المنطلق غير ذلك عند الوضعي لم يحل دون التبديد الواسع لها الناتج من صناعة الاقتصاد الوضعي . وهكذا كانت الندرة وهما فأصبحت حقيقة بفعل صناعتها .

إذن هل هناك مشكلة إقتصادية ؟ نعم لكنها في المنظور الوضعي تقوم على أساس ندرة الموارد أو عجزها عن إشباع حاجات الانسان والملام هو الطبيعة حيث لم تسخ على الانسان بكل ما يحقق رغباته دون جهد ومشقة منه . والعلاج هو مواجهة الطبيعة والعمل على قهرها واستلاب أكبر قدر منها ، بأدوات معينة . وعند المراجعة نجد المشكلة لم تحل بل زادت حدة وتعقيداً . أما في المنظور الاسلامي للمشكلة فتشخيصها هو كيفية استخدام الموارد في إشباع الحاجات بغض النظر عن كون الموارد محدودة والحاجات لا نهائية أولا : فالمشكلة تكمن فعلا في استخدام الموارد وتحويلها إلى منتجات والموقف البشري حيال توزيعها . ويكون ذلك من خلال أدوات أو أنظمة معينة ، ومن الناحية النظرية نرى أن ما قدمه الاقتصاد الاسلامي في ذلك كفيل بمواجهة تلك المشكلة . ومن الناحية العملية فلم يتح بعد في العصور الحاضرة للاقتصاد الأسلامي أن يمارس دوره في دنيا الناس ، حتى يمكن أن يحكم عليه من خلال ما تسفر عنه التجربة . لكننا في حقيقة الأمر نحتكم إلى المبادىء سواء

على مستوى الوضعي أو على مستوى الاسلامي ، وما تناولناه من تطبيقات فهي لا تعدوا كما سبق أن تكون اتباعا أمينا لتلك المبادىء . على أنه قد قدر للاقتصاد الاسلامي أن يطبق في بعض الأزمنة الماضية وأسهم اسهاما كبيرا في إشباع الحاجات الحقيقية لكل الأفراد في المجتمع الاسلامي كما أنه حافظ بجدارة على كافة الموارد . ومن ثم فقد تحقق الغنى وزال الفقر . وهل يعرف التاريخ دولة غير الدولة الاسلامية في بعض عصورها لا يوجد فيها فرد يقبل الزكاة[٢] !!!

وهكذا نجد أن حركة الاقتصاد الوضعي حيال المشكلة الاقتصادية بدأت بوهم الندرة ثم مارست خلقها وصناعتها فأصبحت حقيقة قائمة ، لكنها الندرة القاتلة في وسط الوفرة المميتة كما قال كارليل[٣] . لكن حركة الاقتصاد الاسلامي تنطلق من أن الرزق الكافي للانسان موجود وتحت قدرته لكنه في حاجة إلى الجهد البشري نفس حاجته إلى عدم الظلم . فدعونا ننطلق من هذا المنطلق ثم نرصد النتائج .

٢/٤ ـ الندرة والأسعار : من المسائل التي تثار دائما عند تناول المشكلة الأقتصادية مسألة الأسعار . لقد قرأنا كثيرا أن السعر مترتب على الندرة ولو زالت الندرة لزالت الأسعار[٤] .

وفي الكثير من الحالات عندما يدور حوار حول موقف الاقتصاد الاسلامي من قضية الندرة ، فإذا قيل أنه لا يؤمن بالندرة يرد على الفور إذن تزول الأسعار من دنيا الناس . وبالطبع فإن ذلك غير متصور ، والنتيجة هي ضرورة التراجع عن القول بعدم الندرة . ومهما يكن من أمر فمن المؤمل أن يكون هذا البحث قد أسهم في توضيح موقف الأقتصاد الاسلامي حيال الندرة ، بما لا يوقعنا في

(٢) انظر أبوعبيد «الأموال» ص ٣٥٧ ، ٧٨٤ مكتبة الكليات الأزهرية .

(٣) M. lipton, «why Poor People Stay Poor 2» OP. cit., P. 27.

(٤) M. Taussing, op. cit., PP. 5-6.

هذا المأزق . لقد قلنا أن الموارد غير عاجزة على المستوى الكوني لكن ذلك ليس بالضرورة على المستويات الأقل ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلقد رأينا أنه لابد من بذل الجهد البشري بمختلف أشكاله وذلك لأسباب عديدة منها أن الموجود في الكون هو موارد وليس منتجات كما أنها ليست موجودة كلها في مكان واحد . بالاضافة إلى أن قدرات ومهارات الأفراد مختلفة : هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن السعر هو الآخر في حاجة ماسة إلى دراسة من حيث محدداته ، فمن المعروف أن سلعة هي «حزمة من الخدمات (Bundle of Services) ومن بين تلك الخدمات خدمة الأرض وخدمة رأس المال وخدمة العمل وخدمة التنظيم وبالطبع فإن تلك الخدمات تتفرع وتتدرج إلى مفردات عديدة[٥] . ومن الملاحظ أن خدمات الجهد البشري بارزة في تقويم السلعة ، ولقد سلمنا بضرورة بذل الجهد البشري ، ومعنى ذلك عدم زوال الأسعار من دنيا الناس حتى لو فرضوا أن المادة الأولية متوفرة غاية الأمر أن السعر هنا ينخفض وإذا كان السعر دالة في العرض فإن العرض هو أيضا دالة في السعر . ومعنى ذلك أن السعر كما يتسبب عن الندرة جزئياً فإنه بدوره يسبب هذه الندرة وذلك من خلال أنظمة ونماذج السوق المختلفة المعروفة .

على أن هناك من الدراسات ما أثبتت تواجد القيم والأسعار في ظل الوفرة ، فهناك الدراسة التي قدمها مالينوسكي[٦] عن سكان إحدى الجزر في المحيط الهادي حيث الوفرة في الموارد والمنتجات الغذائية بحيث لا تتطلب إنتاجا من الانسان ومع ذلك وجد عندهم التخزين والتبادل في تلك المنتجات ، مع توفرها واتاحتها في الطبيعة في أي وقت . وقد خلص من ذلك إلى أن القيمة ليست نتيجة الندرة بل هي موجودة في ظل الوفرة ، وذلك أن الوفرة في حد ذاتها شيء

(٥) K. Boulding, «Economic Analgsis» New York, 1955, P. 18.
(٦) د. عبدالله غانم «المشكلة الاقتصادية في الاسلام» ص ٢٠٧ المكتب الجامعي الاسكندرية . ١٩٨٤ .

قيم ، وهناك دراسات عن مجتمعات حديثة تؤيد تلك النتيجة .

ومن الملاحظ أن الاقتصاد الوضعي يوقعنا في مغالطة حيث إنه عادة ما يبرهن على مقولته بتوقف السعر على الندرة بالتمثيل بالهواء وإلى حد ما بالماء مدعيا أن هاتين السلعتين نظرا لتوفرهما لم يكن لهما سعر . والمغالطة هنا أن الهواء والماء موجودان في الكون في صورة منتج وليسا في صورة مورد . كما أنهما لا يتطلبان نقلا في الكثير الغالب . وهذا هو السر في عدم وجود سعر لهما ، وليس مرجع ذلك إلى مجرد الوفرة . لكن بقية الأشياء وإن كانت متوفرة فهي في شكل موارد تحتاج إلى الجهد البشري ليحيلها إلى منتجات .

ونحن لا نجادل حول وجود علاقة بين السعر وبين العرض بغض النظر عن شكل وطبيعة هذه العلاقة .

كذلك ينبغي أن يكون واضحا بجلاء أن الإيمان بأن للاقتصاد الاسلامي موقفه المتميز من المشكلة الاقتصادية سواء على جهة الموارد أو على جهة الحاجات لا يرتب بحال من الأحوال زوال الأسعار من دنيا الناس كما لا يرتب بالتالي عدم وجود نظرية للأسعار في علم الأقتصاد ، وبنفس درجة الوضوح فإننا نؤمن بأنه يرتب احداث تغييرات جذرية في نظرية السعر القائمة ، ينتج عنه توالد نظرية جديدة للأسعار . أما ما هو شكل وطبيعة هذه النظرية المغايرة فيحتاج إلى بحث مستقل .

٣/٤ ـ صياغة جديدة لعلم الاقتصاد . لعل من أهم النتائج المستخلصة هي ضرورة المراجعة الجذرية والقراءة النقدية لعلم الاقتصاد الوضعي بكافة قضاياه ومسائله ومقولاته بدءاً بالمصطلحات والمفاهيم مرورا بالنظريات والقوانين وانتهاء بالأنظمة والسياسات والتطبيقات . وما ذلك إلا لارتكازه على مسلمات وفرضيات هي من جهة لا تتفق والمبادىء والقيم والتوجيهات والأحوال الإسلامية ، وهي من جهة أخرى قد تأكد خطأ الكثير منها علمياً أو على الأقل تقادم وتجاوز الزمان والمكان له . ويكفي أن نشير هنا إلى مايعتنقه من أن كل

لذيذ هو خير للانسان وأن سعادة الانسان ما هي إلا دالة متزايدة في حجم ما يشبعه من هذه اللذات . مع أن علم النفس وهو صاحب الأختصاص في هذا الموضوع قد أكد بجلاء على أن إشارات اللذة والألم هي في غالبيتها مضللة ، وأحيانا ما تكون مدمرة .

ومعنى ذلك أنه بات من الضروري إيجاد صياغات جديدة لمختلف النظريات الاقتصادية سواء في ذلك نظرية سلوك المستهلك أو نظرية الثمن أو نظرية القيمة أو نظرية سلوك المنتج أو فطرية التوزيع أو نظرية التنمية أو فطرية الدولة وموقفها من النشاط الاقتصادي . ونظرا لأن هناك من أنصار وتلامذة الاقتصاد الوضعي من قد يتصور أن هذا الكلام مشوب بالعاطفة ، ومن ثم فإن ما فيه من أبعاد موضوعية علمية قد تأثرت إلى حد كبير نظرا لهذا التمسك بهذه النظريات إلى حد تقديسها فإننا نقدم بعض الحقائق التى كثيرا ما تغيب عن أذهان البعض مع أنها من المسلمات في الأدب الأقتصادي .

ومنها :

١ ــ باعتراف علماء الأقتصاد الوضعي أنفسهم فإن النظرية الاقتصادية في أي مجال كان إنما تنشأ لبيان الواقع وتفسيره ، وترتبط به من حيث إطارها وفرضياتها ومزاج القائم عليها . كما أنهم يصرحون بأن (الغالبية العظمى من النظريات الاقتصادية التي نجدها حتى الآن في كتب الاقتصاد هي نظريات من عمل أقتصاديين عاشوا في دول الغرب ، وتأثروا بلا شك بتاريخهم وبالبيئة الأقتصادية التي عاصروها وبالفلسفات التي اعتنقوها)[٧] .

٢ ــ وتفريعا على ما تقدم فإن أي نظرية ما ادعت الحياد والموضوعية والتجرد عن المصالح والأهواء إلا أنها في الحقيقة ونظرا لتشعبها بالقيم المتوارثة والسائدة ، وفي الواقع العملي لها ما هي إلا تبرير لمصالح القائمين عليها [٨] .

وقد أطنب في توضيح ذلك الفيلسوف الغربي راندال . مؤكداً على أن

(٧) د. عبدالرحمن يسري ، مرجع سابق ، ص ٧ ، ٩ .

(٨) وسط

أفكار التجاريين كانت دفاعا عن مصالحهم وتبريرا علميا لها وكذلك الحال لدى الطبيعيين ونفس الموقف لدى الكلاسيك وخاصة أقطابهم ؛ آدم سميث وريكاردو ومالتس . ومن أقواله في ذلك قوله : «لقد أخذت الطبقات المتوسطة في البلاد المتقدمة إقتصاديا تطالب بالتحرر من تدخل الحكومة وبالحماية الشديدة لحقوق الملكية والتعاقد الضروريين للحياة التجارية . وهذا المطلب المزدوج هو المسيطر على تطور علم الاقتصاد السياسي . وهكذا كان هذا العلم يبدو في الظاهر محاولة مجردة عن المصلحة للوصول إلى فيزياء اجتماعية للثروة لكنه كان في الحقيقة تبريرا منظمًا للمطالب التي تهدف إلى زيادة حرية جمع المال» ويمضي قائلا : «ومهما كان الاقتصاد السياسي ملائما لمعالجة المشاكل التجارية فقد كان حيال الأوضاع الصناعية عاجزاً عن وصف أي دواء أو تقديم أي أمل ... ولما كان قد انتهى إلى علم له حدوده الشديدة فقد بدت نتائجه وكأن لها صفة الحتمية . هذا هو أوضح مثال على عدم صلاح علم الاجتماع — الشامل لعلم الاقتصاد — في القرن الثامن عشر وعدم صلاح طرقه وادعائه ومع ذلك فإن هذه الفكرة التي صاغها هؤلاء الأحرار قد ظلت بقليل من التغيير حتى يومنا هذا تقضي على جميع المحاولات الرامية إلى الاتيان بما هو أفضل منها»[٩] . ويقول الاقتصادي الكبير كنيس (Knies) «إن نظرية الاقتصاد السياسي شأنها شأن الأحوال الاقتصادية ذاتها ، مهما كان شكلها وتركيبها في

---

(٨) [illegible] :

G. Myrdal, The Challenge of warld Poverty, New Yorl, 1970, PP. 25-28.
M. Todaro, op. cit., PP. 8-9.
W.C. Peterson, Income, Employment and Economic Growth, New York, 1978, PP. 26-29.

— د. صلاح قنصوه ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

— د. خورشيد أحمد ، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي ، ترجمة د. رفيق المصري . مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي — جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد الثاني — المجلد الثاني ص ٤٩ .

(٩) جون هرمان راندال ، تكوين العقل الحديث ، ص ٤٦٨ جـ١ مرجع سابق .

زمان معين ، وأياً كانت الحجج والنتائج التي تقدمها هي بنت التطور التاريخي . هذه النظرية ، وهذه الأحوال متصلة إتصالا حيويا مع الكيان العضوي لإحدى الحقب التاريخية والبشرية ، إنها تنشأ من المزايا الخاصة بالزمان والمكان والقومية»[١٠]

لا أظن أن دلالة هذا الكلام وتلك الشهادة الغريبة على أيدي إقتصاديين وفلاسفة خافية المضمون . إنها تنطق بأن صلاحية أية نظرية وضعية رهينة زمانها ومكانها ويترتب على ذلك بالضرورة عدم صلاحية النظرية الاقتصادية الوضعية القائمة للتطبيق في مجتمع إسلامي له مثله العليا النابعة من قيمه وعقيدته كل الاختلاف عما عليه الغرب صاحب هذه النظرية . وباختلاف المثل والمقيم والمعتقدات تختلف السلوكيات والتصرفات .

ومعنى ذلك كله أنه من منطلق إسلامي ومن منطلق علمي بات من المحتم علينا أن نتعرف على مايلائمنا ويفسر واقعنا ويواجه مشكلاتنا . ولا شك أن تحقيق ذلك على الوجه الأمثل إنما يكون بإيجاد نظريات إقتصادية ذاتية . فإن لم يتح ذلك في الأجل القصير فلا أقل من مراجعة نقدية للمطروح من تلك النظريات . نبقى فيها على الصالح المفيد وننحي الضار وغير الملائم[١١] .

إننا بذلك نخدم أنفسنا ونخدم العلم أما أن نظل أسرى إطار نظري غربي عتيق فهذه هي الصبيانية الأقتصادية .

تم بحمد الله وتوفيقه

---

(١٠) نفس المصدر ، ص ١٩٨ ج ٢ .

(١١) د. جلال أمين ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

قائمة المراجع حسب تسلسل ورودها في البحث

١ ــ القرآن الكريم .

١ ــ د. رفعت المحجوب ، الأقتصاد السياسي ، جـ١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

٢ ــ منظمة الأغذية والزراعة ، الزراعة نحو العام ٢٠٠٠ ، روما ١٩٧٩م .

٣ ــ د. يوسف مراد ، مبادىء علم النفس العام ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

٤ ــ د. سعد جلال ، المرجع في علم النفس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٢م .

٥ ــ د. مختار حمزة ، مبادىء علم النفس ، دار المجمع العلمي ، جدة ، ١٩٧٩م .

٦ ــ د. جميل صليبا ، علم النفس ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

٧ ــ د. صلاح قنصوة ، الموضوعية في العلوم الانسانية ، دار التنوير ، بيروت .

٨ ــ ابن خلدون ، المقدمة ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة .

٩ ــ أبو الأعلى المودودي ، معضلات الاقتصاد وحلها في الاسلام .

١٠ ــ موريس غورنيه ، العالم الثالث : ثلاثة أرباع العالم ، ترجمة سليم مكسور ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١١ ــ رينيه دوبو ، إنسانية الانسان ، ترجمة د. نبيل صبحي الطويل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٢ ــ ابن منظور ، لسان العرب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر .

١٣ ــ الفيروز أبادى ، القاموس المحيط ، دار الجيل ، بيروت .

١٤ ــ الزبيدي ، تاج العروس .

١٥ ــ الراغب الأصفهاني ، مفردات القرآن ، دار المعرفة ، بيروت .

١٦ ــ ابن الجوزي ، تاريخ عمر ، المطبعة التجارية الكبرى ، القاهرة .

١٧ ــ الشاطبي ، الموافقات ، المكتبة التجارية الكبرى .

١٨ ــ الرملي ، نهاية المحتاج ، دار إحياء التراث العربي .

١٩ ــ ابن نجيم ، البحر الرائق ، دار المعرفة ، بيروت الطبعة الثانية .

٢٠ ــ د. شوقي أحمد دنيا ، تمويل التنمية في الاقتصاد الاسلامي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٤م

د. شوقي أحمد دنيا ، الاسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٩م

٢١ ــ محمد باقر الصدر ، إقتصادنا ، دار الفكر ، بيروت ١٩٦٩م
٢٢ ــ الغزالي ، إحياء علوم الدين ، دار المعرفة ، بيروت .
٢٣ ــ العز بن عبدالسلام ، قواعد الأحكام ، دار المعرفة ، بيروت .
٢٤ ــ محمد بن الحسن الشيباني ، الكسب ، نشر عبدالهادي حرصوني ، دمشق ١٩٨٠ م
٢٥ ــ فرانسوا بيرو ، الاقتصاد والمجتمع ، ترجمة كمال غالي ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨٢ .
٢٦ ــ د. مصطفى رشدي ، علم الاقتصاد ، الدار الجامعية للنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ .
٢٦ ــ علاء الدين الطرابلسي ، معين الحكام ، مكتبة الحلبي ، القاهرة ١٩٧٣ .
٢٧ ــ د. مصطفى زيد ، المصلحة في التشريع الاسلامي ، دار الفكر العربي .
٢٨ ــ د. محمد دويدار ، تاريخ الفكر الاقتصادي .
٢٩ ــ د. رمزي زكي ، المشكلة السكانية ، عالم المعرفة ، الكويت .
٣٠ ــ هيرشمان ، استراتيجية التنمية الاقتصادية ، ترجمة د. حسين عمر ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
٣١ ــ فرانسيس مورلابيه ، صناعة الجوع ، ترجمة أحمد إحسان ، عالم المعرفة ، الكويت .
٣٢ ــ الماوردي ، أدب الدنيا والدين ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٨٦م
٣٣ ــ البقاعي ، نظم الدرر ، دار المعارف العثمانية ، الهند .
٣٤ ــ ابن العربي ، أحكام القرآن ، مطبعة عيسى الحلبي : القاهرة .
٣٥ ــ الرازي ، التفسير الكبير ، دار الكتب العلمية . طهران .
٣٦ ــ الطبري ، جامع البيان ، دار المعرفة ، بيروت .
٣٧ ــ الزمخشري ، الكشاف ، مكتبة الحلبي .
٣٨ ــ القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتاب العربي .
٣٩ ــ المناوي ، فيض القدير ، المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٣٨ القاهرة .
٤٠ ــ ميزاروفيك ، البشرية في مفترق الطرق ، ترجمة د. حسين عمر ، مكتبات عكاظ ، جدة .
٤١ ــ د. رفيق المصري ، أصول الأقتصاد الاسلامي ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٩ .

٤٢ ــ فرانكلين برل ، الجوع أقصر طريق إلى يوم القيامة ، ترجمة حسني عايش ، دار القلم ، بيروت .
٤٣ ــ جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، عالم المعرفة ، الكويت .
٤٤ ــ جان مارشال ، أصول الاقتصاد السياسي ، ترجمة د. هشام متولي ، دار اليقظة العربية دمشق .
٤٥ ــ مجلة النور ، بيت التمويل الكويتي ١٤٠٥هـ .
٤٦ ــ د. عبدالرحمن يسري ، مبادىء علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
٤٧ ــ د. جلال أمين ، تنمية أم تبعية إقتصادية وثقافية ، مطبوعات القاهرة .
٤٨ ــ البنك الدولي للانشاء ، والتعمير ، تقرير التنمية في العام لعام ١٩٧٩م
٤٩ ــ محبوب الحق ، ستار الفقر ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٥٠ ــ بول باران دبول سويزى ، رأس المال الاحتكاري ، ترجمة حسين فهمي مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٥١ ــ ديبس غابور ، الخروج من عصر التبذير ، ترجمة عيسى عصفور ، دمشق ، ١٩٨٢ .
٥٢ ــ الامام مسلم ، صحيح مسلم .
٥٣ ــ شلومو روتلنجر ، الأمن الغذائي والفقر في أقل البلدان نموا ، مجلة التحويل والتنمية ديسمبر ١٩٨٥ ، صندوق النقد الدولي .
٥٤ ــ د. شوقي أحمد دنيا ، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي ، مكتبة الخزيمي ، الرياض .
٥٥ ــ الراغب الأصفهاني ، الذريعة إلى مكارم الشريعة ، دار الصحوة ، القاهرة ، ١٩٨٥م
٥٦ ــ ابن مفلح ، الآداب الشرعية ، دار الفكر ، بيروت .
٥٧ ــ ابن الحاج ، المدخل ، دار الفكر ، بيروت .
٥٨ ــ د. محمد شوقي الفنجري ، الاسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة السلام ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٥٩ ــ أبوعبيد ، الأموال ، مكتبة الكليات الأزهرية .
٦٠ ــ د . عبد الله غانم ، المشكلة الاقتصادية في الاسلام ، المكتب الجامعي ، الاسكندرية .
٦١ ــ د . خورشيد أحمد ، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي ، ترجمة د . رفيق المصري مجلة أبحاث الاقتصاد الاسلامي ، العدد الثاني ، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي جامعة الملك عبد العزيز ، جدة .
٦٢ ــ جون هرمان راندال ، تكوين العقل الحديث ، ترجمة د . جورج طعمة ، دار الثقافة بيروت .
٦٣ ــ اريك فروم ، الانسان بين الجوهر والمظهر ، ترجمة سعد زهران ، عالم المعرفة (١٤٠) الكويت .

المراجـــع الأجنبية :

1 – Boulding, K.E Economic Analysis Harper & Row, publishers, New Yark: 1955.
2 – Bigsten, A. Income Dislribution and Development London, 1983.
McCamnell G. Economic London, 1966.
3 – Myrdal, G. The challenge of world Poverty New York, 1972.
4 – Lipsey, R.G. An introduction to Positive Econamics London, 1973.
5 – Lipton, M. Why Poor People stay Poor london, 1977.
6 – Page, A.N. Utility theary New York, 196.
7 – Todaro, M.P. Econamic Development in the Third Word New York, 1977.
8 – Stigler, G. Readings in price Teary London, 1964.
9 – Taussig, M. Environmentol Econamics Newjersy, 1974.
10 – Peterson, W.G. Income, imployment, and Econamic Grouthr New York, 1978.
11 – Wicksell "Letures on political Econamy" london, 1961.
12 – ward, P. "Only one Earth" New York, 1972.
13 – Samuelson, P.A. "Economics" New York, 1964.
14 – Herrera, A.O. Catastrophe or New Society?
15 – Lao Hanxian, "Economic Changes in Rural China" New World Press, Beijing, China, 1985.
16 – Word, B. "Only one Earth" W.W. Norton, New York. 1972.
17 – Hirshleifer, 9. "Price Theary..." Prentice-Hall, Inc., Englewaed Clifs, New Jersey. 1980.
18 – Marawetz, D. "Twenty-Fine Years of Econamic Development, 1950-1975, The Johns Hopkins university Press, London, 1978.

محتويات الكتاب

الموضوعات	الصفحة
١ ــ تمهيد :	٥
٢ ــ المبحث الأول :	
حاجات الانسان بين المحدودية واللامحدودية :	١٣
٣ ــ المبحث الثاني :	
وسائل الاشباع بين الندرة والوفرة :	٣٤
٤ ــ المبحث الثالث :	
سبل المعالجة :	٦٠
٥ ــ المبحث الرابع :	
نتائج ومترتبات :	٨٨
٦ ــ قائمة المراجع العربية :	٩٧
٧ ــ قائمة المراجع الأجنبية :	١٠١

صدر من هذه السلسلة

١ ــ تأملات في سورة الفاتحة	الدكتور حسن باجودة
٢ ــ الجهاد في الاسلام مراتبه ومطالبه	الأستاذ احمد محمد جمال
٣ ــ الرسول ﷺ في كتابات المستشرقين	الأستاذ نذير حمدان
٤ ــ الاسلام الفاتح	الدكتور حسين مؤنس
٥ ــ وسائل مقاومة الغزو الفكري	الدكتور حسان محمد مرزوق
٦ ــ السيرة النبوية في القرآن	الدكتور عبد الصبور مرزوق
٧ ــ التخطيط للدعوة الاسلامية	الدكتور محمد علي جريشة
٨ ــ صناعة الكتابة وتطورها في العصور الاسلامية	الدكتور أحمد السيد دراج
٩ ــ التوعية الشاملة في الحج	الأستاذ عبد الله بوقس
١٠ــ الفقه الاسلامي آفاقه وتطوره	الدكتور عباس حسن محمد
١١ــ لمحات نفسية في القرآن الكريم	د. عبد الحميد محمد الهاشمي
١٢ــ السنة في مواجهة الأباطيل	الأستاذ محمد طاهر حكيم
١٣ــ مولود على الفطرة	الأستاذ حسين أحمد حسون
١٤ــ دور المسجد في الاسلام	الأستاذ محمد علي مختار
١٥ــ تاريخ القرآن الكريم	الدكتور محمد سالم محيسن
١٦ــ البيئة الادارية في الجاهلية وصدر الاسلام	الأستاذ محمد محمود فرغلي
١٧ــ حقوق المرأة في الاسلام	الدكتور محمد الصادق عفيفي
١٨ــ القرآن الكريم كتاب أحكمت آياته [١]	الأستاذ احمد محمد جمال
١٩ــ القراءات أحكامها ومصادرها	الدكتور شعبان محمد اسماعيل
٢٠ــ المعاملات في الشريعة الاسلامية	الدكتور عبد الستار السعيد
٢١ــ الزكاة فلسفتها وأحكامها	الدكتور علي محمد العماري
٢٢ــ حقيقة الانسان بين القرآن وتصور العلوم	الدكتور أبو اليزيد العجمي
٢٣ــ الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا	الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
٢٤ــ الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر	الدكتور عدنان محمد وزان
٢٥ــ الاسلام والحركات الهدامة	معالي عبد الحميد حمودة
٢٦ــ تربية النشء في ظل الاسلام	الدكتور محمد محمود عمارة
٢٧ــ مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي	الدكتور محمد شوقي الفنجري
٢٨ــ وحي الله	الدكتور حسن ضياء الدين عتر
٢٩ــ حقوق الانسان وواجباته في القرآن	حسن أحمد عبد الرحمن عابدين
٣٠ــ المنهج الاسلامي في تعليم العلوم الطبيعية	الأستاذ محمد عمر القصار
٣١ــ القرآن كتاب أحكمت آياته [٢]	الأستاذ احمد محمد جمال

رات
com

٣٢ــ الدعوة في الاسلام عقيدة ومنهج ----------	الدكتور السيد رزق الطويل
٣٣ــ الاعلام في المجتمع الاسلامي ----------	الأستاذ حامد عبد الواحد
٣٤ــ الالتزام الديني منهج وسط ----------	عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني
٣٥ــ التربية النفسية في المنهج الاسلامي --------	الدكتور حسن الشرقاوي
٣٦ــ الاسلام والعلاقات الدولية ----------	الدكتور محمد الصادق عفيفي
٣٧ــ العسكرية الاسلامية ونهضتنا الحضارية -----	اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ
٣٨ــ معاني الأخوة في الاسلام ومقاصدها --------	الدكتور محمود محمد بابللي
٣٩ــ النهج الحديث في مختصر علوم الحديث ------	الدكتور علي محمد نصر
٤٠ــ من التراث الاقتصادي للمسلمين ----------	الدكتور محمد رفعت العوضي
٤١ــ المفاهيم الاقتصادية في الاسلام ----------	د. عبد العليم عبد الرحمن خضر
٤٢ــ الأقليات المسلمة في افريقيا ----------	الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
٤٣ــ الأقليات المسلمة في أوروبا ----------	الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
٤٤ــ الأقليات المسلمة في الأمريكتين ----------	الأستاذ سيد عبد المجيد بكر
٤٥ــ الطريق إلى النصر ----------	الأستاذ محمد عبد الله فودة
٤٦ــ الاسلام دعوة حق ----------	الدكتور السيد رزق الطويل
٤٧ــ الاسلام والنظر في آيات الله الكونية ----------	د. محمد عبد الله الشرقاوي
٤٨ــ دحض مفتريات ----------	د. البدراوي عبد الوهاب زهران
٤٩ــ المجاهدون في فطاني ----------	الأستاذ محمد ضياء شهاب
٥٠ــ معجزة خلق الانسان ----------	الدكتور نبيه عبد الرحمن عثمان
٥١ــ مفهوم القيادة في إطار العقيدة الاسلامية -----	الدكتور سيد عبد الحميد مرسي
٥٢ــ ما يختلف فيه الاسلام عن الفكر الغربي والماركسي	الأستاذ انور الجندي
٥٣ــ الشورى سلوك والتزام ----------	الدكتور محمود محمد بابلي
٥٤ــ الصبر في ضوء الكتاب والسنة ----------	أسماء عمر فدعق
٥٥ــ مدخل إلى تحصين الأمة ----------	الدكتور أحمد محمد الخراط
٥٦ــ القرآن كتاب أحكمت آياته [٣] ----------	الأستاذ أحمد محمد جمال
٥٧ــ كيف تكون خطيباً ----------	الشيخ عبد الرحمن خلف
٥٨ــ الزواج بغير المسلمين ----------	الشيخ حسن خالد
٥٩ــ نظرات في قصص القرآن ----------	محمد قطب عبد العال
٦٠ــ اللسان العربي والاسلامي معاً في مواجهة التحديات	الدكتور السيد رزق الطويل
٦١ــ بين علم آدم والعلم الحديث ----------	الأستاذ محمد شهاب الدين الندوي
٦٢ــ المجتمع الاسلامي وحقوق الانسان ----------	الدكتور محمد الصادق عفيفي
٦٣ــ من التراث الاقتصادي للمسلمين [٢] -------	الدكتور رفعت العوضي
٦٤ــ تصحيح مفاهيم حول التوكل والجهاد -------	الأستاذ عبد الرحمن حسن حبنكة
٦٥ــ لماذا وكيف أسلمت [١] ----------	الشهيد أحمد سامي عبد الله
٦٦ــ أصلح الأديان عقيدة وشريعة ----------	الأستاذ عبد الغفور عطار
٦٧ــ العدل والتسامح الاسلامي ----------	الأستاذ احمد المخزنجي
٦٨ــ القرآن كتاب أحكمت آياته [٤] ----------	الأستاذ أحمد محمد جمال

رات
com

٦٩ــ الحريات والحقوق الاسلامية ---------- محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٧٠ــ الانسان الروح والعقل والنفس ---------- الدكتور نبيه عبد الرحمن عثمان
٧١ــ كتاب موقف الجمهوريين من السنة النبوية ---- الدكتور شوقي بشير
٧٢ــ الاسلام وغزو الفضاء ---------- الشيخ محمد سويد
٧٣ــ تأملات قرآنية ---------- الدكتورة عصمة الدين كركر
٧٤ــ الماسونية سرطان الأمم ---------- الأستاذ أبو إسلام احمد عبد الله
٧٥ــ المرأة بين الجاهلية والاسلام ---------- الأستاذ سعد صادق محمد
٧٦ــ استخلاف آدم عليه السلام ---------- الدكتور علي محمد نصر
٧٧ــ نظرات في قصص القرآن [٢] ---------- محمد قطب عبد العال
٧٨ــ لماذ وكيف أسلمت [٢] ---------- الشهيد احمد سامي عبد الله
٧٩ــ كيف نُدَرِّس القرآن لأبنائنا ---------- الأستاذ سراج محمد وزان
٨٠ــ الدعوة والدعاة .. مسؤولية وتاريخ --------- الشيخ ابو الحسن الندوي
٨١ــ كيف بدأ الخلق ---------- الأستاذ عيسى العرباوي
٨٢ــ خطوات على طريق الدعوة ---------- الأستاذ احمد محمد جمال
٨٣ــ المرأة المسلمة بين نظرتين ---------- الأستاذ صالح محمد جمال
٨٤ ــ المبادىء الاجتماعية في الاسلام ---------- محمد رجاء حنفي عبد المتجلي
٨٥ ــ التآمر الصهيوني الصليبي على الاسلام ----- د. ابراهيم حمدان علي
٨٦ ــ الحقوق المتقابلة ---------- د. عبد الله محمد سعيد
٨٧ ــ من حديث القرآن على الانسان ---------- د. علي محمد حسن العماري
٨٨ ــ نور من القرآن في طريق الدعوة والدعاة ----- محمد الحسين ابو سم
٨٩ ــ أسلوب جديد في حرب الاسلام ---------- جمعان عايض الزهراني
٩٠ ــ القضاء في الاسلام ---------- سليمان محمد العيضي
٩١ ــ دولة الباطل في فلسطين ---------- الشيخ القاضي محمد سويد
٩٢ ــ المنظور الاسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل د. حلمي عبد المنعم جابر
٩٣ ــ التهجير الصيني في تركستان الشرقية ------ رحمة الله رحمتي
٩٤ ــ الفطرة وقيمة العمل في الاسلام ---------- اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
٩٥ ــ أوصيكم بالشباب خيراً ---------- الأستاذ احمد محمد جمال
٩٦ ــ المسلمون في دوائر النسيان ---------- اسماء ابو بكر محمد
٩٧ ــ من خصائص الاعلام الاسلامي --------- محمد خير رمضان يوسف
٩٨ ــ الحرية الاقتصادية في الاسلام ---------- د. محمود محمد بابللي
٩٩ ــ من جماليات التصوير في القرآن الكريم ------ الأستاذ محمد قطب عبد العال
١٠٠ــ مواقف من سيرة الرسول ---------- الأستاذ محمد الأمين
١٠١ــ اللسان العربي بين الانحسار والانتشار ----- الأستاذ محمد حسنين خلاف
١٠٢ــ اخطار حول الاسلام ---------- الأستاذ هاشم عقيل عزوز
١٠٣ــ صلاة الجماعة ---------- د. عبد الله محمد سعيد
١٠٤ــ المستشرقون والقرآن ---------- د. اسماعيل سالم عبد العال
١٠٥ــ مستقبل الاسلام بعد سقوط الشيوعية ------ الأستاذ انور الجندي

رات
com

طبع بمطابع رابطة العالم الإسلامي - مكة المكرمة